

مقدمه

# تفسير الطبري

جامع البيان عن وجوه تأويل آي القرآن

راجعه وخرج أحاديثه

أحمد محمد شاكر

حقيقه وعلق حواشيه

محمود محمد شاكر

دار المعاد للمبصر



مقدمہ

# تفسیر الطبرک

جامع البیان عن وجوه تأویل آی القرآن

راجعہ وخرج احادیثہ

احمد محمد شاہ

حقیقہ وعلق حواشیہ

محمود محمد شاہ

دار المعاد والمبصر



## لِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### لِرَحْمَةِ اللَّهِ وَرَحْمَةِ

قرئ على أبي جعفر محمد بن جرير الطبري في سنة ست وثلاثمئة ، قال : ٢/١  
الحمد لله الذي حَجَّتْ الأبوابَ بدائعُ حِكَمِهِ ، وَخَصَّصَتِ العقولَ لطائفُ  
حُجَجِهِ<sup>(١)</sup> ، وقطعت غلرَ الملحدِين عجايبُ صُنْعِهِ ، وهتفت في أَسْمَاعِ  
العالمين ألسنُ أدلَّتْهُ ، شاهدةٌ أَنَّهُ اللهُ الذي لا إلهَ إلا هو ، الذي لا عِدْلَ له  
معادل<sup>(٢)</sup> ، ولا مثلَ له بمائل ، ولا شريكَ له مُظَاهِر ، ولا وَلَدَ له ولا والد ،  
ولم يكن له صاحبةٌ ولا كفواً أحدٌ ؛ وأنه الجبار الذي خضعت لجبروته الجبابرة ،  
والعزيز الذي ذلت لعزته الملوكُ الأعزَّة ، وخشعت لمهابته سطوته ذَوُو المهابة ،  
وأذعنَ له جميعُ الخلقِ بالطاعة طوعاً وكرهاً ، كما قال الله جل ثناؤه وتقدست أَسْمَاؤُهُ :  
﴿ وَهُوَ يُسْجَدُ لَهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ  
وَالْآصَالِ ﴾ [سورة الرعد : ١٥] . فكل موجود إلى وَحْدَانِيَّتِهِ داع ، وكل محسوس إلى  
رُبُوبِيَّتِهِ هاد ، بما وسَّعَهم به من آثار الصنعة ، من نقص وزيادة ، وعجز وحاجة ،  
وتصرف في عاهات عارضة ، ومقارنة أحداث لازمة ، لتكونَ له الحجة البالغة .  
ثم أَرْدَفَ ما شهدَتْ به من ذلك أدلَّتْهُ ، وأكَّدَ ما استنارت في القلوب منه  
بهِجَّتِهِ ، برسلِ ابتغِثْهم إلى من يشاء من عبادِهِ ، دعاةً إلى ما اتضحت لديهم  
صَحَّتُهُ ، وثبتت في العقول حِجَّتُهُ ، ﴿ لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾  
[سورة النساء : ١٦٥]

(١) حاجته يحاجه : نازعه الحجة ، وحجه يحجه : غلبه على حجة . وخاصمه : جادله بالحجة  
والبرهان ، وخصمه : غلبه وظهرت حجة على حجة . والطائف : جمع لطيفة ، وكل شيء دقيق بحكم  
وغامض خفي ، يحتاج إلى الرفق والتأنق في إدراكه ، فهو لطيف .  
(٢) العدل ( بكسر العين وفتحها وسكون الدال ) والمائل : التظير والمشييل . وعادله : ساواه ومائله .

وليد كَرَّ أولو النبی والحلم . فأمدَّهم بعونه ، وأبانهم من سائر خلقه . بما دل به على صدقهم من الأدلة ، وأيدهم به من الحجج البالغة والآي المعجزة ، لثلايقول القائل منهم (١) : ﴿ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَا كُلُّ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ . وَلَئِنْ أَطَقْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَتَخْسِرُونَ ﴾ [سورة المؤمنون : ٢٢ - ٢٤] فجعلهم سفراءَ بينه وبين خلقه ، وأمناءه على وحيه ، واختصهم بفضله ، واصطفاهم برسالته ، ثم جعلهم - فيما خصهم به من مواهبه ، ومن به عليهم من كراماته - مراتبَ مختلفة ، ومنازل مُفترقة ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات ، متفاضلات متباينات . فكَرَّم بعضهم بالكليم والتجوى ، وأَيَّد بعضهم بِرُوح القدس ، وخصَّه بإحياء الموتى ، وإبراء أولى العاهة والعمى ، وفضلَ نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم ، من الدرجات بالعليا ، ومن المراتب بالعظمى . فحياه من أقسام كرامته بالقسم الأفضل (٢) ، وخصه من درجات النبوة بالحظ الأجزل ، ومن الأتباع والأصحاب بالنصيب الأوفر . وابتعثه بالدعوة التامة ، والرسالة العامة ، وحاطه وحيداً ، وعصمه فريداً ، من كل جبار عائد ، وكل شيطان مارد (٣) ، حتى أظهر به الدِّين ، وأوضح به السبيل ، وأنهج به معالم الحق ، وَتَحَقَّ به منار الشُّرك . وزهق به الباطل ، واضمحل به الضلال ، وخدَعُ الشيطان عبادةُ الأصنام والأوثان (٤) ، مؤيداً بدلالة على الأيام باقية ، وعلى الدهور والأزمان ثابتة ، وعلى مَرَّ الشهور والسنين دائمة ، يزداد ضياؤها على كَرِّ الدهور إشراقاً ، وعلى مَرَّ الليالي والأيام

(١) في المطبوع : « القائل فيهم » ، ومثل هذا التبديل كثير في المطبوع ، سأغفل منه ما شئت لكثرة ، وطلباً للاختصار في التعليق بما لا غناء فيه .

(٢) الأقسام : جمع قسم (بكسر فسكون) ، وهو الحظ والنصيب من الخير .

(٣) الجبار العنيد والعائد : الذي جاز وصال عن طريق الحق ، ثم عتا وطفأ وجاوز قدره . والمارد : الذي مرن على الشر حتى بلغ الغاية ، فتناول عتوا وتجبراً .

(٤) في المخطوطة : « وجدع » بالجم مضمومة ، من جدع الأنف ، وهو قطعها ، كناية عن الإذلال . ولا أظنها جيدة هنا . والجدع جمع خدعة (بضم فسكون) : وهي ما يتخدع به من المكر والختل .

اثلاثاً ، خَصِّصَ من الله له بها دون سائر رسله<sup>(١)</sup> - الذين قهرتهم الجبابرة ، واستنزلتهم الأمم الفاجرة ، فتعقَّتْ بعدهم منهم الآثار ، وأخلت ذكرهم الليالي والأيام - ودون من كان منهم مُرسلاً إلى أمة دون أمة ، وخاصة دون عامة ، وجماعة دون كافة .

فالحمد لله الذي كرمنا بتصديقه ، وشرفنا باتِّباعه ، وجعلنا من أهل الإقرار والإيمان به وبما دعا إليه وجاء به ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، أزكى صلواته ، وأفضل سلامه ، وأتمَّ تحياته .

ثم أما بعد<sup>(٢)</sup> ، فإن من جسيم ما خصَّ الله به أمة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم من الفضيلة ، وشرفهم به على سائر الأمم من المنازل الرفيعة ، وجاههم به من الكرامة السنية ، حفظه ما حفظ عليهم - جلَّ ذكره وتقدست أسماؤه - من وحيه وتنزيله ، الذي جعله على حقيقة نبوة نبيهم صلى الله عليه وسلم دلالة ، وعلى ما خصه به من الكرامة علامة واضحة ، وحجة بالغة ، أبانه به من كل كاذب ومفتري ، وفصل به بينهم وبين كل جاحد ومُلحد ، وفرق به بينهم وبين كل كافر ومشرك ؛ الذي لو اجتمع جميع من بين أقطارها ، من جنِّها وإنساها وصغيرها وكبيرها ، على أن يأتوا بسورة من مثله لم يأتوا بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً<sup>(٣)</sup> . فجعله لهم في دُجَى الظُّلُم نوراً ساطعاً ، وفي سُدُفِ الشُّبُه شهاباً لامعاً<sup>(٤)</sup> ، وفي مضلة المسالك دليلاً هادياً ، وإلى سبل النجاة والحق حادياً ، ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [سورة المائدة : ١٦] . حرسه بعين

(١) في الملبوع : «تخصيصاً» ، وهو تصرف من الطابعين . خصه بالشئ . يخصه خصاً وخصوصية (بفتح الحاء وضمةيها) وخصيصى : أفرد به دون غيره .

(٢) حذف الطابعون قوله : «ثم» ، ليجعلوا كلام الطبرى دارجاً على ما ألفوا من الكلام .

(٣) يضمن ما جاء في سورة البقرة : ٢٣ ، ويونس : ٣٨ ، والإسراء : ٨٨ .

(٤) السدف : جمع سدف ، وهي ظلمة الليل يخالطها بعض الضوء ، تكون في أول الليل وآخره ، ما بين الظلمة إلى الشفق ، وما بين الفجر إلى الصلاة .

منه لا تنام ، وحاطه برُكن منه لا يضام ، لاتَهَيَّ على الأيام دعائمه ، ولا تبید على طول الأزمان معاملة ، ولا يجور عن قصد المخجَّة تابعه<sup>(١)</sup> ، ولا يضل عن سبيل الهدى مُصاحبه . من اتبعه فاز وهُدَى ، ومن حاد عنه ضلَّ وغَوَى ، فهو موثلهم الذى إليه عند الاختلاف يتَّحلون ، ومعقلهم الذى إليه فى النوازل يعقلون<sup>(٢)</sup> ، وحضنهم الذى به من وساوس الشيطان يتحصنون ، وحكمة ربهم التى إليها يحتكمون ، وفصل قضائه بينهم الذى إليه يشهون ، وعن الرضى به يصدرن ، وحبله الذى بالتمسك به من الهلكة يعتصمون .

اللهم فوقتنا لإصابة صواب القول فى مُحْكَمِهِ ومُتَشَابِهِ ، وحلاله وحرامه ، وعامه وخاصه ، ومجمله ومفسره ، وناخه ومنسوخه ، وظاهره وباطنه ، وتأويل آيه وتفسير مُشْكِلِهِ . وألهمنا التمسك به والاعتصام بمحكمه ، والثبات على التسليم لمتشابهه . وأوزعنا الشكر على ما أنعمت به علينا من حفظه والعلم بمحدوده . إنك سمیع الدعاء قريب الإجابة . وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم تسليماً .

اعلموا عباد الله ، رحمكم الله ، أن أحقَّ ما صُرِّفت إلى علمه العناية ، وبُلِّغت فى معرفته الغاية ، ما كان لله فى العلم به رضى ، وللعالم به إلى سبيل الرشاد هدى ، وأن أجمع ذلك لباغيه كتابُ الله الذى لا ريب فيه ، وتتريله الذى لا مِرَّة فيه ، الفائزُ بجزيل الذخر وسنى الأجر تاليه ، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، تتريلُ من حكيم حميد<sup>(٣)</sup> .

ونحن — فى شرح تأويله ، وبيان ما فيه من معانيه — منشئون إن شاء الله ذلك ، كتاباً مستوعباً لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه ، جامعاً ، ومن سائر الكتب

(١) المحجة : الطريق . والقصد : استقامة الطريق وسهولته .

(٢) وأل يدل وألا ووؤولا : لجأ طلباً للنجاة . والموئل : الملجأ والمنجى . والمعقل : الحصن المنيع فى رأس الجبل ، وعقل إليه يعقل عقلاً ومقولا : لجأ إليه وامتنع به . وقى المطبوعة « يعقلون » ، وفى المخطوطة مثلها غير منقوطة . ولم أجد « اعتقل » بمعنى عقل . وإن صحت فى قياس العربية .

(٣) تضمين آية سورة فصلت : ٤٢ .



غيره في ذلك كافياً . ونخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما  
اتفقت عليه منه (١) ، واختلافها فيما اختلفت فيه منه . ومُبيِّنو عِلَل كل مذهب  
من مذاهبهم ، ومَوْضَعُ الصَّحِيح لدينا من ذلك ، بأوجز ما أمكن من الإيجاز  
في ذلك ، وأخصر ما أمكن من الاختصار فيه .

والله نَسْأَلُ عونه وتوفيقه لما يقرب من محابِّه ، ويُبْعِد من مَسَاخِطه .  
وصلَّى الله على صَفْوَتِهِ من خلقه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً .

وأولُ ما نبدأ به من القِيل في ذلك : الإبانةُ عن الأسباب التي البدايةُ بها  
أولى ، وتقديمها قبل ما عداها أحرى . وذلك : البيانُ عما في آي القرآن من المعاني  
التي من قِيْلها يدخل اللَّبْس على من لم يعان رياضةَ العلوم العربية ، ولم  
تستحكم معرفته بتصاريف وجوه منطق الألسن السليمية الطبيعية .

---

(١) في المطبوعة « عليه الأمة » ، وهو تصرف لا غير فيه . والماء في « منه » راجعة إلى  
كتاب الله .

﴿ الْقَوْلُ فِي الْبَيَانِ عَنْ اتِّفَاقِ مَعَانِي آيِ الْقُرْآنِ ، وَمَعَانِي مَنْطِقِ مَنْ نَزَلَ بِلسَانِهِ الْقُرْآنَ مِنْ وَجْهِ الْبَيَانِ — وَالذَّلَالَةُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى ذَكَرَهُ هُوَ الْحِكْمَةُ الْبَالِغَةُ — مَعَ الْإِبَانَةِ عَنْ فَضْلِ الْمَعْنَى الَّذِي بِهِ بَيَّنَّ الْقُرْآنُ سَائِرَ الْكَلَامِ ﴾

قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، رحمه الله :  
 إن من أعظم نعم الله تعالى ذكره على عباده ، وجسيم منته على خلقه ، ما منحهم من فضل البيان الذي به عن ضماير صدورهم يُبينون ، وبه على عزائم نفوسهم يَدُلُّون ، فدلَّ كلُّ به منهم الألسن<sup>(١)</sup> ، وسهَّلَ به عليهم المستصعب ، فيه إِيَّاه يُوجِدُونَ ، وإِيَّاه به يُسَبِّحُونَ ويَقْدِّسُونَ ، وإلى حاجاتهم به يتوصلون ، وبه بينهم يتحاورون ، فيتعارفون ويتعاملون .

ثم جعلهم ، جلَّ ذكره — فيما منحهم من ذلك — طبقات ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات : فبَيَّنَّ خطيب مُسَهَّب ، وذَلِقَ اللسان مُهَذَّب ، ومفحَّم<sup>(٢)</sup> عن نفسه لا يُبين ، وعَيَّ عن ضمير قلبه لا يُعبر . وجعل أعلامهم فيه رتبة ، وأرفعهم فيه درجة ، أبلغهم فيما أرادَ به بلاغاً ، وأبينهم عن نفسه به بياناً . ثم عرفهم في تنزيله ومحكم آي كتابه فضل ما حباهم به من البيان ، على من

(١) ذلل الشيء : لينه وسهله وفي عن جفوفه وصعوبته .

(٢) أسهب الرجل : أكثر الكلام ، فإذا أكثر الكلام في خطأ قالوا : رجل مسهب ( يفتح الهاء ) ، وإذا أكثر وأصاب فهو مسهب ( يكثر الهاء ) . وذلق اللسان : فصيح طليق لا يتوقف . وقوله « مهذب » : من أهدب الطائر في طيرانه ، والفرس في علوه ، والمخلكم في كلامه : أسرع وتابع ، وفي حديث أبي ذر « فجعل يهدب الركوع » أي يسرع فيه ويتابعه . يقال : كلمني فلان فأنجحته : أسكته فلم يطق جواباً وانقطع . فهو منعم . وفي المطبوعة « ومعجم عن نفسه ... »

ففضلهم به عليه من ذى البِكمِّ والمستعجمِ اللسان (١) ، فقال تعالى ذكره : ﴿ أَوْ مَنْ يُلْشَأْ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [سورة الزخرف : ١٨] . فقد وَصَحَ إِذَا لَدَى الْأَفْهَامِ ، وتبين لأولى الألباب ، أن فضل أهل البيان على أهل البِكمِّ والمستعجمِ اللسان ، بفضل اقتدار هذا من نفسه على إبانة ما أراد إبانته عن نفسه ببيانه ، واستعجام لسان هذا عما حاول إبانته بلسانه .

فإذْ كان ذلك كذلك — وكان المعنى الذى به باينَ الفاضلُ المفضولَ في ذلك ، فصار به فاضلاً والآخرُ مفضولاً ، هو ما وصفنا من فضل إبانة ذى البيان ، عما قصّر عنه المستعجمُ اللسان ، وكان ذلك مختلفَ الأقدار ، متفاوتَ الغايات والنهايات — فلا شك أن أعلى منازل البيان درجة ، وأسمى مراتبه مرتبة ، أبلغه في حاجة المُبين عن نفسه ، وأبينه عن مراد قائله ، وأقربه من فهم سامعه . فإن تجاوز ذلك المقدار ، وارتفع عن وَسْعِ الأنام ، وعجز عن أن يأتى بمثله جميعُ العباد ، كان حجةً وعكساً لرسول الواحد القهار — كما كان حجةً وعكساً لها إحياء الموتى وإبراء الأبصر وذوى العمى ، بارتفاع ذلك عن مقادير أعلى منازل طبِّ المتطيين (٢) ، وأرفع مراتب عِلاج المعالجين ، إلى ما يعجز عنه جميع العالمين . وكالذى كان لها حجةً وعكساً قطعُ مسافة شهرين في الليلة الواحدة ، بارتفاع ذلك عن وَسْعِ الأنام ، وتعدُّر مثله على جميع العباد ، وإن كانوا على قطع القليل من المسافة قادرين ، ولليسير ٥/١ منه فاعلين .

فإذْ كان ما وصفنا من ذلك كالذى وصفنا ، فبينَ أن لا بيان أبينُ ، ولا حكمة أبلغُ ، ولا منطق أعلى ، ولا كلامَ أشرفُ — من بيان ومنطق وتحديث

(١) كل من لا يقدر على الكلام فهو أعجم ومستعجم . استعجمت عليه قراءته : التبتت عليه فلم يتبين له أن يعنى فيها ، فسكت وانقطع عن القراءة .

(٢) مقادير : جمع مقدار ، وهو القوة ، وشله القدر والقدرة والمقدرة .

به امرؤ قوماً في زمان هم فيه رؤساء صناعة الخطب والبلاغة ، وقيل الشعير  
والقصاحة ، والسجع والكهانة ، على كل خطيب منهم وبلغ (١) ، وشاعر منهم  
وفصيح ، وكل ذى سجع وكهانة - فسفه أحلامهم ، وقصر بعقوله (٢) ، وتبرأ  
من دينهم ، ودعا جميعهم إلى اتباعه والقبول منه والتصديق به ، والإقرار بأنه  
رسول<sup>١</sup> إليهم من ربهم . وأخبرهم أن دلالته على صدق مقالته ، وحجته على  
حقيقة نبوته - ما أتاهاهم به من البيان ، والحكمة والفرقان ، بلسان مثل ألسنتهم ،  
ومنطق موافقة معانيه معاني منطقهم . ثم أنبأ جميعهم أنهم عن أن يأثوا بمثل بعضه  
عسجزة ، ومن القدرة عليه نقصة . فأقر جميعهم بالعجز ، وأدعوا له بالتصديق ،  
وشهدوا على أنفسهم بالنقص . إلا من تجاهل منهم وتعاى ، واستكبر وتعاشى ،  
فحاول تكلف ما قد علم أنه عنه عاجز ، ورام ما قد تيقن أنه عليه غير قادر .  
فأبدى من ضعف عقله ما كان مستتراً ، ومن عيب لسانه ما كان مصوناً ،  
فأتى بما لا يعجز عنه الضعيف الأخرق ، والجاهل الأحمق ، فقال : « والطاحنات  
طحناً ، والعاجنات عجنناً ، فالخابزات خبزاً ، والثارذات ثرداً ، واللاقيات لقمياً » (٣) ،  
ونحو ذلك من الحقايق المشبهة دعواه الكاذبة .

فإذ كان تفاضل<sup>٢</sup> مراتب البيان ، وتباين<sup>٣</sup> منازل درجات الكلام ، بما وصفنا  
قبل - وكان الله تعالى ذكره وتقدس أسمائه ، أحكم الحكماء ، وأحلم الحكماء ،

(١) في المطبوعة : « كل خطيب . . . » بحذف « على » ، وفي المخطوطة « كل خطيب . . . »  
بحذف « كل » . وكلتاها لا يستقيم بها كلام . والصواب ما أثبتناه . وأراد الطبري أنهم رؤساء  
صناعة الخطب والبلاغة . . . على كل خطيب منهم وبلغ . . . يعنى أن الذين تحداهم رسول الله صلى  
الله عليه وسلم بالقرآن من العرب ، كانوا رؤساء البيان والبلاغة على كل مدين وبلغين من سائر العرب .  
(٢) فسفه أحلامهم : تنجم إلى السفه ، وهو خفة الخلق واضطراب الرأى وضعفه ، وهو باب  
من الجهل . وفي المطبوعة : « وقصر معقولهم » والمعقول مصدر كالمقل ، يقال : ما لفلان معقول ، أى  
ما له عقل . وكأنه أراد بقوله « قصر » : تنجم إلى قصر العقل وقلة . وأما قوله « قصر معقولهم » ،  
فكانه ضمن « قصر » معنى استخف بها ، فدها بالياء ، أى عاب عقولهم واستقصرها واستخف بها .  
وأما في شك من صواب هذا الحرف .

(٣) من هذين مسيلة الكذاب لعمه الله . انظر تاريخ الطبري ٣ : ٢٤٥ وسواه .

— كان معلوماً أن أيّن البيان بيانه ، وأفضل الكلام كلامه ، وأن قدر فضل بيانه ، جلّ ذكره ، على بيان جميع خلقه ، كفضله على جميع عباده .

فإذ كان كذلك — وكان غير مبين منّا عن نفسه منّ خاطب غيره بما لا يفهمه عنه المخاطب — كان معلوماً أنه غير جائز أن يخاطب جلّ ذكره أحداً من خلقه إلا بما يفهمه المخاطب ، ولا يرسل إلى أحد منهم رسولاً برسالة إلا بلسان وبيان يفهمه المرسل إليه . لأن المخاطب والمرسل إليه ، إن لم يفهم ما خوطب به وأرسل به إليه ، فحالُه — قبل الخطاب وقبل مجيء الرسالة إليه وبعده — سواء ، إذ لم يفدُه الخطابُ والرسالةُ شيئاً كان به قبل ذلك جاهلاً . والله جلّ ذكره يتعالى عن أن يخاطب خطاباً أو يرسل رسالة لا توجب فائدة لمن خوطب أو أرسلت إليه ، لأن ذلك فينا من فعل أهل النقص والعبث ، والله تعالى عن ذلك مُتَعَالٍ . ولذلك قال جل ثناؤه في محكم تنزيله : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ يُبَيِّنُ لَهُمْ ﴾ [سورة إبراهيم : ٤] . وقال لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة النحل : ٦٤] . فغير جائز أن يكون به مهتدياً ، من كان بما يهتدى إليه جاهلاً .

فقد تبين إذاً — بما عليه دللنا من الدلالة — أن كلّ رسولٍ لله جلّ ثناؤه أرسله إلى قوم ، فلما أرسله بلسان من أرسله إليه ، وكلّ كتاب أنزله على نبي ، ورسالة أرسلها إلى أمة ، فلما أنزله بلسان من أنزله أو أرسله إليه . فأتضح بما قلنا ووصفنا ، أن كتاب الله الذي أنزله إلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، بلسان محمد صلى الله عليه وسلم . وإذ كان لسان محمد صلى الله عليه وسلم عربياً ، فبيّن أن القرآن عربيٌّ . وبذلك أيضاً نطق محكم تنزيل ربنا ، فقال جلّ ذكره : ٦/١ ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [سورة يوسف : ٢] . وقال : ﴿ وَإِنَّهُ

لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ . نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ . عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ . بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿ [سورة الشعراء : ١٩٢ - ١٩٥] .

وإذ كانت واضحةً صحيحةً ما قلنا - بما عليه استشهدنا من الشواهد ، ودللتنا عليه من الدلائل - فالواجب أن تكون معاني كتاب الله المتزك على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، لمعاني كلام العرب موافقةً ، وظاهره لظاهر كلامها ملائماً ، وإن باينه كتاب الله بالفضيلة التي فضلَ بها سائر الكلام والبيان ، بما قد تقدم وصُفُّناه .

فإذ كان ذلك كذلك ، فبيِّن - إذ كان موجوداً في كلام العرب الإيجاز والاختصار ، والاجترأ بالإخفاء من الإظهار ، وبالقلّة من الإكثار في بعض الأحوال ، واستعمالُ الإطالة والإكثار ، والترداد والتكرار ، وإظهارُ المعاني بالأسماء دون الكناية عنها ، والإسراف في بعض الأوقات ، والخبرُ عن الخاصِّ في المراد بالعام الظاهر ، وعن العامِّ في المراد بالخاصِّ الظاهر ، وعن الكناية والمرادُّ منه المصرّح ، وعن الصفة والمرادُّ الموصوف ، وعن الموصوف والمرادُّ الصفة ، وتقديمُ ما هو في المعنى مؤخر ، وتأخيرُ ما هو في المعنى مقدّم ، والاكتفاء ببعض من بعض ، وبما يظهر عما يحذف ، وإظهارُ ما حظه الحذف - (١) أن يكون ما في كتاب الله المتزك على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من ذلك ، في كلِّ ذلك له نظيراً ، وله مثلاً وشبيهاً .

ونحن مُبَيِّنُونَ جميع ذلك في أماكنه ، إن شاء الله ذلك وأمدّ منه بعونٍ وقوّة .

(١) قوله : « أن يكون ... » مبتدأ قوله « فين » ، وما بينهما اعتراض طويل ؛ وهذا دأب الطبري أبداً ، حتى كأنه لم يكن يخشى على قارىء أن يسوء فهمه أو تكل فطنته .

## ﴿القول في البيان﴾ عن الأحرف التي اتفقت فيها ألفاظ العرب وألفاظ غيرها من بعض أجناس الأمم﴾

قال أبو جعفر : إن سألنا سائل فقال : إنك ذكرت أنه غير جائز أن يخاطب الله تعالى ذكره أحداً من خلقه إلا بما يفهمه ، وأن يرسل إليه رسالة إلا باللسان الذي يفهمه . . . .

١ - فما أنت قائل فيما حدثكم به محمد بن محمد الرازي ، قال : حدثنا حكام بن سلم ، قال : حدثنا عنبسة ، عن أبي إسحق ، عن أبي الأحوص عن أبي موسى : ﴿يُؤْتِيَكُمْ كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [سورة الحديد : ٢٨] ، قال : الكفلان : ضعفان من الأجر ، بلسان الحبشة<sup>(١)</sup> .

٢ - وفيما حدثكم به ابن حميد ، قال : حدثنا حكام ، عن عنبسة ، عن أبي إسحق ، عن سعيد بن جبيرة ، عن ابن عباس : ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾ [سورة المزمل : ٦] قال : بلسان الحبشة إذا قام الرجل من الليل قالوا : نشأ<sup>(٢)</sup> .

٣ - وفيما حدثكم به ابن حميد قال : حدثنا حكام ، قال : حدثنا عنبسة ، عن أبي إسحق ، عن أبي مسرة : ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾ قال : سبَّحى ، بلسان الحبشة<sup>(٣)</sup> ؟ قال أبو جعفر : وكل ما قلنا في هذا الكتاب « حدثكم » فقد حدثونا به .

(١) الخبر ١ - يأتي هذا الإسناد في تفسير سورة الحديد : ٢٨ وفي إسناده هناك خطأ .

(٢) الخبر ٢ - يأتي بإسناده في تفسير سورة المزمل : ٦ .

(٣) الخبر ٣ - يأتي بإسناده في تفسير سورة سبأ : ١٠ .

٤ - وفيما حدثكم به محمد بن خالد بن خدياش الأزدي ، قال : حدثنا سلم ابن قتيبة ، قال : حدثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد ، عن يوسف بن مهران ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن قوله : ﴿فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [سورة المثر : ٥١] قال : هو بالعربية الأسد ، وبالفارسية شار ، وبالنبطية أريا ، وبالحبشية قسورة<sup>(١)</sup> .

٥ - وفيما حدثكم به ابن حميد قال : حدثنا يعقوب القمسي ، عن جعفر بن أبي المغيرة ، عن سعيد بن جببر قال : قالت قریش : لولا أنزل هذا القرآن أعجباً وعريباً؟ فأنزل الله تعالى ذكره : ﴿وَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ، أَعُجِبِيَّ وَعَرَبِيَّ قُلْ هُوَ الَّذِي آمَنُوا هُدًى وَشَفَاءً﴾ [سورة فصلت : ٤٤] . فأنزل الله بعده هذه الآية في القرآن بكل لسان فيه . ﴿حجارة من سجيل﴾ [سورة هود : ٨٢ ، وسورة الحجر : ٧٤] قال : فارسية أعربت « سنك وكل »<sup>(٢)</sup> .

٦ - وفيما حدثكم به محمد بن بشار ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، قال : حدثنا إسرائيل ، عن أبي إسحق ، عن أبي ميسرة ، قال : في القرآن من كل لسان<sup>(٣)</sup> .

٧/١ وفيما أشبه ذلك من الأخبار التي يطولُ بذكرها الكتاب ، مما يدل على أن فيه من غير لسان العرب ؟

قيل له : إن الذي قالوه من ذلك غير خارج من معنى ما قلنا - من أجل أنهم لم يقولوا : هذه الأحرف وما أشبهها لم تكن للعرب كلاماً ، ولا كان ذاك

(١) الخبر ٤ - يأتي بإسناده في تفسير سورة المثر : ٥١

(٢) الخبر ٥ - يأتي بإسناده في تفسير سورة فصلت : ٤٤ . ونص الخبر هناك : « فأُنزل الله بعد هذه الآية كل لسان فيه ... » وهي أجود . وفي الدر المنثور ٥ : ٣٦٧ : « وأُنزل الله تعالى بعد هذه الآية فيه بكل لسان . حجارة ... » . ثم يأتي بإسناده مختصراً في تفسير سورة هود : ٨٢ . وانظر سائر ما روى في « سجيل » في تفسير سورة الفيل : ٤ . وقوله « حجارة من سجيل » . . كلام مستأنف ، ضربه مثلاً لما جاء في القرآن من الألسنة الأخرى .

(٣) الخبر ٦ - لم أجده في مكان آخر بعد . وهو في الدر المنثور ٥ : ٣٦٧ وفيه : « بكل لسان » .



لها منطقاً قبل نزول القرآن ، ولا كانت بها العرب عارفةً قبل مجيء الفرقان - فيكون ذلك قولاً لقولنا خيلاً<sup>(١)</sup> . وإنما قال بعضهم : حرف كذا بلسان الحبشة معناه كذا ، وحرف كذا بلسان العجم معناه كذا . ولم نستنكر أن يكون من الكلام ما يتفق فيه ألفاظ جميع أجناس الأمم المختلفة الألسن بمعنى واحد ، فكيف بجنسين منها ؟ كما قد وجدنا اتفاق كثير منه فيما قد علمناه من الألسن المختلفة ، وذلك كالدرهم والدينار والدواة والقلم والقرطاس ، وغير ذلك - مما يتعب إحصاؤه ويُميل تعداده ، كرهنا إطالة الكتاب بذكره - مما اتفقت فيه الفارسية والعربية باللفظ والمعنى . ولعل ذلك كذلك في سائر الألسن التي نجهل منطقها ولا نعرف كلامها .

فلو أن قائلنا قال - فيما ذكرنا من الأشياء التي عددنا وأخيرنا اتفاقه في اللفظ والمعنى بالفارسية والعربية ، وما أشبه ذلك مما سكتنا عن ذكره - : ذلك كله فارسي لا عربي ، أو ذلك كله عربي لا فارسي ، أو قال : بعضه عربي وبعضه فارسي ، أو قال : كان مخرج أصله من عند العرب فوقع إلى العجم فنطقوا به ، أو قال : كان مخرج أصله من عند الفرس فوقع إلى العرب فأعربته - كان 'مستجهلاً'<sup>(٢)</sup> . لأن العرب ليست بأولى أن تكون كان مخرج أصل ذلك منها إلى العجم ، ولا العجم أحق أن تكون كان مخرج أصل ذلك منها إلى العرب ، إذ كان استعمال ذلك بلفظ واحد ومعنى واحد موجوداً في الجنسين . وإذا كان ذلك موجوداً على ما وصفنا في الجنسين ، فليس أحد الجنسين أولى بأن يكون أصل ذلك كان من عنده من الجنس الآخر . والمدعى أن مخرج أصل ذلك إنما كان من أحد الجنسين إلى الآخر ، مدعى أمراً لا يوصل إلى حقيقة صحته إلا بخبر يوجب العلم ، . ويزيل الشك ، ويقطع العذر صحته .

(١) خلاف : مخالف ، ويكثر مجيئها في كلام الطبري .

(٢) قوله : « كان مستجهلاً » ، جواب قوله : « لو أن قائلنا قال . . . » . والفصل في عبارة الطبري يكون أطول من هذا ، كما سير بك . واستجهل فلاناً : عده جاهلاً ، أو وجده جاهلاً . والجهل هنا : فساد الرأي واضطرابه ، لأنه مبني على التحكم الخفى ، كما ترى في رد الطبري .

بل الصواب في ذلك عندنا : أن يسمّى : عربياً أعجمياً ، أو حبشياً عربياً ،  
إذ كانت الأستان له مستعملتين - في بيانها ومنطقها - استعمال سائر منطقها  
وبيانها . فليس غير ذلك من كلام كل أمة منهما ، بأولى أن يكون إليها  
منسوباً - منه (١) .

فكذلك سبيل كل كلمة واسم اتفقت ألفاظ أجناس أم فيها وفي  
معناها ، ووجد ذلك مستعملاً في كل جنس منها استعمال سائر منطقهم ،  
فسبيل إضافته إلى كل جنس منها ، سبيل ما وصفنا - من الدرهم والدينار  
والدواة والقلم ، التي اتفقت ألسن الفرس والعرب فيها بالألفاظ الواحدة والمعنى  
الواحد ، في أنه مستحق إضافته إلى كل جنس من تلك الأجناس - اجتماع  
واقتران (٢) .

وذلك هو معنى من رويناه عنه القول في الأحرف التي مضت في صدر هذا  
الباب ، من نسبة بعضهم بعض ذلك إلى لسان الحبشة ، ونسبة بعضهم بعض  
ذلك إلى لسان الفرس ، ونسبة بعضهم بعض ذلك إلى لسان الروم . لأن من  
نسب شيئاً من ذلك إلى ما نسبته إليه ، لم ينف - بنسبته إياه إلى ما نسبته إليه -  
أن يكون عربياً ، ولا من قال منهم : هو عربي ، نفي ذلك أن يكون مستحقاً  
النسبة إلى من هو من كلامه من سائر أجناس الأمم غيرها . وإنما يكون الإثبات  
دليلاً على النفي ، فيما لا يجوز اجتماعه من المعاني ، كقول القائل : فلان قائم ،  
فيكون بذلك من قوله دالاً على أنه غير قاعد ، ونحو ذلك مما يمتنع اجتماعه  
لتنافيهما . فأما ما جاز اجتماعه فهو خارج من هذا المعنى . وذلك كقول القائل  
٨/١ فلان قائم مكلّم فلاناً ، فليس في تثنيته القيام له ما دل على نفي كلام آخر ،

(١) قوله « منه » ، متعلق بقوله « بأولى » ، أي « بأولى منه . . . »

(٢) في المطبوعة « باجتماع واقتران » . وأراد الطبري بقوله « اجتماع واقتران » أي أن يقال  
هو : « عربي أعجمي ، أو حبشي عربي » ، كما مر آنفاً في كلامه . وسياق عبارته يمد حذف التفسير  
والاعتراض من كلامه هو هذا : « فسبيل إضافته إلى كل جنس منها ، سبيل ما وصفنا . . . اجتماع  
واقتران » . أي أن يجمع بين الوصفين أو يقرن بين النسبتين .

لجواز اجتماع ذلك في حالٍ واحدٍ من شخص واحد . فقايل ذلك صادق إذا كان صاحبه على ما وصفه به .

فكذلك ما قلنا - في الأحرف التي ذكرنا وما أشبهها - غير مستحيل أن يكون عربياً بعضُها أعجمياً ، وجشياً بعضُها عربياً ، إذ كان موجوداً استعمالُ ذلك في كلتا الأمتين . فناسِبُ ما نسبَ من ذلك إلى إحدى الأمتين أو كليهما محقٌّ غيرُ مبطل .

فإن ظن ذو غباءٍ أنَّ اجتماع ذلك في الكلام مستحيلٌ - كما هو مستحيل في أنساب بني آدم - فقد ظنَّ جهلاً . وذلك أن أنساب بني آدم محصورة على أحد الطرفين دون الآخر ، لقول الله تعالى ذكره : ﴿ اذْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [سورة الأحزاب : هـ] . وليس ذلك كذلك في المنطق والبيان ، لأنَّ المنطق إنما هو منسوب إلى من كان به معروفاً استعمالُهُ . فلو عُرِف استعمالُ بعض الكلام في أجناس من الأمم - جنسين أو أكثر - بلفظ واحد ومعنى واحد ، كان ذلك منسوباً إلى كل جنس من تلك الأجناس ، لا يستحق جنسٌ منها أن يكون به أولى من سائر الأجناس غيره . كما لو أنَّ أرضاً بين سهل وجبل ، لها هواء السهل وهواء الجبل ، أو بين برٍّ وبحرٍ ، لها هواء البر وهواء البحر - لم يمنع ذو عقل صحيح أن يصفها بأنها سهلية جبلية (١) . أو بأنها برّية بحرية ، إذ لم تكن نسبتها إلى إحدى صفتيها نافيةً حقّها من النسبة إلى الأخرى . ولو أفرد لها مفردٌ إحدى صفتيها ولم يسلبها صفتها الأخرى ، كان صادقاً حقّاً .

وكذلك القول في الأحرف التي تقدم ذكرُناها في أول هذا الباب .

وهذا المعنى الذي قلناه في ذلك ، هو معنى قول من قال : في القرآن من كل لسان - عندنا بمعنى ، والله أعلم : أنَّ فيه من كلِّ لسان اتفق فيه لفظ عرب ولفظ غيرها من الأمم التي تنطق به ، نظير ما وصفنا من القول فيها معنى .

(١) النسبة إلى سهل (بفتح فسكون) : سهل ، يضم السين ، على غير القياس .

وذلك أنه غير جائز أن يُتوهم على ذي فطرة صحيحة ، مقرّ بكتاب الله ،  
 من قد قرأ القرآن وعرف حدود الله — أن يعتقد أن بعض القرآن فارسي لا عربي ،  
 وبعضه نبطي لا عربي ، وبعضه رومي لا عربي ، وبعضه حبشي لا عربي (١) ،  
 بعد ما أخبر الله تعالى ذكره عنه أنه جعله قرآناً عربياً . لأن ذلك إن كان  
 كذلك ، فليس قولُ القائل : القرآن حبشيٌّ أو فارسيٌّ ، ولا نسبةٌ من نسبه  
 إلى بعض ألسن الأمم التي بعضه بلسانه دون العرب — بأولى بالتطويل من قول  
 القائل (٢) : هو عربي . ولا قولُ القائل : هو عربيٌّ بأولى بالصحة والصواب من

(١) في المطبوع والمخطوط «وبعضه عربي لا فارسي» مكان «وبعضه رومي لا عربي» ، وهو  
 فاسد المعنى كما ثبّت أن أثبت ما يقتضيه سياق الكلام . وقد ذكر الروم آناً في ص ١٦ .  
 (٢) في المطبوعة : «بالتطويل» وأراد الطبري بقوله «التطويل» نسبة القول إلى التزديد والسمة  
 في الكلام ، حتى يستغرق الوصف إحدى الصفات سائر الصفات الأخرى . وكلام الطبري يحتاج  
 إلى فضل بيان — من أول قوله : «وذلك أنه غير جائز أن يتوهم . . .» إلى قوله : «ولا جائز نسبته  
 إلى كلام العرب» . فأقول :

أراد الطبري أن يقول : إنه لا يستقيم في العقل أن يكون الرجل مؤثراً بكتاب الله ، عارفاً بمعانيه  
 وحدوده ، مقرّاً بأن الخبر قد جاء من ربه أنه جعل القرآن قرآناً عربياً ، ولم يجعله أصحياً بقوله  
 «ولو جعلناه قرآناً أصحياً لقالوا لولا فصلت آياته أعجبي وعربي» — ثم يعتقد مع ذلك : أن بعض  
 القرآن فارسي لا عربي ، وبعضه نبطي لا عربي ، وبعضه رومي لا عربي ، وبعضه حبشي لا عربي . فإنه  
 إن فعل ، فقد نفي عن بعض القرآن أنه عربي ، والله يصف القرآن كله بأنه عربي . وأثبت لبعض القرآن  
 أنه أصحبي ، والله تعالى ينفي عن جميعه أنه أصحبي .

وغير الله تعالى عن كتابه أنه جعله «قرآناً عربياً» صفة شاملة لا يجوز لأحد أن يخص  
 شمولها على بعض القرآن دون بعض . ولو جاز لأحد أن يخص شمولها من عند نفسه فيقول :  
 «بعض القرآن حبشي لا عربي ، أو فارسي لا عربي . . .» ، لجاز أيضاً لقائل أن يقول من عند نفسه :  
 «القرآن حبشي أو فارسي أو رومي ، أو أصحبي» .

وحجة الطبري في ذلك : أن الذي يخص شمول الصفة من عند نفسه على بعض القرآن بأنه عربي ،  
 ويقول إن بعضه الآخر يوصف بأنه حبشي أو فارسي أو رومي — يدعي أن وصف القرآن بأنه عربي ،  
 محمول على تغليب إحدى الصفات على سائر الصفات الأخرى . ولو جاز ذلك ، لجاز لقائل أن يقول :  
 «القرآن حبشي أو فارسي أو رومي» ، لأنه فعل مثله ، فغلب إحدى الصفات على الصفات الأخرى .  
 وإذا اقتصر المنتصر على صفة بعضه فقال : «القرآن حبشي أو فارسي» ، لم يكن أول بأن  
 ينسب إلى التوسع في الكلام والتزديد في الصفة ، من القائل : «القرآن عربي» ، لأنه اقتصر أيضاً  
 على صفة بعضه ، فتوسع في الكلام وتزديد في الصفة .

وإذا كان ما في القرآن من فارسي ورومي ونبطي وحشي ، نظير ما فيه من عربي ، فليس قول  
 القائل : «القرآن عربي» ، أولى بالصحة والصواب من قول القائل : «القرآن فارسي أو حبشي» ،

قول ناسبه إلى بعض الأجناس التي ذكرنا . إذ كان الذي بلسان غير العرب من سائر ألسن أجناس الأمم فيه ، نظير الذي فيه من لسان العرب .  
وإذا كان ذلك كذلك ، فيسّر إذاً خطأ من زعم أن القائل من السلف :  
في القرآن من كل لسان ، إنما عني بقليله ذلك ، أن فيه من البيان ما ليس بعربي ، ولا جائز نسبته إلى لسان العرب .

ويقال لمن أبى ما قلنا — ممن زعم أن الأحرف التي قدمنا ذكرها في أول الباب وما أشبهها ، إنما هي كلام أجناس من الأمم سوى العرب ، وقعت إلى العرب فعرّبته — : ما برهانك على صحة ما قلت في ذلك ، من الوجه الذي يجب التسليم له ، فقد علمت من خالفك في ذلك ، فقال فيه خلاف قولك ؟ وما الفرق بينك وبين من عارضك في ذلك فقال : هذه الأحرف ، وما أشبهها من الأحرف غيرها ، أصلها عربي ، غير أنها وقعت إلى سائر أجناس الأمم غيرها فنطقت كل أمة منها ببعض ذلك بألسنتها — من الوجه الذي يجب التسليم له ؟  
فلن يقول في شيء من ذلك قولاً إلا ألزم في الآخر مثله .

فإن اعتلّ في ذلك بأقوال السلف التي قد ذكرنا بعضها وما أشبهها ، طولب

---

فكلامها أطلق صفة أحد النظيرين على الآخر . وإذا جاز لأحدهما أن يفعل ذلك مصيباً في قوله ، جاز للآخر مثله مصيباً في قوله .

وهذا فساد من القول وتناقض ، ويخالف لقوله تعالى : « ولو جملناه قرآناً أعجيباً لقالوا لولا فصلت آياته أعجيبى وعربى » ، فهذه شهادة من الله تعالى بأنه لم يجعله أعجيباً ، ككلماته سبحانه بأنه جملة « قرآناً عربياً » . وقد اقتضى مذهب هذا القائل أن يقال : « القرآن حبشي أو فارسي » . كما يقال : « القرآن عربي » سواء . فنناقض هذا قول الله سبحانه . وهذا قول غير جائز أن يتوهم على ذي فطرة صحيحة ، مقر بكتاب الله ، من قرأ القرآن ، وعرف حدود الله ، كما قال الطبري رحمه الله .  
وإذن نقول القائل من السلف : « في القرآن من كل لسان » ، ليس يعني به أن فيه ما ليس بعربي ما لا يجوز أن ينسب إلى لسان العرب — بل معناه أن فيه ألفاظاً استعملتها العرب ، وهذه الألفاظ أنفسهم ما استعملته الفرس أو الروم أو الحبش ، على جهة اتفاق اللغات على استعمال لفظ واحد بمعنى واحد ، لا على جهة انفراد الكلمة من القرآن بأنها فارسية غير عربية ، أو رومية غير عربية . فإن السلف أعرف بكتاب الله ومعانيه وبحجوده ، لا يدخلون الفساد في أقوالهم ، مناقضين شهادة الله لكتابه بأنه عربي غير أعجيبى .

— مطالبتنا من تأوّل عليهم في ذلك تأويله — بالذى قد تقدم بيانناه . وقيل له :  
 ٩/١ ما أنكرتَ أن يكون من نسب شيئاً من ذلك منهم إلى من نسبه من أجناس  
 الأمم سوى العرب ، إنما نسبه إلى إحدى نسبتيه التى هو لها مستحق ، من غير  
 نفي منه عنه النسبة الأخرى ؟ ثم يقال له : أرايتَ من قال لأرض سُهلّية جبلية :  
 هى سُهلّية ، ولم ينكر أن تكون جبلية ، أو قال : هى جبلية ، ولم يدفع أن  
 تكون سُهلّية ، أنافٍ عنها أن تكون لها الصفة الأخرى بقيله ذلك ؟  
 فإن قال : نعم ! كابر عَمَلَهُ . وإن قال : لا ، قيل له : فما أنكرتَ أن يكون  
 قولُ من قال فى سَجَبِيل : هى فارسية ، وفى القسطناس : هى رومية — نظير ذلك ؟  
 وسئل الفرقَ بين ذلك ، فلن يقولَ فى أحدهما قولاً إلا ألزم فى الآخر مثله .

## ﴿ القول في اللغة ﴾

### التي نزل بها القرآن من لغات العرب ﴿

قال أبو جعفر :

قد دللنا ، على صحة القول بما فيه الكفاية لمن وثق لفهمه .<sup>(١)</sup> على أن الله جل ثناؤه أنزل جميع القرآن بلسان العرب دون غيرها من ألسن سائر أجناس الأمم ، وعلى فساد قول من زعم أن منه ما ليس بلسان العرب ولغاتها .

فنقول الآن — إذ كان ذلك صحيحاً — في الدلالة عليه بأي ألسن العرب أنزل : بألسن جميعها أم بألسن بعضها ؟ إذ كانت العرب ، وإن جمعت جميعها اسمُ أنهم عرب ، فهم مختلفو الألسن بالبيان ، متباينو المنطق والكلام . وإذ كان ذلك كذلك — وكان الله جل ذكره قد أخبر عباده أنه قد جعل القرآن عربياً وأنه أنزل بلسانٍ عربيّ مبين ، ثم كان ظاهره محتملاً خصوصاً وعموماً — لم يكن لنا السبيلُ إلى العلم بما عني الله تعالى ذكره من خصوصه وعمومه ، إلا ببيان مَنْ جعل إليه بيان القرآن ، وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فإذ كان ذلك كذلك—<sup>(٢)</sup> وكانت الأخبار قد تظاهرت عنه صلى الله عليه وسلم ٧ — بما حدثنا به خلاد بن أسلم ، قال : حدثنا أنس بن عياض ، عن أبي حازم ، عن أبي سلمة ، قال : — لا أعلمه إلا عن أبي هريرة — : أن رسول

(١) هكذا في المطبوع والمخطوط : « على أن الله جل ثناؤه » ، والأجود أن تكون « بأن الله جل ثناؤه » ، أي : « قد دللنا على صحة القول . . . بأن الله جل ثناؤه » ، والباء وما بعدها متحقة بالقول .

(٢) جواب قوله : « فإذا كان ذلك كذلك » ، يأتي في ص : ٤٨ س ٢٠ وهو قوله : « صح وثبت أن الذي نزل به القرآن . . . »

الله صلى الله عليه وسلم قال : أنزل القرآنُ على سبعة أحرف ، فالمرءُ في القرآن كافرٌ - ثلاث مرات - فما عرفتم منه فاعملوا به ، وما جهلتم منه فردُّوه إلى عالمه (١).

٨ - حدثني عبيد بن أسباط بن محمد ، قال : حدثنا أبي ، عن محمد بن عمرو ،

عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزل القرآن على سبعة أحرف ، عليمٌ حكيمٌ ، غفورٌ رحيمٌ (٢) .

٩ - حدثنا أبو كريب ، قال : حدثني عبدة بن سليمان ، عن محمد بن عمرو ،

عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله .

١٠ - حدثنا محمد بن حميد الرازي ، قال : حدثنا جرير بن عبد الحميد ، عن

مغيرة ، عن واصل بن حيان ، عن ذكره ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله

ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ ، لكل حرف منها ظهر وبطنٌ ، ولكل حرف حدٌ ، ولكل حدٌ مُطْلَعٌ (٣) .

(١) الحديث ٧ - رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (رقم ٧٩٧٦ ج ٢ ص ٣٠٠ طبعة الحلبي) عن أنس بن عياض . ورواه ابن حبان في صحيحه (رقم : ٧٣ بشرح أحمد محمد شاكر) عن أبي يعلى عن أبي خيثمة عن أنس بن عياض . ونقله ابن كثير في التفسير ٢ : ١٠٢ عن مسند أبي يعلى ، وفي فضائل القرآن : ٦٣ عن مسند أحمد . وهو في جميع الزوائد ٧ : ١٥١ . ونسبه ابن كثير في الفضائل للنسائي . والظاهر أنه يريد كتاب التفسير للنسائي .

(٢) الحديث ٩٠٨ - رواه أحمد في المسند (٨٣٧٢ ج ٢ ص ٣٣٢ حلبي) عن محمد بن بشر ، و (٩١٧٦ ج ٢ ص ٤٤٠) عن ابن خنير ، كلاهما عن محمد بن عمرو ، وهو محمد بن عمرو بن علقمة ، عن أبي سلمة ، وهو ابن عبد الرحمن بن عوف . وذكره الميشتي في جميع الزوائد ٧ : ١٥١ بجملة رواية أخرى للحديث الأول ، ثم قال : « رواه كله أحمد بإسنادين ، ورجال أحدهما رجال الصحيح . ورواه البزار بنحوه » . وسيأتي حديث آخر لأبي هريرة ، برقم : ٤٥ .

(٣) الحديث ١٠ ، ١١ - هو حديث واحد بإسنادين ضعيفين ، أما أحدهما فلا تقطعه بجهالة روايته : « عن ذكره عن أبي الأحوص » . وأما الآخر فن أجل « لإبراهيم الهجري » روايه عن أبي الأحوص . و « مغيرة » في الإسناد الأول : هو ابن مقسم القضي ، وهو ثقة . و « واصل بن حيان » هو الأحدب ، وهو ثقة . و « أبو الأحوص » : هو ابن مقسم القضي ، واسمه : عوف بن مالك بن فضالة ، وهو تابعي ثقة معروف . و « مهراة » في الإسناد الثاني : هو ابن أبي عمر السطاري الرازي ، وهو ثقة ، ولكن في روايته عن الثوري اضطراب . وشيخه سفيان هنا : هو الثوري الإمام . و « إبراهيم الهجري » هو إبراهيم بن مسلم .



١١ - حدثنا ابن حديد، قال: حدثنا مهران، قال: حدثنا سفيان، عن إبراهيم الهجرى، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله.

١٢ - حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، قال: حدثنا عاصم، عن زر، عن عبد الله، قال: اختلف رجلان في سورة، فقال هذا: أقرأني النبي صلى الله عليه وسلم. وقال هذا: أقرأني النبي صلى الله عليه وسلم. فأني النبي صلى الله عليه وسلم فأخبر بذلك، قال فتغير وجهه، وعنده رجل فقال: اقرأوا كما علمتم - فلا أدري أبشئ أم شيء ابتدعه من قبيل نفسه - فلأنما أهلك من كان قبلكم اختلافهم على أنبيائهم. قال: فقام كل رجل منا وهو لا يقرأ على قراءة صاحبه. نحو هذا ومعناه<sup>(١)</sup>

١٣ - حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموى، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا الأعمش - وحدثنى أحمد بن منيع، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأموى، عن الأعمش - عن عاصم، عن زر بن حبيش، قال: قال عبد الله بن مسعود: تمارينا في سورة من القرآن، فقلنا: خمس وثلاثون أو ست وثلاثون آية. قال: فانطلقنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجدنا علياً يسأجيه،

والحديث بهذا اللفظ الذى هنا، ذكره السيوطى فى الجامع الصغير رقم: ٢٧٢٧، ونسبه للطبرانى فى المعجم الكبير، وروى له بعلامة الحسن، ولا تدرى إسناده عند الطبرانى. وأما أوله، دون قوله «ولكل حرف حد» إلخ، فإنه صحيح ثابت، ورواه ابن حبان فى صحيحه رقم: ٧٤. وانظر مجمع الزوائد ٧: ١٥٢، ١٥٣. وقوله «مطلع» هو بتشديد الطاء وفتح اللام، قال فى النهاية: «أى لكل حد مصد يصعد إليه من معرفة علمه، والمطلع: مكان الاطلاع من موضع عال». ثم قال: «ويحوز أن يكون لكل حد مطلع، يوزن مصد ومعناه». وسيأتى شرح ألفاظ هذا الحديث ص ٢٤ - ٢٥ بولاق، بهذا الحديث ٧. (١) الحديث ١٢ - إسناده صحيح. وهو مختصر. ورواه أحمد فى المسند مطولا رقم: ٣٩٨١ عن يحيى بن آدم عن أبي بكر، وهو ابن عياش، بهذا الإسناد. ورواه من طرق أخرى مختصراً أيضاً. ورواه الحاكم فى المستدرک ٢: ٢٢٣ - ٢٤٤ بأطول مما هنا، بإسنادين: من طريق إسرائيل بن عاصم، ومن طريق أبي عوانة عن عاصم. وصححه ووافقه الذهبي. وذكره الحافظ فى التتبع ٩: ٢٣، ونسبه لابن حبان والحاكم.

قال : فقلنا : إنا اختلفنا في القراءة . قال : فاحرَّ وجهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : إنما هلكَ من كان قبلكم باختلافهم بينهم . قال : ثم أسرَّ إلى عليٍّ شيئاً ، فقال لنا علي : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرُكم أن تقرأوا كما علَّمتم (١) .

١٤ - حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن عيسى بن قرطاس ، عن زيد القصار ، عن زيد بن أرقم ، قال : كنا معهُ في المسجد فحدثنا ساعة ثم قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أقرأني عبد الله بن مسعود سورة ، أقرأنيها زيدٌ وأقرأنيها أبي بن كعب ، فاختلفت قراءتهم ، فبقراءة أيَّهم أخذُ ؟ قال : فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : وعلى إلى جنبه ، فقال علي : ليقرأ كل إنسان كما علَّم ، كلُّ حسنٌ جميل (٢) .

١٥ - حدثني يونس بن عبد الأعلى ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني عروة بن الزبير : أن المسور بن مخرمة وعبد الرحمن بن عبد القاري أخبراه : أنهما سمعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستمعت لقراءته ، فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يُقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكذت أساوره في الصلاة ، فتصبرت حتى سلَّم ، فلما سلَّم (١) الحديث ١٣ - إسناده صحيحان أيضاً ، وهو رواية أخرى للحديث قبله . ولم نجد هذا الإسناد واللفظ في موضع آخر .

(٢) الحديث ١٤ - هذا حديث لا أصل له ، رواه رجل كذاب ، هو « عيسى بن قرطاس » ، قال فيه ابن معين : « ضعيف ليس بشيء » ، لا يحل لأحد أن يروى عنه . وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات عن الثقات » ، لا يحل الاحتجاج به . وقد اخترع هذا الكذاب شيئاً له روى عنه ، وسماه « زيد القصار » ! لم نجد لهذا الشيخ ترجمة ولا ذكراً في شيء من المراجع . وهذا الحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١٥٣ - ١٥٤ ، وقال : « رواه الطبراني » ، وفيه عيسى بن قرطاس ، وهو متروك . ومن المجب أن يذكر الحافظ هذا الحديث في الفتحة ٩ : ٢٣ ، وينسب الطبراني والطبراني ، ثم يسكت عن بيان هلته وضعفه ! غفر الله لنا وله .

لَيْبَتُهُ بِرَدَائِهِ فَقُلْتُ : مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرُؤُهَا ؟ قَالَ : أَقْرَأَنِيهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ! فَقُلْتُ : كَذَبْتَ ، فَوَاللَّهِ إِنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ أَقْرَأَنِي هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرُؤُهَا ! فَاَنْطَلَقْتُ بِهِ أَقْوَدَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى حُرُوفٍ لَمْ تُتَّصِرْ ثَنِيهَا ، وَأَنْتَ أَقْرَأْتَنِي سُورَةَ الْفُرْقَانِ ! قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَرْسَلَهُ يَا عُمَرُ ، أَقْرَأْ يَا هِشَامُ . فَقَرَأَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتَهُ يَقْرُؤُهَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَكَذَا أَنْزَلْتُ . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَقْرَأْ يَا عُمَرُ . فَقَرَأْتُ الْقِرَاءَةَ الَّتِي أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَكَذَا أَنْزَلْتُ . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ ، فَاقْرَأُوا مَا تيسرَ مِنْهَا (١) .

١٦ - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَرْبُ بْنُ ثَابِتٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، قَالَ : قَرَأَ رَجُلٌ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فغَيَّرَ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : لَقَدْ قَرَأْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَغْيِرْ عَلَيَّ . قَالَ : فَاخْتَصَمَا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَمْ تَقْرَأْنِي آيَةَ كَذَا وَكَذَا ؟ قَالَ : بَلَى ! قَالَ : فَوَقَعَ فِي صُلْبِ عُمَرَ شَيْءٌ ، فَعَرَفَ

(١) الحديث ١٥ - رواه أحمد في المسند رقم: ٢٩٦ عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري ، وهو ابن شهاب ، هذا الإسناد نحوه . ورواه أيضاً رقم: ٢٩٧ عن الحكم بن نافع عن شعب عن الزهري ، به . ورواه بأسانيد أخر ، مطولاً ومختصراً: ١٥٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٣٧٥ . ورواه البخاري: ٩ - ٢١ - ٢٣ من فتح الباري ، مطولاً ينحو عما هنا ، من طريق الليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب . ونقله ابن كثير في فضائل القرآن: ٧٢ عن رواية البخاري ، ثم ذكر أنه رواه أيضاً مسلم وأبو داود والنسائي والترمذي ، من طرق عن الزهري . وفي تيسير الوصول: ١ - ١٩٠ « أخرجه الستة » ، وفيه مكان « وتصبرت » ، و « تربصت به » وقوله : « كنت أسأره » أي كنت أوائبه وأبطش به . وقوله « فتصبرت حتى سلم » . موافق لرواية البخاري ، وفي المسند : « فنظرت حتى سلم » أي انتظرت .

النبى صلى الله عليه وسلم ذلك فى وجهه ، قال : فضرب صدره وقال : ابعده شيطاناً — قالها ثلاثاً — ثم قال : يا عمر ، إن القرآن كله صواب ، ما لم تجعل رحمة عذاباً أو عذاباً رحمة (١) .

(١) الحديث ١٦ — رواه أحمد فى المسند (١٦٤٣٧ ج ٤ ص ٣٠ طبعة الحلبي) من عبد الصمد ، وهو ابن عبد الوارث ، هذا الإسناد ، نحوه . ونقله الحافظ ابن كثير فى فضائل القرآن : ٧٣ ، وقال : « وهذا إسناد حسن . وحرب بن ثابت هذا يكنى بأبي ثابت ، لا نعرف أحداً جرحه » . ونقله المحيى فى مجمع الزوائد ٧ : ١٥٠ - ١٥١ ، وقال : « رواه أحمد ، ورجالته ثقات » . وذكره الحافظ فى الفتح ٩ : ٢٢ - ٢٣ ، ونسبه الطبرى فقط ، فقصر إذ لم ينسبه للسند . وإسناده يحتاج إلى بحث :

أولاً — « حرب بن ثابت » : ثبت فى نسخ الطبرى هنا « حرب بن أبي ثابت » ، وهو غلطاً صرف من التاميين . صوابه « حرب بن ثابت » ، وهو « المنقرى » ، ترجمه البخارى فى التاريخ الكبير : ٢ / ١ / ٥٨ ، قال : « حرب بن أبي حرب أبو ثابت » ، من إسمحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصارى ، قاله عبد الصمد . وقال موسى : حدثنا حرب بن ثابت المنقرى . يمد فى البصريين . وترجمه ابن حبان فى الثقات ٤٤٣ - ٤٤٤ ، قال : « حرب بن ثابت المنقرى ، من أهل البصرة ، يروى عن الحسن وسروان الأصغر ، روى عنه عبد الصمد ، كأنه : حرب بن أبي حرب الذى ذكرناه » . وقد ذكر قبله ترجمة « حرب بن أبي حرب » ، يروى عن شريح ، روى عنه حصين أبو حبيب . والحافظ ابن حجر حين ترجم لحرب بن ثابت ، أشار إلى كلام ابن حبان هذا ، وعقب عليه بأنه « واحد » ، جعله اثنين ، ثم شك فيه « ! ! » ولم يتصفه فى هذا ، فلهما اثنان يقيناً ، فصل بينهما البخارى فى الكبير ، فجعل الذى يروى عن شريح برقم : ٢٢٦ ، غير الذى نقلنا كلامه عنه برقم : ٢٢٧ . وأما الذى جعل الراوى راويين فإنه ابن أبي حاتم فى الجرح والتعديل ٢ / ١ / ٢٥٢ ذكر ثلاث تراجم ، بالأرقام : ١١٢١ ، ١١٢٣ ، ١١٢٥ ، فالأخير هو الذى روى عن شريح ، والأولان هما شخص واحد ، وهم فيه ابن أبي حاتم .

وقد نسب « حرب بن ثابت » هذا فى التجميع : ٩١ - ٩٢ بأنه « البكرى » ، وكذلك فى الإكمال للحسينى : ٢٣ . وأنا أرجح أن هذا غلطاً من التاميين ، أصله « البصرى » ، فإن نسبته فيما أشرنا إليه من تراجمه « المنقرى » ، وهو من أهل البصرة ، فمن ذلك رجعت أن صوابه « البصرى » . وثانياً — « إسمحق بن عبد الله بن أبي طلحة » : هكذا رواه عبد الصمد بن عبد الوارث عن حرب ابن ثابت المنقرى . ولكن بعض العلماء شك فى صحة هذا ، فقال البخارى فى الكبير فى ترجمة حرب : « وقال مسلم : حدثنا حرب بن ثابت سمع إسمحق بن عبد الله » فهذه رواية البخارى عن شيخه مسلم بن إبراهيم الفراهيدى عن حرب بن ثابت « أنه سمع إسمحق بن عبد الله » . وهى تؤكد صحة ما رواه عبد الصمد . ولكن قال البخارى عقب ذلك : « حدثنى إسمحق بن إبراهيم قال : أخبرنا عبد الصمد قال : حدثنا حرب أبو ثابت قال : حدثنا إسمحق بن عبد الله بن أبي طلحة . ويقال : إسمحق هذا ليس بابن أبي طلحة ، وهم فيه عبد الصمد من حفظه ، وأصله صحيح » ، فهذه إشارة إلى هذا الحديث .

ولكنه قال فى التاريخ الكبير ١ / ١ / ٣٨٢ فى ترجمة « إسمحق الأنصارى » : « إسمحق الأنصارى . حدثنا موسى بن إسماعيل قال : حدثنا حرب بن ثابت المنقرى قال : حدثنى إسمحق الأنصارى

١٧ - حدثنا عبيد الله بن محمد الفريابي ، قال : حدثنا عبد الله بن ميمون ، قال : حدثنا عبيد الله<sup>(١)</sup> - يعني ابن عمر - عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلاً يقرأ القرآن ، فسمع آية على غير ما سمع من النبي صلى الله عليه وسلم ، فأتى به عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، إن هذا قرأ آية كذا وكذا . فقال رسول الله صلى الله عليه ١١/١ وسلم : أنزل القرآن على سبعة أحرف ، كلها شافٍ كاف<sup>(٢)</sup> .

عن أبيه عن جده ، وكانت له محبة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : القرآن كله صواب : وقال عبد الصمد : حدثنا حرب أبو ثابت سمع إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ، مثله . وقال بعضهم : لقن عبد الصمد ، فقالوا : ابن عبد الله بن أبي طلحة ، ولم يكن في كتابه : ابن عبد الله .  
فهذه إشارة أخرى من البخاري لهذا الحديث أيضاً ، كعادته في تاريخه ، في الإشارة إلى الأحاديث التي يريد أن يرشد إلى مواطن البحث فيها .

وقد أشار البخاري في الموضعين إلى قول من شك في أن « إسحق الأنصاري » روى هذا الحديث غير « إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري » الثقة المعروف بروايته عن أبيه « عبد الله » عن جده « أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري الصحابي الكبير » أحد النقباء ، الذي شهد العقبة وهدراً والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم . وأقوى بقوله هذا بجهل إياه مرضاً ، بقوله مرة : « ويقال » ، ومرة : « وقال بعضهم » . ثم حجب على هذا الترييض في المرة الأولى بقوله : « وأصله صحيح » ، يعني أصل الحديث . فهو تصريح منه بصحة الحديث ، وبرفض قول هذا القائل الذي شك فيه .

وقد وافقه على ذلك زميله وصنوه أبو حاتم الرازي ، فقال ابنه في الجرح والتعديل ، في ترجمة « إسحق الأنصاري » ١ / ١ / ٢٣٩ - ٢٤٠ : « سمعت أبي يقول : يرون أنه : إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري » .

وسبقهما إلى ذلك شيخهما إمام الحديثين ، الإمام أحمد بن حنبل ، فثبت هذا الحديث في مسنده « أبي طلحة زيد بن سهل الأنصاري » دون شك أو تردد . فصح الحديث ، والحمد لله .

(١) هو عبيد الله بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وليس هو ابن عمر بن الخطاب .  
(٢) الحديث ١٧ - إسناد ضعيف جداً ، من أجل « عبد الله بن ميمون » . أما « عبيد الله بن محمد بن هرثم الفريابي » شيخ الطبري ، فالظاهر أنه ثقة ، ولكني لم أجده في ترجمة إلا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٢ / ٢ / ٣٣٥ ، قال : « نزيل بيت المقدس » ، روى عن سفيان بن عيينة ، سمع منه أبي ببيت المقدس . ولم يذكر فيه جرحاً . وأما علة الحديث فهو « عبد الله بن ميمون بن داود القنداح » ، وهو ضعيف جداً ، قال البخاري : « ذاهب الحديث » ، وقال أبو حاتم والترمذي : « منكر الحديث » ، وقال أبو حاتم : « يروى عن الأوثان الملققات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » ، وقال الحاكم : « روى عن عبيد الله بن عمر أحاديث موضوعة » . وأما شيخه « عبيد الله

١٨ - حدثني يونس بن عبد الأعلى ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني هشام بن سعد ، عن علي بن أبي علي ، عن زبيد ، عن علقمة النخعي ، قال : لما خرج عبد الله بن مسعود من الكوفة اجتمع إليه أصحابه فودّعهم ، ثم قال : لا تنازعوا في القرآن ، فإنه لا يختلف ولا يتلاشى ، ولا يتغير لكثرة الرد . وإن شريعة الإسلام وحدوده وفرائضه فيه واحدة ، ولو كان شيء من الحرفين ينهي عن شيء يأمر به الآخر ، كان ذلك الاختلاف . ولكنه جامعٌ ذلك كله ، لا يختلف فيه الحدود ولا الفرائض ، ولا شيء من شرائع الإسلام . ولقد رأيتنا ننازع فيه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيأمرنا فنقرأ عليه ، فيخبرنا أن كلنا محسنٌ . ولو أعلم أحدًا أعلم بما أنزل الله على رسوله مني لطلبته ، حتى أزداد علمه إلى علمي . ولقد قرأت من لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة ، وقد كنت علمت أنه يعرض عليه القرآن في كل رمضان ، حتى كان عام قبض ، فعرض عليه مرتين ، فكان إذا فرغ أقرأ عليه فيخبرني أني محسنٌ . فنقرأ على قراء في فلا يدعنها رغبة عنها ، ومن قرأ على شيء من هذه الحروف فلا يدعنه رغبة عنه ، فإنه من جمحد بآية جمحد به كله (١) .

بن عمر بن حفص بن حاصم بن عمر بن الخطاب ، فإنه إمام ثقة معروف ، وهو أحد الفقهاء السبعة .

ومعنى الحديث في ذاته صحيح ، كأنه مختصر من معنى حديث عمر بن الخطاب ، الذي مضى برقم : ١٥ . ولكن هذا القداح أنزه بعبيد الله بن عمر ، وجعله من حديث نافع عن ابن عمر . ولا أصل لهذا ، ولم نجده قط من حديث ابن عمر .

ولم يحسن الحفاظ ابن حجر ، إذ أشار إلى هذا الحديث في الفتح ٩ : ٢٣ ، ونسبه للطبري ، دون أن يذكر ضعف إسناده .

(١) الحديث ١٨ - إسناده ضعيف جداً ، غاية في الضعف . لمعتين : أولاً : « علي بن أبي علي » ، وهو « الهبي » ، من ولد أبي لب . قال البخاري في التاريخ الصغير : ١٩٦ ، وفي الضعفاء : ٢٥ : « منكر الحديث » ، لم يرعه أحد . وقال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل : ١٩٧ / ١ / ٣ : « سألت أبي عن علي بن أبي علي الهبي ؟ فقال : منكر الحديث ، تركوه » . وقال : « سئل أبو زرعة عن علي بن أبي علي الهاشمي ؟ فقال : هو من ولد أبي لب ، وهو مدني ضعيف الحديث ، منكر الحديث » . وقال ابن حبان في الضعفاء : ٣١٥ « يروى عن الثقات الموضوعات ، وعن الأثبات المقلوبات ، لا يجوز الاحتجاج به » .

١٩ - حدثني يونس بن عبد الأعلى ، قال : أنبأنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس - وحدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا رُشد بن سعد ، عن عُقيل بن خالد - جميعاً عن ابن شهاب ، قال : حدثني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن ابن عباس حدثه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أقرأني جبريلُ على حرف ، فراجعته ، فلم أزل أُمسّزیده فيزيدي ، حتى انتهى إلى سبعة أحرف . قال ابن شهاب : بلغني أن تلك السبعة الأحرف ، إنما هي في الأمر الذي يكون واحداً ، لا يختلفُ في حلال ولا حرام <sup>(١)</sup> .

وثانيهما : أن « زبيد بن الحرث البائي » لم يدرك حلقة ولم يرو عنه ، إنما يروى عن الطبقة الراوية عن حلقة ، فروايته عنه هنا متقطعة ، إن صح الإسناد إليه فيها ، ولم يصح قط . وقد جاء نحو هذا الحديث عن ابن مسعود ، من وجه آخر ضعيف أيضاً : فرواه أحمد في المسند رقم : ٣٨٤٥ مطولاً ، من طريق شعبة عن عبد الرحمن بن عابس ، قال : « حدثنا رجل من همدان ، من أصحاب عبد الله ، وما سماء لنا » إلخ . وهذا مجهول الراوى عن ابن مسعود ، فلا يكون صحيحاً . وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد مختصراً ٧ : ١٥٣ ، وقال : « رواه الإمام أحمد في حديث طويل ، والطبراني ، وفيه من لم يسم ، وبقية رجاله رجال الصحيح » . قال أئني السيد محمود محمد شاكر : ولفظ المسند : « إن هذا القرآن لا يختلف ، ولا يستثن ، ولا يتفه لكثرة الرد » . و « استثن » : بلى وصار خلقاً كالشئ البالي ، وهو القرية البالية . وقوله « لا يتفه » : لا يصير تافهاً ، التافه : الحقير . وكل كلام رددت قراءته فقدت معانيه وضعف أثره إلا القرآن . وأما قوله في رواية الطبري هنا « ولا يتلاشى » ، فقد قال أهل اللغة إنه مؤلف من « لا شيء » ، كأنه اضمحل حتى صار إلى لا شيء . ويحييه في هذا الخبر غريب .

أقول : وإذا تبين أن راويه « علي بن أبي علي الهبي » من يصلح الأحاديث ويروى عن التفات الموضوعات ، كما قال ابن حبان ، فلا يبعد أن يقول هذه الكلمة المرولة من عند نفسه . وهو متأخر أدرك عصر التوليد ، فقد أرخه البخاري في باب من مات بين سنتي ١٧٠ - ١٨٠ .

(١) الحديث ١٩ - هو بإسنادين : أحدهما صحيح ، والآخر ضعيف :

الإسناد الأول : عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عن يونس ، وهو ابن يزيد الأيلي عن ابن شهاب الزهري . وهو إسناد صحيح جداً .

والثاني : عن أبي كريب عن رُشد بن سعد ، وهو ابن سعد ، عن عقيل بن خالد عن الزهري . وهو إسناد ضعيف ، لضعف رُشد بن سعد ، وكان رجلاً صالحاً فيه غفلة ، وكثر خطؤه فغلبت المناكير في أخباره . ولكنه في هذا الحديث لم ينفرد بروايته عن عقيل بن خالد ، كما سيأتي .

و « رُشد بن سعد » : بكسر الراء والدال المهملتين بينهما شين مصحمة ساكنة . و « عقيل » بضم العين المهملة .

والحديث رواه مسلم ١ : ٢٢٥ عن حملة عن ابن وهب عن يونس ، مثل الإسناد الأول هنا . ورواه البخاري ٦ : ٢٢٢ فتح الباري ، من طريق سليمان بن بلال عن يونس أيضاً .

٢٠ - حدثني محمد بن عبد الله بن أبي خلد الواسطي ، ويونس بن عبد الأعلى الصدفي ، قالا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عبيد الله ، أخيره أبوه : أن أم أيوب أخبرته أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أنزل القرآن على سبعة أحرف ، أيها قرأت أصبغت<sup>(١)</sup> .

٢١ - حدثنا إسماعيل بن موسى السدي ، قال : أنبأنا شريك ، عن أبي إسحق ، عن سليمان بن صرد ، يرفعه ، قال : أتاني ملكان ، فقال أحدهما : اقرأ . قال : على كم ؟ قال : على حرف ، قال : زدْهُ . حتى انتهى به إلى سبعة أحرف<sup>(٢)</sup> .

ورواه البخاري ٩ : ٢٠ - ٢١ ، عن سعيد بن عفير عن الحيث بن سعد عن عقيل بن خالد عن الزهري .

وسألت أيضاً بإسناد صحيح ، برقم : ٢٢ ، من رواية قافع بن يزيد عن عقيل بن خالد عن الزهري .

وهذان الإسنادان يؤيدان الإسناد الثاني هنا ، أعني رواية رشدين بن سعد عن عقيل . ولذلك قلت إن رشدين - على ضعفه - لم يتفرد بروايته عن عقيل .

وقول ابن شهاب الزهري : « بلغني أن تلك الأحرف السبعة » إلخ : لم يذكره البخاري ، وذكره مسلم في روايته . وهو مرسل غير متصل ، فهو ضعيف الإسناد . ولذلك أعرض البخاري عن ذكره .

ثم إن الحديث رواه أيضاً أحمد ، بنحوه ، في المسند رقم : ٢٨٦٠ عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري . ورواه مسلم ١ : ٢٢٥ ، عن عبد بن حميد عن عبد الرزاق ، ولكنه لم يسق لفظه بل أحاله على رواية يونس عن الزهري .

ورواه أحمد أيضاً مختصراً رقم : ٢٣٧٥ ، ٢٧١٧ ، من رواية ابن أبي الزهري عن عمه . ونقله ابن كثير في فضائل القرآن : ٥٣ عن إسماعيل بن علقمة البخاري ، ثم أشار إلى روايته الأخرى وروايتي مسلم ورواية الطبري هذه .

(١) الحديث ٢٠ - رواه أحمد في المسند ( ٦ : ٤٣٣ ، ٤٦٢ - ٤٦٣ من طبعة الحلبي ) ، عن سفيان بن عيينة ، بهذا الإسناد . ونقله ابن كثير في فضائل القرآن : ٦٤ عن المسند ، وقال : « وهذا إسناد صحيح » ، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة . ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١٥٤ ، وقال : « رواه الطبراني ، رجاله ثقات » . فقرر إذ لم ينسب للمسند أولاً . ولفظ المسند « أيها قرأت أجيزاك » . ولفظ الطبراني موافق للفظ الطبري هنا .

و « عبيد الله » ، في الإسناد هو عبيد الله بن أبي يزيد المكي ، وهو ثقة معروف . وأبوه « أبو يزيد المكي » : ذكره ابن حبان في الثقات .

وسألت الحديث مكرراً ، برقم : ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) الحديث ٢١ - الحديث في ذاته صحيح ، لأن معناه سيأتي مراراً ، ضمن أحاديث لأبي بن كعب ، وقد ذكرها الطبري بأسانيد متعددة ، بالأرقام الآتية : ٢٥ - ٣٩ . وسيأتي بحثها في مواضعها إن شاء الله . وأما هذا الإسناد بعينه ، فهكذا ورد في الطبري ، من حديث سليمان بن صرد . ونقل الهيثمي في



٢٢ - حدثنا ابن البرقي، قال : حدثنا ابن أبي مريم ، قال : حدثنا نافع ابن يزيد ، قال : حدثني عُمَيْلُ بن خالد ، عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أقرأني جبريل القرآن على حرف ، فاستزده فزادني ، ثم استزده فزادني ، حتى انتهى إلى سبعة أحرف » (١).  
 ٢٣ - حدثني الربيع بن سليمان ، قال : حدثنا أسد بن موسى ، قال : حدثنا سفيان ، عن عبيد الله بن أبي يزيد ، عن أبيه ، أنه سمع أم أيوب تحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكر نحوه - يعني نحو حديث ابن أبي مخلد (٢).

جميع الزوائد ٧ : ١٥٣ نحوه ، من حديث سليمان بن صرد ، وقال : « رواه الطبراني ، وفيه جعفر ، ولم أعرفه ، وبقيّة رجاله ثقات » . وليس إسناده الطبراني بين أيدينا حتى نستطيع القول فيه . ولعل اسم « جعفر » - الذي لم يعرفه المحدث في إسناده - محرف عن شيء آخر .

وقتل ابن كثير في الفصائل : ٦١ هذا الحديث عن هذا الموضع من الطبري ، ثم قال : « ورواه النسائي في اليرم والبيئة : عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام عن إسحق الأزرق عن العوام بن حوشب عن أبي إسحق عن سليمان بن صرد ، قال : أتى أبي بن كعب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرجلين اختلفا في القراءة ، فذكر الحديث . وهكذا رواه أحمد بن منيع عن يزيد بن هرون عن العوام عن أبي إسحق عن سليمان بن صرد عن أبي : أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم يرجلين ، فذكره » .  
 وهذان الإسنادان اللذان ذكرهما ابن كثير صحيحان ، يدلان على أن سليمان بن صرد إنما سمع هذا الحديث من أبي بن كعب .

وليس الخطأ الذي وقع في إسناده الطبري هنا ، بل في « أبي بن كعب » - خطأ شريك بن عبد الله النخعي راويه عن أبي إسحق السبيعي . إنما الخطأ - فيما أرجح - إما من إسماعيل بن موسى السدي شيخ الطبري ، وإما من الطبري نفسه . فإن الحديث رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل ، في مسند أبيه ( ٥ : ١٢٥ طبعة الحلبي ) عن محمد بن جعفر الوركاني عن أبي إسحق عن سليمان بن أبي بن كعب - مختصراً كما هنا . وسيأتي الحديث مطولاً ، من رواية سليمان بن صرد عن أبي بن كعب رقم : ٢٥ .

( ١ ) الحديث ٢٢ - هذا إسناده صحيح . قد مضى برقم : ١٩ ، بإسنادين آخرين ، وبيننا تخريجه هناك .

و « ابن البرقي » : شيخ الطبري : هو « أحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن » المصري الحافظ ، توفي سنة ٢٧٠ . وله ترجمة في تذكرة الحفاظ ٢ : ١٣٥ .

و « ابن أبي مريم » : هو « سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم » المصري ، عرف بابن أبي مريم . مترجم في التهذيب .

( ٢ ) الحديث ٢٣ - هذا إسناده صحيح . فالربيع بن سليمان : هو المراءى المؤذن ، صاحب الشافعي ورواية كنية . وأسد بن موسى المرواني الأموي المصري : يقال له « أسد السنة » ، ثقة من الثقات ، قال البخاري في التاريخ الكبير : ١ / ٢ / ٥٠ : « مشهور الحديث » . والحديث مكرر رقم : ٢٠ ، كما أشار إلى ذلك الطبري بالإحالة عليه . وسيأتي عقب هذا بإسناده آخر .

٢٤ - حدثنا الربيع ، قال : حدثنا أسد ، قال : حدثنا أبو الربيع السمان ، قال : حدثني عبيد الله بن أبي يزيد ، عن أبيه ، عن أم أيوب ، أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول : نزل القرآن على سبعة أحرف ، فما قرأت أصبت<sup>(١)</sup> .

٢٥ - حدثنا أبو كريب ، قال : حدثني يحيى بن آدم ، قال : حدثنا إسرائيل عن أبي إسحق ، عن فلان العبدي - قال أبو جعفر : ذهب عن اسمه - عن سليمان بن صرد ، عن أبي بن كعب ، قال : رحت إلى المسجد ، فسمعت رجلاً يقرأ ، فقلت : من أقرأك ؟ فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم . فانطلقت به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : استقرئ هذا . قال : فقرأ ، فقال : أحسنت . قال فقلت : إنك أقرأني كذا وكذا ! فقال : وأنت قد أحسنت . قال : فقلت : قد أحسنت ! قد أحسنت ! قال : فضرب بيده على صدرى ، ثم قال : اللهم أذهب عن أبي الشك . قال : ففِضْتُ عرقاً ، وامتلأ جوفى فرقاً - ثم قال : إن الملكين أنبأني ، فقال أحدهما اقرأ القرآن على حرف . وقال الآخر : زده . قال : فقلت : زدني . قال : اقرأه على حرفين . حتى بلغ سبعة أحرف ، فقال : اقرأ على سبعة أحرف<sup>(٢)</sup> .

(١) الحديث ٢٤ - وأما هذا الإسناد ضعيف جداً ، فأبو الربيع السمان ، واسمه : أشعث بن سعيد البصري ، ضعيف جداً ، كان شعبة يرميه بالكذب . والحديث مضمون بإسنادين صحيحين ، رقم : ٢٠ ، ٢٣ .

(٢) الحديث ٢٥ - مضمون بعض معناه مختصراً ، وأشارنا إلى هذا ، في الحديث رقم : ٢١ ، وأن سليمان بن صرد ، رواه هناك ، إنما رواه عن أبي بن كعب . وهذا الإسناد نسي فيه أبو جعفر الطبري اسم « فلان العبدي » ، كما قال هو هنا .

وقد نقله ابن كثير في الفضائل : ٦١ عن هذا الموضع من تفسير الطبري ، ثم أشار إلى بعض رواياته الآخر التي سمي فيها « فلان العبدي » هذا باسمه ، وأراد أن يجمع بين هذه الروايات والرواية الماضية رقم : ٢١ ، التي فيها أن الحديث من رواية سليمان بن صرد دون ذكر أبي بن كعب ، فقال : « فهذا الحديث محفوظ من حيث الجملة عن أبي بن كعب ، والظاهر أن سليمان بن صرد الخزاعي شاهد ذلك » .

والصحيح ما ذهبنا إليه هناك ، من أنه من رواية سليمان بن صرد عن أبي بن كعب .

٢٦ - حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا ابن أبي عدي - وحدثنا أبو كريب، قال: حدثنا محمد بن ميمون الزعفراني - جميعاً عن حميد الطويل، عن أنس ابن مالك رضى الله عنه، عن أبي بن كعب رضى الله عنه، قال: ما حاك في صدرى شيء منذ أسلمت، إلا أنى قرأت آية، فقرأها رجل غير قراءى، فقلت: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقال الرجل: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم. فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقلت: أقرأني آية كذا وكذا؟ قال: بلى. قال الرجل: ألم تُقرئني آية كذا وكذا؟ قال: بلى، إن جبريل وميكائيل عليهما السلام أتياي، فقام جبريل عن يميني، وميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف واحد. وقال ميكائيل: استرده، قال جبريل: اقرأ القرآن على حرفين. فقال ميكائيل:

وهذا الحديث المطول - الذى هنا - رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسنده أبيه ٥ : ١٢٤ من طبعة الحلبي، عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد الله بن موسى عن إسرائيل عن أبي إسحق عن سفيان العبدى عن سليمان بن صرد عن أبي بن كعب، بنحوه معناه. فربما من رواية عبد الله بن أحمد أن اسم هذا الراوى «العبدى»: «سفيان». وهو بضم السين المهملة وفتح القاف، كما ضبطه الحافظ عبد الفتي بن سعيد المصرى في كتاب المختلف: ٦٥، وكذلك أثبتته الذهبي في المشتبه: ٢٦٦. وفي اسمه خلاف قديم، ولكن هذا هو الراجح الصحيح. فقد ترجمه البخارى في التاريخ الكبير ٢ / ٢ / ٣٢١ في حرف الصاد، باسم «صقير»، وإن وقع فيه خطأ من النسخ، فرسم «صقير» بالعين بدل القاف. وقد حقق مصححه العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى الجمانى ذلك بالهامش، ونقل أن الأمير ابن ماكولا ضبطه «سقيز» أيضاً. وترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١ / ٢ / ٣١٨ في حرف السين، باسم «سقيز العبدى»، ثم أعاده في حرف الصاد ٢ / ١ / ٥٢٢ باسم «سقر العبدى»، ويقال: «صقير العبدى»، فجاه بقول ثالث.

وترجمه الحسينى في الإكمال ٥ : ٤٥، فقال: «سقيز العبدى»، عن سليمان بن صرد الخزاعى، وعنه أبو إسحق السبيعى: ليس بالمشهور. وتعبه الحافظ في التكميل: ١٥٧، فقال: «لم يصعب في ذلك»، فقد ذكره في حرف الصاد المهملة، ولم يذكر البخارى ولا ابن أبي حاتم فيه قدحاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وهو في الثقات: ٢٢٦، باسم «صقير العبدى». فلا تبيّن أن «العبدى» هذا تابعى ثقة، بتوثيق البخارى أن لم يحرسه، وبذكر ابن حبان إياه في الثقات - كان هذا الإسناد صحيحاً.

ثم إن سقيزاً العبدى لم ينفرد بروايته عن سليمان بن صرد. فقد رواه عنه تابعى آخر، ثقة معروف، من مشهورى التابعين، وهو يحيى بن يعمر.

استرده . حتى بلغ ستة أو سبعة - الشك من أبي كريب - وقال ابن بشار في حديثه : حتى بلغ سبعة أحرف - ولم يشك فيه - وكل شاف كاف . ولفظ الحديث لأبي كريب<sup>(١)</sup> .

٢٧ - حدثني يونس بن عبد الأعلى قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني يحيى بن أيوب ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك ، عن أبي بن كعب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه . وقال في حديثه : حتى بلغ ستة أحرف ، قال : أقرأه على سبعة أحرف ، كل شاف كاف<sup>(٢)</sup> .

٢٨ - حدثنا محمد بن مرزوق ، قال : حدثنا أبو الوليد ، قال : حدثنا حماد

فرواه أحمد في المسند ٥ : ١٢٤ عن عبد الرحمن بن مهدي ، وعن بهز ، ورواه ابنه عبد الله ابن أحمد عن هبة بن خالد القمي ، ورواه أبو داود في السنن رقم : ١٤٧٧ ج ٢ ص ١٠٢ عن أبي الوليد الطيالسي - : كلهم عن همام بن يحيى عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن سليمان بن صرد عن أبي ابن كعب ، بنحوه مختصراً . وهذه أسانيد صحاح على شرط الشيخين .

وسياتى عقب هذا بأسانيد كثيرة ، من أوجه مختلفة ، عن أبي بن كعب بالأرقام ٢٦ - ٣٩ ، ٤٦ . (١) الحديث ٢٦ - هذا بإسنادين : « محمد بن بشار عن ابن أبي عدي » ، و « أبو كريب عن محمد بن ميمون الزعفراني » ، كلاهما عن حميد الطويل . فالإسناد الأول صحيح على شرط الشيخين دون خلاف . والإسناد الثاني فيه « محمد بن ميمون الزعفراني » ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وأبو داود وغيرهما ، وضممه البخاري والنسائي وغيرهما .

والحديث صحيح بكل حال ، إذ لم يتفرد بروايته هذان :

فقد رواه أحمد في المسند ٥ : ١١٤ ، ١٢٢ طبعة الحلبي ، مختصراً قليلاً ، عن يحيى بن سعيد ، وهو القطن عن حميد الطويل ، بهذا الإسناد . ثم رواه ابنه عبد الله بن أحمد عن محمد بن أبي بكر المقدسي عن بشر بن الفضل ، وعن سويد بن سعيد عن المعتمر بن سليمان ، كلاهما عن حميد الطويل ، بجمناه .

ورواه أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام - فيما نقل عنه ابن كثير في الفصائل ٥ : ٤ عن يزيد بن هرون ويحيى بن سعيد ، كلاهما عن حميد ، بهذا الإسناد مطولاً .

وسياتى عقب هذا ، رقم : ٢٧ ، من رواية يحيى بن أيوب عن حميد .

وقال ابن كثير ، بعد نقله رواية أبي عبيد : « وقد رواه النسائي من حديث يزيد ، وهو ابن هرون ، ويحيى بن سعيد القطن ، كلاهما عن حميد الطويل عن أنس عن أبي بن كعب ، بنحوه . وكذا رواه ابن أبي عدي ومحمد بن ميمون الزعفراني ويحيى بن أيوب ، كلهم عن حميد ، به » وهذا إشارة منه إلى أسانيد الطبري الثلاثة هنا . وهي كلها أسانيد صحاح .

(٢) الحديث ٢٧ - هو مكرر الحديث قبله . وقد أشرنا إليه في تخرجه .

ابن سلمة ، عن حميد ، عن أنس بن مالك ، عن عبادة بن الصامت ، عن أبي ابن كعب ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنزل القرآن على سبعة أحرف<sup>(١)</sup>.

٢٩ - حدثنا أبو كريب قال حدثنا حسين بن علي ، وأبو أسامة ، عن زائدة ، عن عاصم ، عن زر ، عن أبي ، قال : لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عند أحجار المراء فقال : إني بُعثتُ إلى أمة أميين ، منهم الغلامُ والحادمُ والشيخ العاسي والعجوز ، فقال جبريل : فليقرأوا القرآن على سبعة أحرف<sup>(٢)</sup> .

(١) الحديث ٢٨ - وهذا إسناد صحيح أيضاً ، إلا أن حماد بن سلمة زاد « عبادة بن الصامت » بين أنس وأبي بن كعب . وسنن ذلك ، إن شاء الله .  
ومحمد بن مرزوق ، شيخ الطبري : هو محمد بن محمد بن مرزوق الباهلي ، نسب إلى جده . وهو ثقة ، روى عنه مسلم في صحيحه والترمذي وابن ماجة وغيرهم . وشيخه أبو الوليد : هو الطيالسي ، واسمه : هشام بن عبد الملك ، إمام حافظ حجة .  
والحديث رواه أحمد في المسند ٥ : ١١٤ طيبة الحلبي ، هكذا مختصراً ، عن عفان عن حماد ابن سلمة ، بهذا الإسناد . ثم رواه بالإسناد نفسه مطولاً ، بنحو الرواية الماضية ، في ٢٦ ، ٢٧ ، ثم رواه عن يحيى بن سعيد عن حميد عن أنس : « أن أبياً قال » - فأشار إلى تلك الرواية ، ثم قال : « ولم يذكر فيه عبادة » .

فالظاهر - عندي - أن حماد بن سلمة هو الذي انفرد بزيادة « عبادة » في الإسناد . ولعل هذا سهو منه ، فقد رواه الرواة الذين ذكرنا من قبل ، دون هذه الزيادة ، وهم أكثر منه عدداً وأحفظ وأشد إتقاناً .

وأما ما كان فالحديث صحيح ، سواء أسمعه أنس من أبي بن كعب مباشرة ، أم سمعه من عبادة ابن الصامت عن أبي .

(٢) الحديث ٢٩ - وهذا إسناد صحيح أيضاً . حسين بن علي : هو الجعفي . أبو أسامة : هو حماد بن أسامة . زائدة : هو ابن قدامة . عاصم : هو ابن هذلة ، وهو ابن أبي النجود . زر : هو ابن حبيش .

والحديث رواه أحمد في المسند ٥ : ١٣٢ عن حسين بن علي الجعفي عن زائدة ، وعن أبي سعيد مولى بني هاشم عن زائدة أيضاً . ونقله ابن كثير في القضايل : ٥٩ عن الرواية الأولى من المسند . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده رقم ٥٤٣ عن حماد بن سلمة . ورواه الترمذي ٤ : ٦١ من طريق شيبان ، وهو ابن عبد الرحمن النحوي ، كلاهما عن عاصم ، بهذا الإسناد ، نحوه . قال الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح . وقد روى عن أبي بن كعب من غير وجه » .  
« أحجار المراء » ، بكسر الميم وتخفيف الراء وبالملة : موضع بقباء ، خارج المدينة ، وقال

٣٠ - حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا ابن ميمر ، قال : حدثنا إسماعيل بن أبي خالد - وحدثنا عبد الحميد بن بيان القنّاد ، قال : حدثنا محمد بن يزيد اللواسطي ، عن إسماعيل - عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن جده ، عن أبي بن كعب ، قال : كنت في المسجد ، فدخل رجلٌ يصلي ، فقرأ قراءة أنكرتها عليه ، ثم دخل رجلٌ آخر ، فقرأ قراءةً غير قراءة صاحبه ، فدخلنا جميعاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فقلت : يا رسول الله ، إن هذا قرأ قراءةً أنكرتها عليه ، ثم دخل هذا فقرأ قراءةً غير قراءة صاحبه . فأمرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ ، فحسّن رسول الله صلى الله عليه وسلم شأنهما ، فوقع في نفسي من التكذيب ، ولا إذ كنت في الجاهلية ! فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عشياني ، ضرب في صدري ، ففِيضت عرقاً ، كأنما أنظر إلى الله فقرأ . فقال : لي : يا أباي ، أرسلَ إليّ أن أقرأ القرآنَ على حرف ، فرددت عليه : أن هَوْنٌ على أمي ، فردّ عليّ في الثانية : أن أقرأ القرآنَ على حرف .

مجاهد : « هي قباء » ، كما في النهاية لابن الأثير ١ : ٢٠٣ ، ٤ : ٩١ ، والقاموس وشرحه ٣ : ١٢٧ ، ووفاء الوفا للمهودي ٢ : ٢٤٤ . ولم نجد في ذلك خلافاً ، إلا ما ذهب إليه أبو عبيد البكري في معجم ما استمع من ١١٧ ، إذ زعم أنه « موضع بمكة » ، على لفظ جمع « حجر » كانت قريش تتأري عندها ، وهي صنّ الباب ، ثم ذكر هذا الحديث شاهداً ، وأنا أرجح أنه وهم منه ، انتقل ذهنه بمناسبة تقارب معني القفطين إلى الظن باتحاد المكانين . فإن « صنّ الباب » « موضع بمكة كانت قريش تتأري عندها » كما قال أبو عبيد نفسه في مادة « صنّ » : ٨٣٨ ، فانتقل ذهنه فقال عقب ذلك : « وهو الموضع المعروف بأحجار المراء » ! « المراء » : من الماراة ، و « الصنّ » ، يضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء ، جمع « صفا » ، و « الصفا » : جمع « صفاة » ، وهي الحجر الصلد الضخم الذي لا ينبت شيئاً . وما يؤيد اليقين بما أخطأ فيه أبو عبيد : أن في بعض روايات هذا الحديث الآتية : « عند أضاة بنى غفار » ، وهي موضع بالمدينة يقيناً . وقد بين أبو عبيد نفسه ذلك في : ١٦٤ ، وذكر الحديث بالرواية الآتية أيضاً شاهداً عليه .

وقوله « والشيخ العباسي » ، في مطبوعة الطبري « والشيخ الفاني » ، وفي المخطوطة « العباسي » ، وفي المسند « العاصي » . وكلها بمعنى . و « عسا الشيخ » : إذا كبر وأسن وضعف بصره ويس جلداه وصلب . ومثله « عسا » . وقال الأزهري : عسا : إذا صلب ، كأنه أراد « عسا » بالسين ، فقلها صاداً . ( الحسان : عسا ) .

فرددت عليه أن هَوَنَ على أمتي، فردَّ عليَّ في الثالثة، أن أقرأه على سبعة أحرف، ١٣/١  
ولك بكل رَدَّة رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا فَقُلْتُ : اللهم اغفر لأمتي ، اللهم  
اغفر لأمتي ، وأخرت الثالثة ليوم يرغب إلى فيه الخلقُ كلهم حتى إبراهيم .  
إلا أن ابن بيان قال في حديثه : فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : قد  
أصبتم وأحسنتم . وقال أيضاً : فإرفَضْت عِرْقاً<sup>(١)</sup> .

٣١ - حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا محمد بن فضيل ، عن إسماعيل بن  
أبي خالد ، بإسناده عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه ، وقال : قال لي : أعبدُك  
بالله من الشكِّ والتكذيب . وقال أيضاً : إن الله أمرني أقرأ القرآن على حرفٍ ،  
فقلت : اللهم ربَّ خفف عن أمتي . قال : أقرأه على حرفين . فأمرني أن أقرأه  
على سبعة أحرفٍ ، من سبعة أبوابٍ من الجنة ، كلها شافٍ كافٍ<sup>(٢)</sup> .

٣٢ - حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا وكيع ، عن إسماعيل بن أبي خالد ،  
عن عبد الله بن عيسى بن أبي ليلى - [ و ] عن ابن أبي ليلى عن الحكم -  
عن ابن أبي ليلى ، عن أبي قال : دخلتُ المسجدَ فصليتُ ، فقرأتُ النحل ،

(١) الحديث ٢٤ - إسناده صحيحان . وعبد الحميد بن بيان القناد ، شيخ الطبري في الإسناد  
الثاني : ثقة من شيوخ مسلم ، ويقال له أيضاً « السكري » . و « القناد » : نسبة إلى « القند » يفتح  
الغاف وسكون النون ، وهو السكر المصنوع من صل القصب .

والحديث رواه مسلم ١ : ٢٢٥ عن محمد بن عبد الله بن نمير عن أبيه عن إسماعيل بن أبي  
خالد ، بهذا الإسناد ، نحوه . ثم رواه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن محمد بن بشر عن إسماعيل .  
ورواه أحمد في المسند ٥ : ١٢٧ طبعة الحلبي عن يحيى بن سعيد عن إسماعيل . ورواه ابنه  
عبد الله في المسند أيضاً ٥ : ١٢٨ - ١٢٩ ، عن وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله ، وهو الطحمان ،  
عن إسماعيل . ونقله ابن كثير في الفضائل ٥ : ٥٥ عن رواية أحمد . إرفضاى العرق : تنابع سيلانه .

(٢) الحديث ٣١ - إسناده صحيح أيضاً . وهو مكرر الحديث قبله .  
ونقله ابن كثير في الفضائل : ٥٥ عن الطبري في هذا الموضع ، واقتصر فيه على آخره ، من  
أول قوله « إن الله أمرني » . ولكن وقع فيه خطأ في الإسناد « عن عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن  
أبي ليلى عن أبيه عن جده » ! فزيادة « عن أبيه » خطأ ناسخ أو طابع ، ليست في الطبري ، ولا  
موضع لها ، لأن عيسى روى هذا الحديث عن جده مباشرة ، كما في الإسناد الماضي .

وقوله « أمرني أقرأ القرآن » : هو على تقدير « أن » ، وهي ثابتة في المطبوعة وابن كثير ،  
ومعدوفة في المخطوطة .

ثم جاء رجل آخر فقرأها على غير قراءتي ، ثم جاء رجل آخر فقرأ خلاف قراءتنا ، فدخل نفسي من الشك والتكذيب أشد مما كنت في الجاهلية ، فأخذتُ بأيديهما فأتيتُ بهما النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت : يا رسول الله ، استقرئ هذين . فقرأ أحدهما ، فقال : أصبت . ثم استقرأ الآخر ، فقال : أصبت . فدخل قلبي أشد مما كان في الجاهلية من الشك والتكذيب ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدرى ، وقال : أعاذك الله من الشك ، وأخسأ عنك الشيطان . قال إسماعيل : ففِضْتُ عرقاً - ولم يقله ابنُ أبي ليلى - قال : فقال : أثنى جبريلُ فقال : اقرأ القرآن على حرف واحد . فقلت : إن أمي لا تستطيع . حتى قال سبع مرات ، فقال لى : اقرأ على سبعة أحرف ، ولك بكل ردة ردِّدتها مسألة . قال : فاحتاج إلى فيها الخلائق ، حتى إبراهيم صلى الله عليه وسلم (١) .

(١) الحديث ٣٢ - هو بإسنادين ، أحدهما متصل صحيح ، والآخر ظاهره الاتصال . وسنبين ذلك تفصيلاً ، إن شاء الله .

وقد وقع هنا في نسخ الطبرى خطأ من الناسخين ، بحذف واو العطف قبل قوله « عن ابن أبي ليلى عن الحكم » . ولذلك زدناها بعلامة للزيادة [ و ] . بأننا على يقين أن حذفها يجعله إسناداً واحداً ، ويكون إسناداً مضطرباً لا يفهم .

والذى أوقع الناسخين في الخطأ ، والذي يوقع القارىء في الاشتباه والاضطراب ، تكرار « عن ابن أبي ليلى » في الإسناد . وهما اثنان ، بل ثلاثة : فالأول صرح باسمه فيه ، وهو : « عبد الله بن عيسى ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى » ، والثاني : « محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى » ، ثم عيسى ، والثالث : « عبد الرحمن بن أبي ليلى » التابعى .

فالطبرى روى هذا الحديث عن أبي كريب محمد بن العلاء عن وكيع بن الجراح . ثم يفرق الإسنادان فوق وكيع :

فرواه وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد « عن عبد الله بن عيسى بن أبي ليلى » ، وهو « عبد الله ابن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى » .

ورواه وكيع أيضاً « عن ابن أبي ليلى » ، وهو « محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى » ، عن الحكم ، وهو « الحكم بن عتيبة » .

ثم يجتمع الإسنادان مرة أخرى :

فرواه « عبد الله بن عيسى » عن جده « عبد الرحمن بن أبي ليلى » عن أبي بن كعب ، كالإسنادين الماضيين ٣٠ ، ٣١ . وهو إسناد متصل .



٣٣ - حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا عبد الله ، عن ابن أبي ليلى ، عن الحكم . عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أبي ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنحوه<sup>(١)</sup> .

٣٤ - حدثني أحمد بن محمد الطوسي ، قال : حدثنا عبد الصمد ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا محمد بن جُحادة ، عن الحكم - هو ابن عتيبة - عن مجاهد ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبي بن كعب ، قال : أتى جبريلُ النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند أوصاة بني غِفَار فقال : إن الله تبارك وتعالى يأمرُك أن تُقرئ أمتك القرآنَ على سبعة أحرفٍ ، فن قرأ منها حرفاً فهو كما قرأ<sup>(٢)</sup> .

ويرويه الحكم بن عتيبة عن « ابن أبي ليلى » ، وهو « عبد الرحمن » عن أبي بن كعب ، وهذا إسناد ظاهره الاتصال ، إلا أن فيه شبهة الانقطاع ، لأن الحكم بن عتيبة وإن كان يروى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى كثيراً ، إلا أنه في هذا الحديث بعينه رواه عنه بواسطة مجاهد ، كما سيأتي في الأسانيد رقم : ٣٤ - ٣٧ ، وفيما سنذكر هناك إن شاء الله من التخريج . ومن المحتمل جداً أن يكون الحكم سمعه من عبد الرحمن بن أبي ليلى نفسه ، وسمعه من مجاهد عنه ، فرواه على الوجهين . وهذا كثير في الرواية ، معروف مثله عند أهل العلم . وإذا لم يكن الحكم سمعه من « عبد الرحمن بن أبي ليلى » ، فتكون الرواية التي هنا - كالرواية التالية رقم : ٣٣ - خطأ من « محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى » ، فإنه وإن كان قطعياً صدوقاً ، إلا أنه « كان سيء الحفظ مضطرب الحديث » ، كما قال الإمام أحمد بن حنبل وغيره . وليعلم أن « محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى » كان أصغر من ابن أخيه « عبد الله بن عيسى ابن أبي ليلى » ، وكان يروى عنه ، ولا يروى عن أبيه « عبد الرحمن » إلا بالواسطة ، وأما ابن أخيه « عبد الله بن عيسى » فقد أدرك جده وروى عنه مباشرة . وعلى كل حال فالحديث صحيح بالروايات المتصلة ، ولا تؤثر في صحته رواية محمد بن عبد الرحمن إن ظهر عدم اتصالها .

(١) الحديث ٣٣ - إسناده كالإسناد قبله : « ابن أبي ليلى » ، هو « محمد بن عبد الرحمن » يرويه من أبيه « عبد الرحمن » بواسطة « الحكم بن عتيبة » . وأما « عبد الله » شيخ أبي كريب ، فالظاهر عندي أنه « عبد الله بن عمر » ، إذ روايته عن محمد بن عبد الرحمن أبي ليلى ثابتة عندي في المسند في حديث آخر ، هو الحديث رقم : ٢٨٠٩ هناك . (٢) الحديث ٣٤ - إسناده صحيح . عبد الصمد : هو ابن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان البصري وهو وأبوه من الأعلام الثقات . محمد بن جحادة - بضم الجيم وتخفيف الحاء المهملة ، ثقة حابذ زاهد من أتباع التابعين .

وهذا الحديث مختصر ، وسيأتي عقبه مطولاً بثلاثة أسانيد رقم : ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، من طريق

٣٥- حدثنا محمد بن المنثى ، قال : حدثنا محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبي ابن كعب : أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاة بنى غِفَار ، قال : فأتاه جبريل فقال : إن الله يأمرك أن تُقرئ أمتك القرآنَ على حرفٍ . قال : أسأَلُ الله مُعَافَاةً ومَغْفِرَةً ، وإن أمتي لا تطيق ذلك . قال : ثم أتاه الثانية فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآنَ على حرفين . قال : أسأَلُ الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك . ثم جاءه الثالثة فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآنَ على ثلاثة أحرف . قال : أسأَلُ الله معافاته ومغفرته ، وإن أمتي لا تطيق ذلك . ثم جاءه الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآنَ على سبعة أحرف ، فأيسما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا (١) .

٣٦- حدثنا محمد بن المنثى ، قال : حدثنا ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن الحكم ، عن مجاهد ، عن ابن أبي ليلى ، قال : أتى جبريل النبي صلى الله عليه وسلم عند أضاة بنى غِفَار - فذكر نحوه (٢) .

٣٧- حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا موسى بن داود ، قال : حدثنا شعبة - وحديثنا الحسن بن عرفة ، قال : حدثنا شيابة قال : حدثنا شعبة - عن الحكم ،

شعبة عن الحكم بن عتيبة . وسيأتي مطولاً أيضاً رقم : ٤٦ من طريق عبد الوارث عن محمد بن جعادة . ورواه أحمد في المستد : ٥ : ١٢٨ ، مطولاً أيضاً ، من طريق عبد الوارث .

(١) الحديث ٣٥ - رواه أبو داود الطيالسي في مسنده رقم : ٥٥٨ ، عن شعبة . ورواه أحمد في المستد : ٥ : ١٢٧ - ١٢٨ ، عن محمد بن جعفر عن شعبة . ورواه مسلم : ١ : ٢٢٥ - ٢٢٦ ، عن محمد بن المنثى وغيره عن محمد بن جعفر . ورواه أبو داود السجستاني في السنن رقم : ١٤٧٨ / ٢ : ١٠٢ عن محمد بن المنثى أيضاً .

ونقله ابن كثير في الفضائل ٥٨ - ٥٩ عن هذا الموضع من تفسير الطبري . وقال : « وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ، من رواية شعبة ، به » .  
(٢) الحديث ٣٦ - هو مكرر الحديث قبله .

عن مجاهد ، عن ابن أبي ليلى ، عن أبي بن كعب ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، بنحوه<sup>(١)</sup> .

٣٨ - حدثني يونس بن عبد الأعلى ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني هشام بن سعد ، عن عبيد الله بن عمر ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أبي بن كعب أنه قال : سمعت رجلاً يقرأ في سورة النحل قراءةً تخالفُ قراءتي ، ثم سمعت آخر يقرأها قراءةً تخالف ذلك ، فانطلقتُ بهما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقلت : إني سمعت هذين يقرآن في سورة النحل ، فسألتُهما : من أقرأهما ؟ فقالا : رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقلت : لأذهبن بكما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ خالفنا ما أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحدهما : اقرأ . فقرأ ، فقال : أحسنت . ثم قال للآخر : اقرأ . فقرأ ، فقال : أحسنت . قال أبي : فوجدتُ في نفسي وسوسة الشيطان ، حتى احمرَّ وجهي ، فعرف ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم في وجهي ، فضرب بيده في صدرى ، ثم قال : اللهم أحسنى الشيطان عنه يا أبي ، أتاني آتٍ من ربي فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفٍ واحدٍ . فقلت : رب خفف عني . ثم أتاني الثانية فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفٍ واحد . فقلت : رب خفف عن أمتي . ثم أتاني الثالثة فقال مثل ذلك ، وقلت مثله . ثم أتاني الرابعة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف ، ولك بكل ردة مسألة . فقلت : يا رب اغفر لأمتي ، يا رب اغفر لأمتي . واختبأتُ الثالثة شفاعَةً لأمتي يوم القيامة<sup>(٢)</sup> .

(١) الحديث ٣٧ - هو مكرر ما قبله أيضاً . وهو بإسنادين من شعبة . و « شعبة » في الإسناد الثاني : هو شعبة بن سوار الفزاري المذاهبي ، وهو ثقة ، أخرج له أصحاب الكتب الستة .

(٢) الحديث ٣٨ - هذا الإسناد نقله ابن كثير في الفضائل : ٥٦-٥٧ ، وقال : « إسناد صحيح » . وأشار إليه الحافظ ابن حجر في الفتوح : ٩ : ٢١ . وعبيد الله ، الراوى عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى : هو عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وهو إمام ثقة حجة ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ، وكان أحمد بن حنبل يقرئه على مالك وعلى غيره في الرواية من نافع ،

٣٩ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ، قال : حدثنا المعتمر بن سليمان ، قال : سمعت عبيد الله بن عمر ، عن سيّار أبي الحكم ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم : ذكر أن رجلين اختصما في آية من القرآن ، وكلٌّ يزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرأه ، فتقارآ إلى أبيّ ، فخالفهما أبيّ ، فتقارؤا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا نبي الله ، اختلفنا في آية من القرآن ، وكلنا يزعم أنك أقرأته . فقال لأحدهما : اقرأ . قال : فقرا ، فقال : أصبت . وقال للآخر : اقرأ . فقرا خلافاً ما قرأ صاحبه ، فقال : أصبت . وقال لأبيّ : اقرأ . فقرا فخالفهما ، فقال : أصبت . قال أبيّ : فدخلني من الشكّ في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما دخل فيّ من أمر الجاهلية ، قال : فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي في وجهي ، فرفع يده فضرب صدرى ، وقال : استعذ بالله من الشيطان الرجيم ، قال : ففيضت عرقاً ، وكأني أنظر إلى الله قرعاً . وقال : إنه أتاني آت من ربّي فقال : إن ربك يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد . فقلت : رب خفف عن أمّي . قال : ثم جاء فقال : إن ربك يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد . فقلت : رب خفف عن أمّي . قال : ثم جاء الثالثة فقال : إن ربك يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد . فقلت : رب خفف عن أمّي . قال : ثم جاءني الرابعة فقال : إن ربك يأمرك أن تقرأ القرآن على سبعة أحرف ، ولك بكل ردّة مسألة . قال : قلت : رب اغفر لأمتي ، رب اغفر لأمتي ، واختبأت الثالثة شفاعة

ويقول : « عبيد الله أثبتهم وأحفظهم وأكثرهم رواية » . وفي ترجمته في التهذيب ٧ : ٤٠ : « وقال الحري : لم يدرك عبد الرحمن بن أبي ليلى » . وأنا أرجح أن هذا خطأ من الحري ، فإن عبد الرحمن مات سنة ٨٢ أو ٨٣ ، وعبيد الله مات سنة ١٤٤ أو ١٤٥ ، فالمعاصرة ثابتة ، وهي كافية في إثبات اتصال الرواية ، إذا لم يكن الراوي مدلساً ، وما كان عبيد الله ذلك قط . ولذلك جزم ابن كثير بصحة الإسناد .

وقوله في المرة الأولى « رب خفف عني » ، في الفضائل لابن كثير « رب خفف عن أمّي » .

لأمتي ، حتى إن إبراهيم خليل الرحمن ليرغبُ فيها <sup>(١)</sup>.

٤٠ - حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا زيد بن الحُبَاب ، عن حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال جبريل : اقرأوا القرآن على حرف . فقال ميكائيل : استزده . فقال : على حرفين . حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف ، فقال : كلها شاف كاف ، ما لم يختم آية عذاب برحمة ، أو آية رحمة بعذاب . كقولك : هلم وتعال <sup>(٢)</sup>.

٤١ - حدثني يونس بن عبد الأعلى ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : أخبرني ١٥/١ سليمان بن بلال ، عن يزيد بن خصيفة ، عن بسر بن سعيد ، أن أبا جهم الأنصاري أخبره : أن رجلين اختلفا في آية من القرآن ، فقال هذا : تلقيتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقال الآخر : تلقيتها من رسول الله صلى الله

---

(١) الحديث ٣٩ - وهذا إسناد صحيح إلى عبد الرحمن بن أبي ليل ، ولكنه مرسل ، إذ لم يذكر ابن أبي ليل عن رواه من الصحابة . وهو مؤيد بروايات ابن أبي ليل الماضية عن أبي بن كعب ، فهو كالمتمصل معنى .

و « سيار أبو الحكم » : هو المنزى الواسطي ، ثقة ثبت صدوق في كل المشايخ ، كما قال أحمد ابن حنبل ، مات سنة ١٢٢ . وفي التاريخ الكبير البيهقي : ١٦٢ / ٢ / ٢ : « قال ابن عيينة : شيع سيار أبو الحكم عبيد الله بن عمر من الكوفة إلى المدينة ، فأمر له بألف درهم ، فقال : لم أشيعك لهذا ، ولكن قلت : رجل صالح ، فأردت أن أشيعك » .

(٢) الحديث ٤٠ - سيأتي مرة أخرى ، بهذا الإسناد واللفظ ، برقم : ٤٧ . ورواه أحمد في المسند : ٥١ طبعة الحلبي ، عن عفان عن حماد بن سلمة ، بنحوه . ورواه أيضاً : ٤١ عن عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة ، بنحوه من الاختصار .

ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١٥١ ، وقال : « رواه أحمد ، والعلبراني بنحوه ، إلا أنه قال : وإذهب وأدبر . وفيه عل بن زيد بن جلعان ، وهو سيء الحفظ ، وقد توبع ، وبقي رجال أحمد رجال الصحيح » .

ونقله ابن كثير في الفضائل ٦٢ - ٦٣ عن الرواية المختصرة من المسند ، ثم قال : « وهكذا رواه ابن جرير عن أبي كريب عن زيد بن الحباب عن حماد بن سلمة ، به . وزاد في آخره : كقولك هلم وتعال » . وهذه الزيادة ثابتة في الرواية المطولة في المسند : ٥١ بلفظ : « نحو قولك : تعال ، وأقبل ، وهلم ، وإذهب ، وأسرع ، وأعجل » .

عليه وسلم ، فسألا رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فلا تماروا في القرآن ، فإن المراء فيه كثير<sup>(١)</sup> .

٤٢ - حدثنا يونس ، قال : أخبرنا سفيان . عن عمرو بن دينار ، قال : قال

(١) الحديث ٤١ - رواه أحمد في المستدرق : ١٧٦١٥ ( ٤ : ١٦٩ - ١٧٠ - حلي ) ، عن أبي سلمة الخزازي عن سليمان بن بلال ، بهذا الإسناد . ونقله ابن كثير في الفضائل ٦٤ - ٦٥ من المسند ، وقال : « وهذا إسناد صحيح أيضاً ، ولم يخرجوه » ، يعني أصحاب الكتب الستة . ونقله الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١٥١ وقال : « رواه أحمد ، ورجاله رجال الصحيح » .

ونقله ابن كثير قبل ذلك ، عن أبي عبيد القاسم بن سلام ، قال : « حدثنا إسماعيل بن جعفر عن يزيد بن خصيفة عن مسلم بن سعيد مولى الحضرمي - وقال غيره : عن بسر بن سعيد - عن أبي جهيم الأنصاري : أن رجلين اختلفا » ، إلخ . ثم قال ابن كثير : « وهكذا رواه أبو عبيد على الشك ! وقد رواه الإمام أحمد على الصواب » ، ثم نقل رواية المسند .

وما كانت رواية أبي عبيد على الشك ، كما زعم ابن كثير ، إنما للحديث طريقان : إسماعيل ابن جعفر ، يرويه عن يزيد بن خصيفة عن « مسلم بن سعيد » . وسليمان بن بلال ، يرويه عن يزيد ابن خصيفة عن « بسر بن سعيد » ، وهو أخو مسلم بن سعيد . فأشار أبو عبيد أثناء الإسناد إلى الرواية الأخرى ، دون أن يذكر إسنادها .

وقد ذكر البخاري الراويين في التاريخ الكبير : ٤ / ١ / ٢٦٢ ، في ترجمة « مسلم بن سعيد مولى ابن الحضرمي » ، فأشار إلى أنه روى هذا الحديث عن أبي جهيم ، وقال : « قاله إسماعيل ابن جعفر عن يزيد بن خصيفة . وقال سليمان بن بلال عن يزيد بن خصيفة عن بسر بن سعيد عن أبي جهيم » . فأثبت بذلك الراويين ، لم يجعل إحداها علة للأخرى . فيكون يزيد بن خصيفة سمع الحديث من الأخوين : مسلم وبسر ، أي سعيد .

ومن عجب أن الحافظ أشار في الإصابة ٧ : ٣٥ إلى رواية هذا الحديث من طريق مسلم ابن سعيد ، ونسبها للفرق فقط ، ثم لم يشر إلى رواية بسر بن سعيد ، فأبعد جداً ! !

و « أبو جهيم الأنصاري » هذا : اسمه « عبد الله بن الحرث بن الصمة » ، وقيل في اسمه أقوال آخر . ووقع في هذا الحديث في مطبوعة الطبري ومجمع الزوائد والفضائل لابن كثير « عن أبي جهيم » ، وهو خطأ مطبعي في غالب الظن ، لأنه ثابت في المسند « أبو جهيم » . وقال الحافظ في الفتح ١ : ٣٧٤ - ٣٧٥ ، في حديث آخر له عند البخاري : « وقع في مسلم [ يعني صحيح مسلم ] : دخلنا على أبي الجهم ، بإسكان الهاء ، والصواب أنه بالتصغير ، وفي الصحابة شخص آخر يقال له أبو الجهم ، وهو صاحب الأبيجاتية ، وهو غير هذا ، لأنه قرشي ، وهذا أنصاري ، ويقال يحذف الألف واللام في كل منهما ، وبإثباتهما » .

وقد أشار الحافظ إلى هذا الحديث في الفتح ٩ : ٢٣ ، ونسبه لأحمد وأبي عبيد والطبري . ووقع فيه في هذا الموضع « أبي جهيم » ، بدون تصغير ، وهو خطأ مطبعي أيضاً .

و « بسر بن سعيد » : بضم الباء وسكون السين المهملة . ووقع في مطبوعة الطبري « بشر » ، وهو خطأ مطبعي .

النبي صلى الله عليه وسلم : أنزل القرآن على سبعة أحرف ، كلها شافٍ كافٍ (١) .

٤٣ - حدثني يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني سليمان بن بلال ، عن أبي عيسى بن عبد الله بن مسعود ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن مسعود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أمِرتُ أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف ، كلٌّ شافٍ (٢) .

٤٤ - حدثنا أحمد بن حازم الغفاري ، قال : حدثنا أبو نعيم ، قال : حدثنا أبو خلكة ، قال : حدثني أبو العالية ، قال : قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل خمس رجلٌ ، فاختلفوا في اللغة ، فرضى قراءتهم كلهم ، فكان بنو نعيم أعرب القوم (٣) .

٤٥ - حدثنا عمرو بن عثمان العثاني ، قال : حدثنا ابن أبي أويس ، قال : حدثنا أخى ، عن سليمان بن بلال ، عن محمد بن عجلان ، عن المقبري ، عن أبي

(١) الحديث ٤٢ - يونس : هو ابن عبد الأعلى . سفيان : هو ابن عيينة . وهذا حديث مرسل ، لأن عمرو بن دينار تابعي ، فروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل .

(٢) الحديث ٤٣ - هذا إسناد مشكل ، لم أجده له وجهاً يعرف . فظاهرة أن أبا عيسى بن عبد الله بن مسعود يروي عن أبيه عن جده ، فالجده ظاهراً أنه « مسعود » ، ولكنه صرح بأنه « عبد الله بن مسعود » ! فيكون « أبو عيسى » ليس ابن « عبد الله بن مسعود » ، بل ابن ابنه ، نسب إلى جده . ولا بأس بذلك إن كان له أصل . ولكن ليس في الرواة الذين تراجمهم عندنا من يسمى أو يكنى « أبا عيسى » ، من ذرية ابن مسعود . ولا نعرف لابن مسعود من الولد إلا اثنين : عبد الرحمن ، وفق سماعه من أبيه خلاف ، والراجح أنه سمع منه . وأبو عبيدة ، واسمه « عامر » ، ولم يسمع من أبيه ، تركه صغيراً .

فهذا إسناد محرف يقيناً ، ما صوابه ؟ لا ندري . ولا نستطيع أن نتخيل فيه احتمالات لتصحيحه . الرواية أمالة ، لا تؤخذ بالرأى ولا بالتقياس ولا بالخيال .

وأما لفظ الحديث ، فقد ذكره السيوطي في زيادات الجامع الصغير . هذا اللفظ ٢٦٠ من الفتح الكبير ، ونسبه لابن جرير عن ابن مسعود . ولم نجده في موضع آخر من اللواتن التي فيها الروايات بالإسناد . وقد يوفق الله غيرنا لوجوده ، إن شاء الله .

(٣) الحديث ٤٤ - هذا مرسل ، لأن أبا العالية تابعي ، يروي عن الصحابة ، وأبو العالية : هو رفيع ، بضم الراء ، بن مهران ، بكسر الميم ، الرياضي ، بكسر الراء وتخفيف الياء الأولى . وأبو خلكة بفتح الخاء وسكون اللام : هو خاله بن دينار السعدي .

هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف ، فاقروا ولا حرج ، ولكن لاتختموا ذكر رحمة بعذاب ، ولا ذكر عذاب برحمة (١) .

٤٦ — حدثنا محمد بن مرزوق ، قال : حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج ، قال : حدثنا عبد الوارث قال : حدثنا محمد بن جحادة عن الحكم ابن عتيبة ، عن مجاهد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أبي بن كعب ، قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم جبريل ، وهو بأضاة بنى غفار ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف واحد . قال : فقال : أسأل الله مغفرته ومعافاته — أو قال : ومعافاته ومغفرته — سل الله لم التخفيف ، فإنهم لا يطيقون ذلك . فانطلق ثم رجع ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين . قال : أسأل الله مغفرته ومعافاته — أو قال : معافاته ومغفرته — إنهم لا يطيقون ذلك ، فسأل الله لم التخفيف . فانطلق ثم رجع ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف . فقال : أسأل الله مغفرته ومعافاته — أو قال : معافاته ومغفرته — إنهم لا يطيقون ذلك ، فسأل الله لم التخفيف . فانطلق ثم رجع ، فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف ، فمن قرأ منها بحرف فهو كما قرأ (٢) .

قال أبو جعفر (٣) : صحَّ وثبتَّ أن الذى نزل به القرآن من ألسن العرب

(١) الحديث ٤ — ابن أبي أويس : هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس المدنى ، ابن أخت مالك بن أنس ونسبه . أخوه هو أبو بكر عبد الرحمن بن عبد الله . والمقبى : هو سعيد بن أبي سعيد . وهذا الحديث ، بهذا الإسناد واللفظ ، لم أجده فى موضع آخر ، وإسناده صحيح على شرط الشيخين . وقد مضى لأبى هريرة حديثان بثلاثة أسانيد ، بالأرقام ٧ — ٩ .

(٢) الحديث ٤٦ — مضى الحديث مختصراً ، رقم ٣٤ ، من طريق محمد بن جعادة . وأشرنا إليه هناك .

(٣) هذا جواب قوله فى أول الباب ، ص ٢١ س ١٤ : « فإذا كان ذلك كذلك ، وكانت الأخبار قد تظاهرت عنه صلى الله عليه وسلم ، بما حدثنا به خلاد بن أسلم . . . صحَّ وثبتَّ » ، إلخ . وقد نقل ابن كثير فى فضائل القرآن ٦٩ — ٧٠ بعض كلام الطبرى هنا ، واختصره اختصاراً .



البعض منها دون الجميع ، إذ كان معلوماً أن ألسنها ولغاتها أكثر من سبعة ، بما يستجيز عن إحصائه .

فإن قال : وما برهانك على أن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « نزل القرآن على سبعة أحرف » ، وقوله : « أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » ، هو ما ادّعت — من أنه نزل ب سبع لغات ، وأمرَ بقراءته على سبعة ألسن — دون أن يكونَ معناه ما قاله مخالفوك ، من أنه نزل بأمر وزجر وترغيب وترهيب وقصص ومثل ونحو ذلك من الأقوال ؟ فقد علمتَ قائلَ ذلك من سلف الأمة وخيار الأئمة .

فيل له : إن الذين قالوا ذلك لم يدعوا أن تأويل الأخبار التي تقدم ذكرناها ، هو ما زعمت أنهم قالوه في الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن دون غيره ، فيكون ذلك لقولنا مخالفاً ، وإنما أخبروا أن القرآن نزل على سبعة أحرف ، يعنون بذلك أنه نزل على سبعة أوجه . والذي قالوه من ذلك كما قالوا .

١٦/١

وقد رَوَيْنَا — بمثل الذي قالوا من ذلك — عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعن جماعة من أصحابه ، أخباراً قد تقدم ذكرنا بعضها ، ونستقصي ذكر باقيها ببيانه ، إذا انتهينا إليه ، إن شاء الله .

فأما الذي تقدم ذكرناه من ذلك ، فخير أبي بن كعب ، من رواية أبي كريب ، عن ابن فضيل ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، الذي ذكر فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » ، من سبعة أبواب من الجنة .

والسبعة الأحرف : هو ما قلنا من أنه الألسن السبعة . والأبواب السبعة من الجنة : هي المعاني التي فيها ، من الأمور والنهي والترغيب والترهيب والقصص والمثل ، التي إذا عمل بها العامل ، وانتهى إلى حدودها المنتهى ، استوجب به الجنة . وليس والحمد لله في قول من قال ذلك من المتقدمين ، خلافٌ لشيء مما قلناه .

والدلالة على صحة ما قلناه — من أن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم « نزل القرآن على سبعة أحرف » ، إنما هو أنه نزل بسبع لغات ، كما تقدم ذكرناه من الروايات الثابتة عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، وسائر من قدمنا الرواية عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم في أول هذا الباب — أنهم تماروا في القرآن ، فخالف بعضهم بعضاً في نفس التلاوة ، دون ما في ذلك من المعاني ، وأنهم احتكوا فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> ، فاستقرأ كل رجل منهم ، ثم صوّب جميعهم في قراءتهم على اختلافها ، حتى ارتاب بعضهم لتصويبه إياهم ، فقال صلى الله عليه وسلم للذي ارتاب منهم عند تصويبه جميعهم : « إن الله أمرني أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف » .

ومعلوم أن تماريهم فيما تماروا فيه من ذلك ، لو كان تمارياً واختلافاً فيما دلت عليه تلاواتهم من التحليل والتحريم والوعد والوعيد وما أشبه ذلك ، لكان مستحيلاً أن يُصوّب جميعهم ، ويأمر كل قارئ منهم أن يلزم قراءته في ذلك على النحو الذي هو عليه . لأن ذلك لو جاز أن يكون صحيحاً ، وجب أن يكون الله جل ثناؤه قد أمر بفعل شيء بعينه وفرضه ، في تلاوة من دلت تلاوته على فرضه — ونهى عن فعل ذلك الشيء بعينه وزجر عنه ، في تلاوة الذي دلت تلاوته على النهي والزجر عنه ، وأباح وأطلق فعل ذلك الشيء بعينه ، وجعل لمن شاء من عباده أن يفعله فعله ، ولمن شاء منهم أن يتركه تركه <sup>(٢)</sup> ، في تلاوة من دلت تلاوته على التخيير !

وذلك من قائله إن قاله ، إثبات ما قد نفي الله جل ثناؤه عن تنزيله وحكم كتابه فقال : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [سورة النساء : ٨٢] .

(١) في المخطوطة : « وأنهم اختلفوا فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم » . وكل صواب .

(٢) أي : جعل له فعله ، وجعل له تركه . و « جعل » هنا ، بمعنى : أباح وأذن .

وفي نفى الله جلّ ثناؤه ذلك عن حُكْم كتابه ، أوضحُ الدليل على أنه لم ينزل كتابه على لسان محمد صلى الله عليه وسلم إلا بحكم واحد متفق في جميع خلقه ، لا بأحكام فيهم مختلفة .

وفي صحة كون ذلك كذلك ، ما يبطل دعوى من ادّعى خلاف قولنا في تأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » للذين تخصصوا إليه عند اختلافهم في قراءتهم . لأنه صلى الله عليه وسلم قد أمر جميعهم بالثبوت على قراءته ، ورضى قراءة كل قارئ منهم — على خلافها قراءة خصوصه ومنازعه فيها — وصوبها . ولو كان ذلك منه تصويماً فيما اختلفت فيه المعاني ، وكان قوله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » لإعلاماً منه لهم أنه نزل بسبعة أوجه مختلفة ، وسبعة معانٍ مفترقة — كان ذلك إثباتاً لما قد نفي الله عن كتابه من الاختلاف ، ونفياً لما قد أوجب له من الائتلاف . مع أنّ في قيام الحجة بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقض في شيء واحد في وقت واحد بحكمين مختلفين ، ولا أذن بذلك لأمته — ما يُستثنى عن ١٧/١ الإكثار في الدلالة على أن ذلك مني عن كتاب الله .

وفي انتفاء ذلك عن كتاب الله ، وجوب صحة القول الذي قلناه ، في معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، عند اختصاص المختصمين إليه فيما اختلفوا فيه من تلاوة ما تلوّه من القرآن ، وفساد تأويل قول من خالف قولنا في ذلك . وأحرى أن الذين تماروا فيما تماروا فيه من قراءتهم فاحتكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يكن منكراً عند أحد منهم أن يأمر الله عباده جلّ ثناؤه في كتابه وتنزيله بما شاء ، وينهى عما شاء ، ويعيد فيما أحب من طاعته ، ويعيد على معاصيه ، ويحتمل لنبيه ويعظه فيه<sup>(١)</sup> ، ويضرب فيه لعباده الأمثال — فيخصام

(١) في المطبوعة « ويحتمل لنبيه » ، بدل « ويحتم » . وفي إحدى المخطوطات « ويعظ » ، بغير التفسير وبغير « فيه » . وأما الأخرى فليس فيها « ويعظه فيه » ، بل « ويحتم لنبيه صلى الله عليه وسلم » . و « حتم الأمر » : قضاء ، أي : يقضى لنبيه ويكتب له وعليه .

غيره على إنكاره سماع ذلك من قارئه (١) . بل على الإقرار بذلك كله كان إسلام من أسلم منهم . فالوجه الذي أوجب له إنكار ما أنكر ، إن لم يكن كان ذلك اختلافاً منهم في الألفاظ واللغات ؟

وبعد ، فقد أبان صحة ما قلنا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نصاً . وذلك الخبر الذي ذكرنا :

٤٧ - أن أبا كريب حدثنا قال : حدثنا زيد بن الحباب ، عن حماد ابن سلمة ، عن علي بن زيد ، عن عبد الرحمن بن أبي بكر ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال جبريل : اقرأ القرآن على حرف . قال ميكائيل عليه السلام : استرده . فقال : على حرفين . حتى بلغ ستة أو سبعة أحرف ، فقال : كلها شاف كاف ، ما لم يختم آية عذاب بآية رحمة ، أو آية رحمة بآية عذاب ، كقولك : هلم وتعال (٢) .

فقد أوضح نص هذا الخبر أن اختلاف الأحرف السبعة ، إنما هو اختلاف ألفاظ ، كقولك « هلم وتعال » باتفاق المعاني ، لا باختلاف معاني موجبة اختلاف أحكام .

وبمثل الذي قلنا في ذلك صحت الأخبار عن جماعة من السلف والخلف .  
٤٨ - حدثني أبو السائب سلم بن جنادة السوائي ، قال : حدثنا أبو معاوية - وحدثنا محمد بن المنثري قال حدثنا ابن أبي عدي عن شعبة - جميعاً عن الأعمش ، عن شقيق ، قال : قال عبد الله : إني قد سمعت إلى القرأة ، فوجدتهم متقاربين فقرأوا كما علمتم ، وإياكم والتنطع ، فإنما هو كقول أحدكم : هلم وتعال (٣) .

(١) يقول : « لم يكن منكراً عند أحد منهم . . . فيخاصم غيره » . فأطال الفصل .

(٢) الحديث ٤٧ - مضى الحديث بهذا الإسناد ، رقم : ٤٠ . فذلك إشارته بقوله هنا : « وذلك الخبر الذي ذكرنا أن أبا كريب حدثنا » ، إلخ .

(٣) الحديث ٤٨ - أبو السائب سلم بن جنادة السوائي الكوفي ، شيخ الطبري : ثقة حجة لا شك

٤٩ - وحدثنا محمد بن المثني ، قال : حدثنا أبو داود ، قال : حدثنا شعبة ، عن أبي إسحق ، عن سمع ابن مسعود يقول : من قرأ منكم على حرف فلا يتحوّلن ، ولو أعلم أحداً أعلم مني بكتاب الله لأتيته<sup>(١)</sup> .

٥٠ - وحدثنا ابن المثني ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، قال : حدثنا شعبة ، عن عبد الرحمن بن عابس ، عن رجل من أصحاب عبد الله ، عن

فيه ، روى عنه البخاري في غير كتاب (الجامع الصحيح) ، والترمذي وابن ماجة وأبو حاتم ، وهو قديم الولاد ، ولد سنة ١٧٤ ، ومات سنة ٢٥٤ . وله ترجمة في تاريخ بغداد ١٤٧ : ٩ - ١٤٨ ، والتذهيب ٤ : ١٢٨ - ١٢٩ ، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم : ٢ / ١ / ٢٦٩ . وهو سلم بفتح السين وسكون اللام ، ووقع في نسخ الطبري « سالم » ، وهو تحريف . و « جنادة » : بضم الجيم وتخفيف النون . و « السواقي » : بضم السين وتخفيف الواو وبعد الألف همزة ، نسبة إلى « بني سواة بن عامر بن صعصعة » .

وأبو معاوية : هو محمد بن خازم الضرير ، ولد سنة ١١٣ ، ومات سنة ١٩٥ . فهذا الإسناد الأول حال جيد . وذلك أن الطبري روى أثر ابن مسعود هذا بإسنادين : رواه عن سلم بن جندبة عن أبي معاوية عن الأعمش . ثم رواه عن محمد بن المثني عن ابن أبي عدي عن شعبة عن الأعمش .

وهذا الأثر عن ابن مسعود لم نجده في غير هذا الكتاب ، إلا ما ذكره صاحب اللسان بغير إسناد ، كما سنشير إليه بعد ، إن شاء الله .

وقوله « قد سمعت إلى القراءة فوجدتهم متقارئين » ، في المطبوعة « قد سمعت القراءة » . و « القراءة » : جمع « قارئ » ، كما هو أوضح ، ولكن الذي في المخطوطة « إلى القراءة » ، بزيادة « إلى » وبلغظ « القراءة » ، بفتح الراء والهمزة ثم الهاء في آخره ، وهو جمع « قارئ » أيضاً ، ففي اللسان « رجل قارئ » ، من قوم قراء ، وقراء ، وقارئين . وهذا الجمع قياسي ، مثل « كاتب وكتب » . وانظر مع المراجع للسيوطي ٢ : ١٧٧ ، ١٧٨ . وهذا الأثر ذكره صاحب اللسان ١ : ١٢٤ ، قال : « وروى عن ابن مسعود : سمعت للقراءة ، فإذا هم متقارئون . حكاه الحياثي ولم يفسره . قال ابن سيده : وضئى أن الجن كانوا يرومون القراءة ! وهكذا وقع الخطأ لم قدماً ، جعلوها « متقارئون » بالهمزة ، ثم فسرها ابن سيده هذا للتفسير المجيب . وهي واضحة في الطبري « متقارئين » بالياء . والسياق نفسه لا يدل إلا على صحة هذا وخطأ ما وقع في اللسان .

وكلمة « القراءة » ستأتي في مخطوطة الطبري كثيراً بهذا الرسم ، ثم يغيرها مصححو المطبوعة « القراء » ، دون حاجة إلى هذا التغيير !

(١) الحديث ٤٩ - أبو داود : هو الطيالسي . وأبو إسحق : هو السبيعي الممداني التابعي المعروف ، واسمه « عمرو بن عبد الله » ، وهذا الإسناد ضعيف ، لإبهام شيخ أبي إسحق الذي حدثه عن ابن مسعود . وقد مضى نحو معناه ضمن حديث متصل ، عن ابن مسعود ، رقم : ١٨ . وانظر الإسناد التالي لهذا .

عبد الله بن مسعود ، قال : من قرأ على حرف فلا يتحولنّ منه إلى غيره<sup>(١)</sup> .  
فعلوم أنّ عبد الله لم يعن بقوله هذا : من قرأ ما في القرآن من الأمر والنهي  
فلا يتحولنّ منه إلى قراءة ما فيه من الوعد والوعيد ، ومن قرأ ما فيه من الوعد  
والوعيد فلا يتحولنّ منه إلى قراءة ما فيه من القصص والمثل . وإنما عنى رحمة الله  
عليه أنّ من قرأ بحرفه - وحرفه : قراءته ، وكذلك تقول العرب لقراءة رجل :  
حرف فلان ، وتقول للحرف من حروف الهجاء المقطعة : حرف ، كما تقول  
لقصيدة من قصائد الشاعر : كلمة فلان - فلا يتحولنّ عنه إلى غيره رغبة عنه .  
ومن قرأ بحرف أبي ، أو بحرف زيد ، أو بحرف بعض من قرأ من أصحاب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ببعض الأحرف السبعة - فلا يتحولنّ عنه إلى غيره رغبة  
عنه ، فإن الكفر ببعضه كفرٌ بجميعه ، والكفر بحرف من ذلك كفرٌ بجميعه .  
يعنى بالحرف ما وصفنا من قراءة بعض من قرأ ببعض الأحرف السبعة .

١٨/١ ٥١ - وقد حدثنا يحيى بن داود الواسطي ، قال : حدثنا أبو أسامة ، عن  
الأعمش ، قال : قرأ أنس هذه الآية : ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْأً  
وَأَصْوَبُ قِيلًا ﴾ . [سورة المزمل : ٦] فقال له بعض القوم : يا أبا حمزة ، إنما  
هي « وأقوم » فقال : أقوم وأصوب وأهيا ، واحد<sup>(٢)</sup> .

(١) الحديث ٥٠ - عبد الرحمن بن عابس : تابعي أيضاً . وقد أجم الرجل الذي حدثه من  
ابن مسعود ، فكان الإسناد ضعيفاً .

وهذا الأثر رواه أحمد في المسند رقم : ٣٨٤٥ ضمن حديث طويل ، عن محمد بن جعفر عن شعبة  
عن عبد الرحمن بن عابس ، قال : « حدثنا رجل من همدان ، من أصحاب عبد الله ، وما سمع لنا » إلخ .  
(٢) الحديث ٥١ - أبو أسامة : هو حاد بن أسامة الكوفي الحافظ . وهذا الأثر سيأتي بهذا  
الإسناد ، وبإسناد آخر ، في تفسير سورة « المزمل : ٢٩ : ٨٢ » . ونقله السيوطي في الدر المنثور  
٦ : ٢٧٨ ، ونسبه أيضاً لأبي يعلى ومحمد بن نصر وابن الأثير في المصاحف . وذكره الهيثمي  
في مجمع الزوائد ٧ : ١٥٦ ، ونسبه للزار وأبي يعلى ، وقال : « ولم يقل الأعمش : سمعت أنساً .  
ورجال أبي يعلى رجال الصحيح ، ورجال للزار ثقات » .

وقوله « وأهيا » بدله في مطبوعة الطبري « وأهلى » ، وانظروا أنه من تصرف المصححين ،  
لأن ما أثبتنا هو الثابت في المخطوطة وفي رواية الطبري الآتية بالإسناد نفسه وفي الدر المنثور ومجمع  
الزوائد .

٥٢ - حدثني محمد بن حميد الرازي ، قال : « حدثنا حكام ، عن عنبسة ، عن ليث ، عن مجاهد : أنه كان يقرأ القرآن على خمسة أحرف . »

٥٣ - حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا حكام ، عن عنبسة ، عن سالم : أن سعيد بن جبيرة كان يقرأ القرآن على حرفين .

٥٤ - حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا جرير ، عن مغيرة ، قال : كان يزيد بن الوليد يقرأ القرآن على ثلاثة أحرف <sup>(١)</sup> .

أفترى الزاعم أن تأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، إنما هو أنه أنزل على الأوجه السبعة التي ذكرنا ، من الأمر والنهي والوعد والوعيد والجلد والقصص والمثل - كان يرى أن مجاهدًا وسعيد ابن جبيرة لم يقرأ من القرآن إلا ما كان من وجهيه أو وجوه الخمسة دون سائر معانيه ؟ لئن كان ظن ذلك بهما ، لقد ظن بهما غير الذي يعرفان به من منازلهما من القرآن ، ومعرفتهما بأى الفرقان !

٥٥ - وحدثني يعقوب بن إبراهيم ، قال : حدثنا ابن علية ، قال حدثنا أيوب ، عن محمد ، قال : « ثبت أن جبرائيل وميكائيل أتيا النبي صلى الله عليه وسلم فقال له جبرائيل : اقرأ القرآن على حرفين . فقال له ميكائيل : استزده . فقال : اقرأ القرآن على ثلاثة أحرف . فقال له ميكائيل : استزده . قال : حتى بلغ سبعة أحرف ، قال محمد : لا تختلف في حلال ولا حرام ، ولا أمر ولا نهي ،

(١) الأثر ٥٤ - يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان ، أمير المؤمنين ، عرف باسم « يزيد الناقص » ، وكان رجلاً صالحاً . وهو الذي قيل في المثل : « الأشج والناقص أعداؤ بني مروان » ، فهو الناقص ، لنقصه الناس من أعطياتهم ما كان زاده سلفه في أعطياتهم ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز . ويزيد هذا هو الذي قتل ابن عمه الفاسق المستهتر : الوليد بن يزيد بن عبد الملك ، سنة ١٢٦ هـ ، وولى الخلافة بعده . انظر ترجمته في تاريخ ابن كثير ١٠ : ١٦ - ١٧ ، والتاريخ الكبير للبخاري ٤ / ٢ / ٣٦٦ - ٣٦٧ .

ومغيرة ، راوى هذا عن يزيد : هو مغيرة بن مقسم ، بكسر الميم وسكون القاف وفتح السين ، الضبي . وهو ثقة معروف كثير الحديث ، مات سنة ١٣٣ هـ .

هو كقولك : تعال وهلم وأقبل ، قال : وفي قراءتنا ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ [سورة يس : ٢٩ ، ٥٣] ، في قراءة ابن مسعود ( إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقِيَّةً وَاحِدَةً )<sup>(١)</sup> .

٥٦ - وحدثنى يعقوب قال : حدثنا ابن عُلية ، قال : حدثنا شُعيب - يعنى ابن الجُبَّحَاب - قال : كان أبو العالية إذا قرأ عنده رجل لم يقل : « ليس كما يقرأ » وإنما يقول : « أما أنا فأقرأ كذا وكذا » . قال : فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي ، فقال : « أرى صاحبك قد سمع : « أن من كفر بحرف منه فقد كفر به كله » .

٥٧ - حدثنا يونس بن عبد الأعلى ، قال : أنبأنا ابن وهب ، قال : حدثنا يونس ، عن ابن شهاب ، قال : أخبرني سعيد بن المسيب : أن الذي ذكر الله تعالى ذكره [أنه قال] ﴿ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ﴾ [سورة النحل : ١٠٣] إنما افترق أنه كان يكتب الوحي ، فكان على عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « سمعٌ عليمٌ » ، أو عزيزٌ حكيمٌ ، أو غير ذلك من خواتم الآي ، ثم يشتغل عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على الوحي ، فيستفهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول : « أعزى حكيمٌ » ، أو « سمعٌ عليمٌ » أو « عزيزٌ عليمٌ » ؟ فيقول له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أى ذلك كتبت فهو كذلك » . ففتنه ذلك ، فقال : « إن محمداً وكل ذلك إلى » ، فأكتب ما شئت . وهو الذي ذكر لى سعيد بن المسيب من الحروف السبعة<sup>(٢)</sup> .

(١) الحديث ٥٥ - محمد : هو ابن سيرين التابعي ، فالحديث مرسل . ثم هو لم يدرك ابن مسعود ، فصحايته عنه قراءته منقطعة .

(٢) الحديث ٥٧ - هذا الحديث ذكره الطبري مرة أخرى بهذا اللفظ نفسه في تفسير سورة النحل : ١٠٣ ، ينير هذه الزيادة التي وضعتها بين القوسين . وهو ينير هذه الزيادة يوم أن الذي نزل فيه « إنما يعلمه بشر » ، هو كاتب الوحي الذي افترق . مع أنه أراد أن الذي قال « إنما يعلمه بشر » هو كاتب الوحي الذي افترق : وصدر كلام الطبري في تفسير سورة النحل يقطع بذلك قال : « وقيل إن الذي قال ذلك رجل كاتب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ارتد عن الإسلام . ذكر من قال ذلك ... » ثم روى هذا الخبر ، فنفي ما قلناه هذا اليوم الذي يشكل على قارئه في هذا المكان . وكاتب الوحي الذي ارتد هو عبد الله بن سعد بن أبي سرح العامري القرشي ، وهو ليس بأعجمي ، وإنما قالوا إنه هو الذي ذكره الله تعالى في قوله . « ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال وحياً ولم يوح إليه شيء »



٥٨ — حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا جرير ، عن مغيرة ، عن إبراهيم ، عن عبد الله ، قال : من كفر بحرف من القرآن ، أو بأية منه ، فقد كفر به كله<sup>(١)</sup> .

قال أبو جعفر : فإن قال لنا قائل : فلماذا كان تأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » عندك ، ما وصفت ، بما عليه استشهدت ، فأوجدنا حرفاً في كتاب الله مقروءاً بسبع لغات ، فنحقق بذلك قولك . وإلا ، فإن لم تجد ذلك كذلك : كان معلوماً بعد مكية<sup>(٢)</sup> — صحة قول من زعم أن تأويل ذلك : أنه نزل بسبعة معان ، وهو الأمر والنهي والوعيد والوعيد والجلد والقصص والمثل — وفساد قولك . أو تقول في ذلك : إن الأحرف السبعة لغات في القرآن سبع ، متفرقة في جميعه ، من لغات أحياء من قبائل العرب مختلفة الألسن — كما كان يقوله بعض من لم يُنعم النظر في ذلك<sup>(٣)</sup> . فتضيق بذلك إلى القول بما لا يجهل فسادَه ذو عقل ، ولا يلتبس خطؤه على ١٩/١ ذي لب .

وذلك أن الأخبار التي بها احتججت لتصحيح مقالتي في تأويل قول النبي صلى الله عليه وسلم : « نزل القرآن على سبعة أحرف » ، هي الأخبار التي رويتها عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وأبي بن كعب ، رحمة الله عليهم ، وعن رويت ذلك عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم — بأنهم تماروا في تلاوة

ومن قال سأزل مثل ما أنزل الله [ سورة الأنعام : ٩٣ ] وأما المعنى بقوله « إنما يعلمه بشر » فقد اختلفوا في تحقيقه ، قالوا : قين بمكة نصراني يقال له بلعام ، أو يعيش غلام لبني المنيرة ، أو جبر النصراني غلام بني يياضة .

وقد ذكره السيوطي في الدر المنثور ٤ : ١٣١ وقال في صدره : « إن الذي ذكر الله في كتابه أنه قال : إنما يعلمه . . . » فأثبتنا الزيادة منه لذلك .

( ١ ) الخبر ٥٨ — مثله في حديث المستد رقم : ٣٨٤٥ ، وما مر أكثراً برقم : ١٨ .

( ٢ ) العلم : فقدان الشيء وذهابه ، وعدم الشيء : فقدته فلم يعلم عليه .

( ٣ ) في المطبوعة « لم يمن » ، غيرها المصححون هنا وفي مواضع ستأتي !! وأنعم النظر : بالغ فيه وأدقه .

بعض القرآن ، فاختلفوا في قراءته دون تأويله . وأنكر بعض قراءه بعض ، مع دعوى كل قارئ منهم قراءة منها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأه ما قرأ بالصفة التي قرأ . ثم احتكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> ، فكان من حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم ، أن صوب قراءة كل قارئ منهم ، على خلافها قراءة أصحابه الذين نازعوه فيها ، وأمر كل امرئ منهم أن يقرأ كما علم ، حتى خالط قلب بعضهم الشك في الإسلام ، لما رأى من تصويب رسول الله صلى الله عليه وسلم قراءة كل قارئ منهم على اختلافها . ثم جللاه الله عنه ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم له : أن القرآن أنزل على سبعة أحرف .

فإن كانت الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، عندك — كما قال هذا القائل — متفرقة في القرآن ، مثبتة اليوم في مصاحف أهل الإسلام ، فقد بطلت معاني الأخبار التي رويتها عن رويتها عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنهم اختلفوا في قراءة سورة من القرآن ، فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمر كلًا أن يقرأ كما علم . لأن الأحرف السبعة إذا كانت لغات متفرقة في جميع القرآن ، فغير موجب حرف من ذلك اختلافًا بين ناليه <sup>(٢)</sup> ، لأن كل نالٍ فلانما يتلو ذلك الحرف تلاوة واحدة على ما هو به في المصحف ، وعلى ما أنزل . وإذا كان ذلك كذلك ، بطل وجه اختلاف الذين روى عنهم أنهم اختلفوا في قراءة سورة ، وفسد معنى أمر النبي صلى الله عليه وسلم كل قارئ منهم أن يقرأه على ما علم . إذ كان لا معنى هنالك يُوجب اختلافًا في لفظ ، ولا افتراقًا في معنى . وكيف يجوز أن يكون هنالك اختلاف بين القوم ، والمعلم واحد ، والعلم واحد غير ذي أوجه ؟ وفي صحة الخبر عن الذين روى عنهم الاختلاف في حروف القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم — بأنهم اختلفوا وتحاكموا إلى

(١) في المخطوطة : « ثم اختلفوا إلى رسول الله » ، وهما سواء .

(٢) هي « نالين » جمع « نال » ، مضافة إلى الضمير ، فحلفت للنون .

رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، على ما تقدم وصَفْنَاهُ — أَيْنُ الدلالة على فساد القول بأن الأحرف السبعة إنما هي أحرف سبعة متفرقة في سور القرآن ، لا أنها لغات مختلفة في كلمة واحدة باتفاق المعاني .

مع أن المتدبر إذا تدبر قول هذا القائل — في تأويله قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، وادّعائه أن معنى ذلك أنها سبع لغات متفرقة في جميع القرآن ، ثم جمع بين قبيله ذلك ، واعتلاله لقبيله ذلك بالأخبار التي رويت عن رُوِيَ ذلك عنه من الصحابة والتابعين أنه قال : هو بمنزلة قولك تعال وهلم وأقبل ، وأن بعضهم قال : هو بمنزلة قراءة عبد الله « لإزقية » ، وهي في قراءتنا « لإصيححة » وما أشبه ذلك من حُججه<sup>(١)</sup> . علم أن حُججه مفسدة في ذلك مقالته ، وأن مقالته فيه مُضادة حُججه .

لأن الذي نزل به القرآن عنده إحدى القراءتين — إما « صبيحة » ، وإما « زقية » وإما « تعال » أو « أقبل » أو « هلم » — لا جميع ذلك . لأن كل لغة من اللغات السبع عنده في كلمة أو حرف من القرآن ، غير الكلمة أو الحرف الذي فيه اللغة الأخرى .

وإذ كان ذلك كذلك ، بطل اعتلاله لقوله بقوله من قال : ذلك بمنزلة « هلم » و « تعال » و « أقبل » ، لأن هذه الكلمات هي ألفاظ مختلفة ، يجمعها في التأويل معنى واحد . وقد أبطل قائلُ هذا القول الذي حكينا قوله ، اجتماع اللغات السبع ٢٠/١ في حرف واحد من القرآن . فقد تبين بذلك إفساد حُجته لقوله بقوله ، وإفساد قوله لحُجته<sup>(٢)</sup> .

قيل له : ليس القول في ذلك بواحد من الوجهين اللذين وصفت . بل الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن ، هن لغات سبع ، في حرف واحد ، وكلمة واحدة ،

(١) جواب قوله : « . . . إذا تدبر قول هذا القائل . . . علم . . . »

(٢) انتهى اعتراض المعارض الذي بدأ في ص : ٥٥ ، ويليه جواب الطبري فيما اعترض به .

باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني ، كقول القائل : هلم ، وأقبل ، وتعال ، وإلى ، وقصدي ، ونحوي ، وقربي ، ونحو ذلك ، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعاني ، وإن اختلفت بالبيان به الألسن ، كالذي رَوَيْنَا آنفاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعن روينَا ذلك عنه من الصحابة ، أن ذلك بمنزلة قولك : « هلم وتعال وأقبل » ، وقوله « ما ينظرون إلا زقية » ، و « إلا صيحة » .

فإن قال : ففي أي كتاب الله نجدُ حرفاً واحداً مقروءاً بلغات سبع مختلفات الألفاظ ، متفقات المعنى ، فنسلم لك صحة ما ادّعت من التأويل في ذلك ؟

قيل : إننا ندع أن ذلك موجود اليوم ، وإنما أخبرنا أن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن على سبعة أحرف » ، على نحو ما جاءت به الأخبار التي تقدّم ذكرناها . وهو ما وصفنا ، دون ما ادعاه مخالفونا في ذلك ، للعلل التي قد بيّنا .

فإن قال : فما بال الأحرف الأخر الستة غير موجودة ، إن كان الأمر في ذلك على ما وصفت ، وقد أقرهن رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه ، وأمر بالقراءة بهنّ ، وأنزلهن الله من عنده على نبيه صلى الله عليه وسلم ؟ أنسخت فرُفعت ، فما الدلالة على نسخها ورفعها ؟ أم نسيهن الأمة ، فلذلك تضييع ما قد أمروا بحفظه ؟ أم ما القصّة في ذلك ؟

قيل له : لم تنسخ قترفع ، ولا ضيعتها الأمة وهي مأمورة بحفظها . ولكنّ الأمة أمرت بحفظ القرآن ، وخيّرَت في قراءته وحفظه بأيّ تلك الأحرف السبعة شاءت . كما أمرت ، إذا هي حششت في يمين وهي مُوسرة ، أن تكفر بأيّ الكفارات الثلاث شاءت : إما بعتق ، أو إطعام ، أو كسوة . فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث ، دون حظرها التكفير بأيّ الثلاث شاء المكفر ، كانت مُصيبة حكّم الله ، مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله . فكذلك الأمة ، أمرت بحفظ القرآن وقراءته ، وخيّرَت في قراءته بأيّ الأحرف السبعة شاءت : قرأت

— لعل من العالل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد — قراءتهُ بحرف واحد ،  
ورفضَ القراءة بالأحرف الستة الباقية ، ولم تحظُر قراءته بجمع حروفه على قارئه ،  
بما أذن له في قراءته به .

فلان قال : وما اللة التي أوجبت عليها الثبات على حرف واحد دون سائر  
الأحرف الستة الباقية ؟

٥٩ — قيل : حدثنا أحمد بن عبدة الضبي ، قال : حدثنا عبد العزيز بن  
محمد الدراوردي ، عن ثُمارة بن غزينة ، عن ابن شهاب ، عن خارجة بن زيد  
ابن ثابت ، عن أبيه زيد ، قال : لما قُتل أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمامة ،  
دخل عمرُ بن الخطاب على أبي بكر رحمه الله فقال : إن أصحابَ رسول الله صلى الله  
عليه وسلم باليمامة تهافتوا تهافتَ القراش في النار ، ولئى أحشى أن لا يشهدوا موطناً  
إلا فعلوا ذلك حتى يُقتلوا — وهم حملةُ القرآن — فيضيع القرآن ويُنسَى . فلو جمعتَه  
وكتبتَه ! فنفر منها أبو بكر وقال : أفعل ما لم يفعل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم !  
فتراجعا في ذلك . ثم أرسل أبو بكر إلى زيد بن ثابت ، قال زيد : فدخلت عليه  
وعمرُ مُحزَنٌ<sup>(١)</sup> ، فقال أبو بكر : إن هذا قد دعانى إلى أمر فأبيتُ عليه ، وأنت  
كاتبُ الوحى . فإن تكن معه اتبعتكما ، وإن توافقتى لا أفعل . قال : فاقصصُ  
أبو بكر قولَ عمر ، وعمر ساكت ، فنفرت من ذلك وقلت : نفعلُ ما لم يفعل  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ! إلى أن قال عمر كلمة : « وما عليكما لو فعلتما ٢١/١  
ذلك ؟ » قال : فذهبتا ننظر ، فقلنا : لا شئ والله ! ما علينا في ذلك شئ !  
قال زيد : فأمرنى أبو بكر فكتبتَه في قطعِ الأدم وكسَرِ الأكتاف والعُسب<sup>(٢)</sup> .

(١) أحزأ الرجل : اجتمع وتحفز ورفع صدره كالتمهيء لأمر ، فهو محزَل : منضم بعضه إلى  
بعض ، جالس جلسة المستوفز .

(٢) الأدم جمع أدم : وهو الجلد المدبوغ ، كانوا يكتبون فيه . والكسر جمع كسرة ( بكسر  
فسكرين ) : وهي القطعة المكسورة من الشئ . والأكتاف جمع كتف : وهو عظم عريض في أصل كتف  
الحيوان من الناس والدواب ، كانوا يكتبون فيه لقلة القراطيس عندهم يومئذ . والسبب جمع عسيب : هو :  
جريد النخل إذا نعى عنه شخصه .

فلما هلك أبو بكر وكان عمر<sup>(١)</sup>، كتبَ ذلك في صحيفة واحدة، فكانت عنده . فلما هلك، كانت الصحيفةُ عند حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم . ثم إن حذيفة بن اليمان قدم من غزوة كان غزاها بِمَرْجِ أَرْمِينِيَّة<sup>(٢)</sup>، فلم يدخل بيته حتى أتى عثمان بن عفان فقال : « يا أمير المؤمنين : أدرك الناس ! فقال عثمان : وما ذاك ؟ » قال غزوت مَرْجِ أَرْمِينِيَّة ، فحضرها أهلُ العراق وأهلُ الشام ، فإذا أهل الشام يقرءون بقراءة أبي بن كعب ، فيأتون بما لم يسمع أهلُ العراق ، فتكفرهم أهلُ العراق . وإذا أهل العراق يقرءون بقراءة ابن مسعود ، فيأتون بما لم يسمع به أهل الشام ، فتكفرهم أهلُ الشام . قال زيد : فأمرني عثمان بن عفان أكتبُ له مصحفاً ، وقال : إنني ملخلُ ملك رجلين فصيحاً ، فاجتمعنا عليه فاكتبناه ، وما اختلفنا فيه فارفعناه إلى . فجعل معه أبان بن سعيد بن العاص ، قال : فلما بلغنا ﴿ إِنْ آيَةٌ مِنْكَ أَنْ يَأْتِيَكَمُ التَّابُوتُ ﴾ [سورة البقرة : ٢٤٨] قال : زيد فقلت : « التابوت » وقال أبان بن سعيد : « التابوت » ، فرفعنا ذلك إلى عثمان فكتب : « التابوت » قال : فلما فرغتُ عرضته عَرْضَةً ، فلم أجِد فيه هذه الآية : ﴿ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَلُوا تَبْدِيلًا ﴾ [سورة الأحزاب : ٢٣] قال : فاستعرضتُ المهاجرين أسألم عنها ، فلم أجِدْها عند أحد منهم ، ثم استعرضتُ الأنصار أسألم عنها ، فلم أجِدْها عند أحد منهم ، حتى وجدتها عند خزيمة بن ثابت ، فكتبتها ، ثم عرضته عَرْضَةً أخرى ، فلم أجِدْ فيه هاتين الآيتين : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ

(١) قوله « وكان عمر » ، أى ولد الأمر من بعده . وقال ابن حجر في فتح الباري ٩ : ١٣ وذكر جمع القرآن في الورق والمصحف على عهد أبي بكر ، ثم قال : « هذا كله أصح مما وقع في رواية حمارة بن غزيرة . . »

(٢) في المطبوعة « في فرج أرمينية » ، وكذلك التي تليها . والمرج : أرض واسعة كثيرة النبات تخرج فيها اللباب ، أى تذهب وتبقى . وقد أضيف « مرج » إلى كثير من المواضع والبلاد . وأرض أرمينية واسعة خصيبة . وذكر ابن حجر في الفتح ٩ : ١٤ رواية « فتح أرمينية » و « فرج . . » ولم يذكر « مرج » ، وذكرها أبو عمرو الداني في كتابه « المغنم » : ٤ قال : « وكانوا يقاتلون على مرج أرمينية . »

عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ [سورة التوبة : ١٢٨ ، ١٢٩]

فاستعرضت المهاجرين ، فلم أجدها عند أحد منهم ، ثم استعرضت الأنصار أسألهم عنها فلم أجدها عند أحد منهم ، حتى وجلتها مع رجل آخر يدعى نُزَيْمَةُ أيضاً ، فأثبتها في آخر « براءة » ، ولو تمت ثلاث آيات بلعلتها سورة على حدة . ثم عرضته عرضةً أخرى ، فلم أجدها فيه شيئاً ، ثم أرسل عثمان إلى حفصة يسألها أن تعطيه الصحيفة ، وحلف لها ليردنها إليها فأعطته إياها ، فعرض المصحف عليها ، فلم يختلفا في شيء . فردّها إليها ، وطابت نفسه ، وأمر الناس أن يكتبوا مصاحف . فلما ماتت حفصة أرسل إلى عبد الله بن عمر في الصحيفة بعزمة ، فأعطاهم إياها ففصلت غسلاً<sup>(١)</sup> .

٦٠ - وحدثنى أيضاً يونس بن عبد الأعلى ، قال : حدثنا نعيم بن حماد قال : حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن حمارة بن غزيرة ، عن ابن شهاب ، عن خارجة ابن زيد ، عن أبيه زيد بن ثابت ، بنحوه سواء .

٦١ - وحدثنى يعقوب بن إبراهيم ، قال : حدثنا ابن عسّية ، قال : حدثنا أيوب ، عن أبي قلابة ، قال : لما كان في خلافة عثمان ، جعل المعلم يعلم قراءة

---

(١) الحديث ٥٩ ، ٦٠ - قال ابن حجر في فتح الباري ٩ : ٩ - ١٩ ، وذكر رواية الطبري مفرقة في شرح الباب في أول « باب جمع القرآن » ، في شرح حديث جمع القرآن الذي رواه البخاري من طريق ابن شهاب عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت : « هذا هو الصحيح عن الزهري ، أن قصة زيد بن ثابت مع أبي بكر وعمر ، عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت ، وقصة حذيفة مع عثمان عن أنس ابن مالك ، وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب في رواية عبيد بن السباق عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه . وقد رواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع عن الزهري ، فأدرج قصة آية سورة الأحزاب في رواية عبيد بن السباق » ، ثم قال عن هذا الخبر الذي رواه الطبري : « وأغرب حمارة بن غزيرة فرواه عن الزهري فقال : عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه ، وساق القصص الثلاث بطولها : قصة زيد مع أبي بكر وعمر ، ثم قصة حذيفة مع عثمان أيضاً ، ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الأحزاب . أخرجه الطبري . وبين الخطيب في « المدرج » أن ذلك وهم منه ، وأنه أدرج بعض الأسانيد على بعض » .

الرجل ، والمعلم يعلم قراءة الرجل ، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون ، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين — قال أيوب : فلا أعلمه إلا قال — : حتى كفر بعضهم بقراءة بعض . فبلغ ذلك عثمان ، فقام خطيباً فقال : « أتم عندى تختلفون فيه وتلحنون ، فن نأى عنى من أهل الأمصار أشد فيه اختلافاً وأشدّ لحناً . اجتمعوا يا أصحاب محمد ، فاكتبوا للناس إماماً » . قال أبو قلابة ، فحدثني أنس بن مالك قال : كنت فيمن يملئ عليهم ، قال : فرجما اختلفوا في الآية فيذكرون الرجل قد تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولعله أن يكون غائباً أو في بعض البوادي ، فيكتبون ما قبلها وما بعدها ، ويدعون موضعها ، حتى يجيء أو يرسل إليه . فلما فرغ من المصحف ، كتب عثمان إلى أهل الأمصار : « إني قد صنعتُ كذا وكذا ، ومحت ما عندى ، فاحموا ما عندكم » (١) .

٦٢ — حدثني يونس بن عبد الأعلى ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس قال : قال ابن شهاب : أخبرني أنس بن مالك الأنصاري : أنه اجتمع في غزوة أذريجان وأرمينية أهل الشام وأهل العراق ، فثكروا القرآن ، واختلفوا فيه حتى كاد يكون بينهم فتنة . فركب حذيفة بن اليمان — لما رأى اختلافهم في القرآن — إلى عثمان ، فقال : « إن الناس قد اختلفوا في القرآن ، حتى إنى والله لأخشى أن يصيبهم مثل ما أصاب اليهود والنصارى من الاختلاف » . قال : ففرع لذلك فرعاً شديداً ، فأرسل إلى حفصة فاستخرج المصحف التي كان أبو بكر أمر زيداً بجمعها ، فنسخ منها مصاحف ، فبعث بها إلى الآفاق (٢) .

(١) الخبر ٦١ — ذكر ابن حجر في الفتح ٩ : ١٥ أن ابن أبي داود أخرجه في المصاحف من طريق أبي قلابة ، وذكر صدر الخبر ، ثم ذكر سائر في ص : ١٨ . وفي المخطوطة مكان « ويدعون موضعها » و « يترون موضعها » . وهو في كتاب المصاحف ص ٢١ — ٢٢ ، رواه عن زياد بن أيوب عن إسماعيل ، يعني ابن علية ، بهذا الإسناد . وفيه « ويدعون موضعها » .

(٢) الخبر ٦٢ — خرج ابن حجر في الفتح ٩ : ١٤ وما بعدها رواية يونس عن ابن شهاب عن أنس . وقال : « أخرجه ابن أبي داود . . . مطولة » . وفي كتاب المصاحف ص ٢١ .



٦٣ - حدثني سعيد بن الربيع ، قال : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، قال : 'قبض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن القرآن جمع ، وإنما كان في الكرايف والعصب' (١) .

٦٤ - حدثنا سعيد بن الربيع قال : حدثنا سفيان ، عن مجالد ، عن الشعبي ، عن صعبشة أن أبا بكر أول من ورث الكلاله وجمع المصحف (٢) .

قال أبو جعفر : وما أشبه ذلك من الأخبار التي يطول باستيعاب جميعها الكتاب ، والآثار الدالة على أن إمام المسلمين وأمير المؤمنين عثمان بن عفان رحمة الله عليه ، جمع المسلمين - نظراً منه لهم ، وإشفافاً منه عليهم ، ورأفة منه بهم ، حينار الردة من بعضهم بعد الإسلام ، والدخول في الكفر بعد الإيمان ، إذ ظهر من بعضهم بمحضره وفي عصره التكذيب ببعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن ، مع سماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي عن التكذيب بشيء منها ، وإخباره إياهم أن المراء فيها كفر - فحملهم رحمة الله عليه ، إذ رأى ذلك ظاهراً بينهم في عصره ، ولحدائث عهدهم بتزل القرآن ، وفراق رسول الله صلى الله عليه وسلم إياهم بما أمين عليهم معه عظيم البلاء في الدين من تلاوة القرآن - على حرف واحد (٣) .

وجمعهم على مصحف واحد ، وحرف واحد ، وخرق ما عدا المصحف الذي

(١) الحديث ٦٣ - ذكر ابن حجر في الفتح ٩ : ٩ رواية سفيان عن الزهري عن عبيد عن زيد بن ثابت ، وأنها في ص : ١١ باختلاف في اللفظ . والكرايف جمع كزنافة : وهي أصول السفط الغلاظ المرصص التي إذا بيست صارت أمثال الأكتاف . وكانوا يكتبون فيها قبل الورق .

(٢) الخبر ٦٤ - صعبشة : هو ابن صوحان ، بضم الصاد . وهو تابعي قديم ، كان مسلماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يره . وهذا الخبر لم نجده في موضع آخر . وأما « الكلاله » ، فقد اختلف في تفسيرها ، واجهور على أنه : من مات وليس له ولد ولا والد . كما قال الحافظ في الفتح ١٢ : ٢١ . وهو الذي اختاره الطبري ، فيما سأتى في تفسير الآية ١٢ من سورة النساء ، والآية ١٧٦ منها ج ٤ ص ١٩١ - ١٩٤ ، وج ٦ ص ٢٨ - ٣١ من طبعة بولاق .

(٣) قوله « على حرف واحد » ، متعلق بقوله آتياً : « فحملهم رحمة الله عليه » وقوله « فحملهم سطوف على قوله أولاً : « جمع المسلمين »

جمعهم عليه . وعزم على كل من كان عنده 'مصحف' مخالف 'المصحف' الذي جمعهم عليه ، أن يحرقه<sup>(١)</sup> . فاستوسقت له الأمة على ذلك بالطاعة<sup>(٢)</sup> ، ورأت أن 'فيا فعل' من ذلك الرشد والهداية ، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها ، طاعةً منها له ، ونظراً منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها ، حتى 'درست' من الأمة معرفتها ، وتعفت آثارها ، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها ، لدثورها وعُوقُ آثارها ، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها ، من غير جحود منها بصحتها وصحة شيء منها<sup>(٣)</sup> ، ولكن نظراً منها لأنفسها ولسائر أهل دينها . فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق 'الناصح' ، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية .

فإن قال بعض من ضعف معرفته : وكيف جاز لهم ترك قراءة أقرأهموها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأمرهم بقراءتها ؟

قيل : إن أمره بإياهم بذلك لم يكن أمر إيجاب وفرض ، وإنما كان أمر إباحة ورنخصة . لأن القراءة بها لو كانت فرضاً عليهم ، لوجب أن يكون العلم بكل حرف من تلك الأحرف السبعة ، عند من تقوم بنقله الحجة ، ويقطع خبره العذر ، ويزيل الشك من قراءَةِ الأمة<sup>(٤)</sup> . وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل على أنهم كانوا في القراءة بها بخيرين ، بعد أن يكون في نقلة القرآن من الأمة من تجبُ بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة .

(١) في الموضعين من المطبوعة « وحرق » بالخاء المهملة و « يحرقه » وقال ابن حجر في الفتح ٩ : ١٨ في شرح حديث البخاري : « في رواية الأكثر<sup>٢٢</sup> أن يحرق » بالخاء المعجمة ، والروزي بالمهمله ، ورواه الأصميلي بالريسين ، والمعجمة أثبت . وخرق الكتاب أو الثوب : شققة ومزقه .

(٢) في المطبوع والمخطوط « فاستوسقت » . ونقله ابن كثير في الفضائل ٧٠ : « فاستوسقت » وهو الصواب . واستوسق القوم : اجتمعوا وانضموا . وفي حديث النجاشي : « واستوسق عليه أمر الحبش » أي اجتمعوا على طاعته . واستوسق لفلان الأمر : إذا أمكنه واجتمع له .

(٣) قوله « من غير جحود منها » ، أي من الأمة ، وكذلك الضمائر فيما بعدها .

(٤) في المطبوع : « من قراءة الأمة » ، والقراءة : جمع قارئ ، وانظر ما مضى : ٥١ في التعليق وما سيأتي ١٠٩ : تعليق ١ .

وإذ كان ذلك كذلك، لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع، تاركين ما كان عليهم نقله، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا. إذ كان الذي فعلوا من ذلك، كان هو النظر للإسلام وأهله. فكان القيام بفعل الواجب عليهم، بهم أولى من فعل ما لو فعلوه، كانوا إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منهم إلى السلامة، من ذلك<sup>(١)</sup>.

وأما ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرفٍ وجزه ونصبه، وتسكين حرفٍ وتحريكه، ونقل حرفٍ إلى آخر مع اتفاق الصورة، فن معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف» — بمعزل<sup>(٢)</sup>. لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن — مما اختلفت القراءة في قراءته بهذا المعنى — يوجب المراء به كفر المارء به في قول أحد من علماء الأمة. وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمراء فيه الكفر، من الوجه الذي تنازع فيه المتنازعون إليه، وتظاهرت عنه بذلك الرواية<sup>(٣)</sup>، على ما قد قدمنا ذكرها في أول هذا الباب<sup>(٤)</sup>.

فلن قال لنا قائل: فهل لك من علم بالألسن السبعة التي نزل بها القرآن؟ وأي

### الألسن هي من ألسن العرب؟

(١) قوله «من ذلك»، أي من الجناية على الإسلام.

(٢) أي «فن معنى قول النبي... بمعزل».

(٣) قوله «وتظاهرت» هي في المخطوطة مهملة ولا تكاد تقرأ على وجه مرضى.

(٤) نقل ابن حجر في الفتح ٩: ٢٧ عن الإمام الحافظ أبي شامة قال: «نظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما ينظن ذلك بعض أهل الجهل». وقال ابن عمار أيضاً: «لقد ضل مسجع هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأشكل الأمر على العامة بلباسهم كل من قل نظره أن هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص على السبعة أو زاد ليزيل الشبهة». وقال الإمام ابن الجزري في النشر ١: ٣٣: «أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب: أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة وتوفي سنة ٢٢٤ هـ... ثم قال في ص ٣٤: «وكان في أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط وتوفي سنة ٢٢٤ هـ. ثم قال في ص ٣٥: «ولما أطلنا في هذا الفصل لما يلخنا من بعض من لا علم له أن القراءات الصحيحة هي التي عن هؤلاء السبعة، وأن الأحرف السبعة التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم في قراءة هؤلاء السبعة، بل غلب على كثير من الجهال أن القراءات الصحيحة هي التي في الشاطبية والتيسير...».

قلنا : أما الألسن الستة التي قد نزلت القراءة بها ، فلا حاجة بنا إلى معرفتها ، لأننا لو عرفناها لم نقرأ اليومَ بها مع الأسباب التي قدمنا ذكرها . وقد قيل إن خمسة منها لعَجْرُ هَوَازَن ، واثنان منها لقريش وخزاعة . روى جميع ذلك عن ابن عباس ، وليست الرواية عنه من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله . وذلك أن الذي روى عنه : « أن خمسة منها من لسان العجْر من هوازن » ، الكلبي عن أبي صالح ، وأن الذي روى عنه : « أن اللسانين الآخرين لسانُ قريش وخزاعة » ، قتادة ، وقتادة لم يلقه ولم يسمع منه <sup>(١)</sup> .

٦٥ - حدثني بذلك بعض أصحابنا ، قال : حدثنا صالح بن نصر الخزازي ، قال : حدثنا الهيثم بن عدي ، عن سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن ابن عباس ، قال : نزل القرآنُ بلسان قريش ولسان خزاعة ، وذلك أن الدار واحدة <sup>(٢)</sup> .

٦٦ - وحدثني بعض أصحابنا ، قال : حدثنا صالح بن نصر ، قال : حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أبي الأسود الدؤلي ، قال : نزل القرآن بلسان الكعبيين : كعب بن عمرو وكعب بن لؤي . فقال خالد بن سلمة لسعد بن إبراهيم : ألا تعجبُ من هذا الأعمى ! يزعم أن القرآن نزل بلسان الكعبيين ؛ وإنما أنزل بلسان قريش <sup>(٣)</sup> |

(١) انظر ما استوصيه ابن حجر في شرح هذا الباب كله في فتح الباري ٩ : ٣٠ ، وابن الجوزي في النشر ١ : ١٩ - ٥٣ ، وفصائل القرآن لابن كثير : ٥٤ - ٨٠ .  
(٢) الأثر ٦٦ - وهذا الأثر منقطع أيضاً ، فإن قتادة ولد سنة ٦١ . وأبو الأسود الدؤلي مات سنة ٦٩ .

وروى الخطيب في تاريخ بغداد ٥ : ١٧٣ - ١٧٤ ، نحو هذا مرفوعاً ، بإسناده ، من طريق « أحمد بن عبد الجبار البطاردي حدثني أبي عن سهل بن شعيب عن ابن سفيان الأسلمي ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : نزل القرآن على لغة الكعبيين : كعب بن لؤي ، وهو أبو قريش ، وكعب بن عمرو ، وهو أبو خزاعة » .

وهذا إسناد مظلم ! ! أحمد بن عبد الجبار : ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١ / ١ : ٦٢ ، وقال : « كُتبت عنه ، وأمسكت عن التحديث عنه لما تكلم الناس فيه » ، ثم روى عن أبيه أبي حاتم قال : « ليس بقوى » ، وأما عبد الجبار ، وأحمد هذا ، فلم أجد له ترجمة قط . وأما سهل ابن شعيب ، فترجمه ابن أبي حاتم أيضاً ج ٢ / ١ : ١٩٩ ، وذكر أنه يروي « عن الشعبي وصبيد الله

قال أبو جعفر : والعجز من هوازن : سعد بن بكر ، وجشم بن بكر ، ونصر ابن معاوية ، وثقيف<sup>(١)</sup> .

وأما معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ ذكر نزول القرآن على سبعة أحرف : إن كلها شاف كاف — فإنه كما قال جل ثناؤه في صفة القرآن : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة يونس : ٥٧] ، جعله الله للمؤمنين شفاءً ، يستشفون بمواعظه من الأدواء العارضة لصدورهم من وساوس الشيطان وخطراته ، فيكفهم ويغنيهم عن كل ما عداه من المواعظ ببيان آياته .

---

ابن عبد الله الكنزي « ، ولم يذكره يجرح ولا تعديل . ولم أجده له ترجمة غيرها . وأما « ابن سفيان الأسدي » ، فما عرفت من هو ؟ وما أعلمه من طبقة الصحابة ، إذ لم يدرك ذلك سهل بن شعيب ، وإن كان منهم كان الإسناد متقطعاً .

( ١ ) في الأصل « وخيم بن بكر » ، وكذلك في فضائل القرآن : ٦٧ وهو خطأ . قال ابن كثير في عقب هذا « وهم عليا هوازن اللذين قال أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم ، يعني بني دارم » .

## ﴿القول في البيان﴾

﴿عن معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنزل القرآن ﴾

﴿من سبعة أبواب الجنة ، وذكر الأخبار الواردة بذلك ﴾<sup>(١)</sup>﴾

قال أبو جعفر : اختلفت النقلة في ألفاظ الخبر بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم :

٦٧ - فروى عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : كان الكتاب الأول نزك من باب واحد وعلى حرف واحد ، ونزل القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرف : زاجرٌ وأمرٌ<sup>(٢)</sup> ، وحلالٌ وحرامٌ ، ومحكمٌ ومتشابه ، وأمثال ، فأحلبوا حلاله وحرموا حرامه ، وافعلوا ما أمرتم به ، واتنبوا عما نهيتهم عنه ، واعتبروا بأمثاله ، واعملوا بمحكمه ، وآمنوا بمتشابهه ، وقولوا : آمنا به كلٌّ من عند ربنا .

حدثني بذلك يونس بن عبد الأعلى ، قال : أنبأنا ابن وهب ، قال : أخبرني حيوة بن شريح ، عن عقيل بن خالد ، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف ، عن أبيه ، عن ابن مسعود ، عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(٣)</sup> . ٢٤/١

(١) في المطبوعة : « المروية بذلك » .

(٢) في المطبوعة : زجر وأمر ، والصواب من المخطوطة وفضائل القرآن ٦٦ ، وفتح الباري

٢٦ : ٩ .

(٣) الحديث ٦٧ - قال ابن حجر في الفتح ٩ : ٢٦ وذكر الخبر السالف بهذا الإسناد فقال : « قال ابن عبد البر هذا حديث لا يثبت ، لأنه من رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ، ولم يلق ابن مسعود » ، ثم قال : « وصح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم ، وفي تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود . وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري مرسلًا ، وقال : هذا مرسل جيد . وانظر فضائل القرآن ٦٦ . وانظر مستد أحمد في الحديث : ٢٥٢ عن قلقة الجعفي عن ابن مسعود : « إن القرآن نزل على نبيكم صلى الله عليه وسلم من سبعة أبواب على سبعة أحرف - أو قال : حروف - وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد » .

وروى عن أبي قلابة عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا غير ذلك :  
 ٦٨ - حدثنا محمد بن بشار ، قال حدثنا عباد بن زكريا ، عن عوف ،  
 عن أبي قلابة ، قال : بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أنزل القرآن  
 على سبعة أحرف ، أمرٍ وزجرٍ وترغيبٍ وترهيبٍ وجدلٍ وقصصٍ ومثل<sup>(١)</sup> .  
 ٦٩ - وروى عن أبي ، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك ، ما حدثني به  
 أبو كريب ، قال : حدثنا محمد بن فضيل ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن  
 عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن أبيه ، عن جده ، عن أبي  
 ابن كعب ، قال : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله أمرني أن أقرأ  
 القرآن على حرفٍ واحدٍ ، فقلت : رب خفف عن أمتي . قال : اقرأه على  
 حرفين . فقلت : رب خفف عن أمتي . فأمرني أن أقرأه على سبعة أحرف من سبعة  
 أبواب من الجنة ، كلها شافٍ كافٍ<sup>(٢)</sup> .

وروى عن ابن مسعود من قبيله خلاف ذلك كله .

٧٠ - وهو ما حدثنا به أبو كريب ، قال : حدثنا المحاربى ، عن الأحمص  
 ابن حكيم ، عن ضمرة بن حبيب ، عن القاسم بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن  
 مسعود ، قال : إن الله أنزل القرآن على خمسة أحرف : حلال وحرام ومحكم ومتشابه  
 وأمثال . فأحِلَّ الحلال ، وحَرَّمَ الحرام ، وأَعْمَلَ بالمحكم ، وآمَنَ بالمتشابه ، واعتبر  
 بالأمثال<sup>(٣)</sup> .

(١) الحديث ٦٨ - هذا حديث مرسل ، فلا تقوم به حجة .

(٢) الحديث ٦٩ - هذا إسناد صحيح . وهو أحد روايات الحديث رقم : ٣١ الماضي ، وقد  
 أشار الحافظ إلى هذه الرواية ، في الفتح ٩ : ٢١ . ووقع في الإسناد في نسخ الطبري هنا « عبيد الله  
 ابن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى » ، وهو خطأ ، صوابه « عبد الله » ، كما في الرواية الماضية . وليس  
 في الرواية الذين رأينا تراجمهم « عبيد الله بن عيسى . . . » . ثم هنا أيضاً « عن أبيه عن جده » ، وأخشى  
 أن يكون خطأ أيضاً ، إذ الحديث رواه عبد الله بن عيسى عن جده مباشرة ، كما مضى ، وكما في رواية  
 مسلم في صحيحه ١ : ٢٢٥ لذلك الحديث .

(٣) الخبر ٧٠ - هذا موقوف على ابن مسعود ، من كلامه ، كما صرح بذلك الطبري هنا  
 بقوله « وروى عن ابن مسعود من قبيله » . وذكره ابن كثير في الفضائل : ٦٦ بعد الحديث

وكل هذه الأخبار التي ذكرناها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، متقاربة المعاني ، لأن قول القائل : فلان مقيم على باب من أبواب هذا الأمر ، وفلان مقيم على وجه من وجوه هذا الأمر ، وفلان مقيم على حرف من هذا الأمر — سواء . ألا ترى أن الله جلّ ثناؤه وصف قوماً عبده على وجه من وجوه العبادات ، فأخبر عنهم أنهم عبده على حرف فقال : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ [سورة الحج : ١١] ، يعني أنهم عبده على وجه الشك ، لا على اليقين والتسليم لأمره .

فكل ذلك رواية من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « نزل القرآن من سبعة أبواب » و « نزل على سبعة أحرف » سواء ، معناهما مؤتلف ، وتأويلهما غير مختلف في هذا الوجه .

ومعنى ذلك كله ، الخبر منه صلى الله عليه وسلم عما خصه الله به وأتمته ، من الفضيلة والكرامة التي لم يوتها أحداً في تنزيله :

وذلك أن كل كتاب تقدم كتابنا نزولاً على نبي من أنبياء الله صلوات الله وسلامه عليهم ، فإنما نزل بلسان واحد ، متى حوّل إلى غير اللسان الذي نزل به ، كان ذلك له ترجمة وتفسيراً<sup>(١)</sup> ، لا تلاوة له على ما أنزله الله .

وأنزل كتابنا بالسنن سبعة ، بأي تلك الألسن السبعة تلاه التالي ، كان له تألياً على ما أنزله الله لا مترجماً ولا مفسراً ، حتى يحوّل عن تلك الألسن السبعة إلى غيرها ، فيصير فاعل ذلك حيثنذ — إذا أصاب معناه — مترجماً له . كما كان التالي

٦٧ الماضي ، جملة رواية أخرى له ، قال : « ثم رواه عن أبي كريب . . . عن ابن مسعود ، من كلامه . وهو أشبه » .

(١) يستعمل الطبري « الترجمة » وما يشتق منها بمعنى البيان والتفسير والشرح ، لا بمعنى نقل الكلام من لسان إلى لسان يباينه . والترجمة التي يشير إليها هنا هي ما مضى في خبر الأحرف التي نزل بها القرآن من مثل قبلك « حلم » وأقبل « فإذا كان الكتاب الأول قد نزل وفيه ، « حلم » كان القارئ إذا قرأ « أقبل » ، وهي معناها ، مفسراً للكتاب لا تألياً له . انظر ما سيأتي : ٣٢ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٧٥ من مطبوعة بولاق .



لبعض الكتب التي أنزلها الله بلسان واحد - إذا تلاه بغير اللسان الذي نزل به - له مترجماً ، لا تالياً على ما أنزله الله به .

فذلك معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم : كان الكتاب الأول ، نزل على حرف واحد ، ونزل القرآن على سبعة أحرف .

وأما معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « إن الكتاب الأول نزل من باب واحد ، ونزل القرآن من سبعة أبواب » ، فإنه صلى الله عليه وسلم عني بقوله : « نزل الكتاب الأول من باب واحد » ، والله أعلم ، ما نزل من كتب الله على من أنزله من أنبيائه ، خالياً من الحدود والأحكام والحلال والحرام ، كزبور داود ، الذي إنما هو تذكير ومواعظ ، وإنجيل عيسى ، الذي هو تمجيدٌ ومحمد وحضٌ على الصفح والإعراض - دون غيرها من الأحكام والشرائع - وما أشبه ذلك من الكتب التي نزلت ببعض المعاني السبعة التي يحوى جميعها كتابنا ، الذي خصَّه الله به نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم وأُمَّته . فلم يكن المتعبدون بإقامته يحدون ليرضى الله تعالى ذكره مطلباً ينالون ٢٥/١ به الجنة ، ويسترجبون به منه القربة ، إلا من الوجه الواحد الذي أنزل به كتابهم ، وذلك هو الباب الواحد من أبواب الجنة الذي نزل منه ذلك الكتاب .

وخص الله نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم وأُمَّته ، بأن أنزل عليهم كتابه على أوجه سبعة من الوجوه التي ينالون بها رضوان الله ، ويدركون بها الفوز بالجنة ، إذا أقاموها<sup>(١)</sup> ، فكل وجه من أوجه السبعة باب من أبواب الجنة التي نزل منها القرآن . لأن التعامل بكل وجه من أوجه السبعة ، عامل في باب من أبواب الجنة ، وطالب من قبلة الفوز بها . والعمل بما أمر الله جل ذكره في كتابه ، باب من أبواب الجنة ، وترك ما نهى الله عنه فيه ؛ باب آخر ثانٍ من أبوابها ، وتحليل ما أحل الله فيه ، باب ثالث من أبوابها ، وتحريم ما حرم الله فيه ، باب رابع من أبوابها ،

(١) في المطبوعة : « فلكل وجه من أوجه السبعة باب من أبواب الجنة الذي نزل منه القرآن » . وهو تغير لا جلوى فيه .

والإيمانُ بِمَحْكَمِهِ الْمُبِينِ ، باب خامسٌ "مِنْ أَبْوَابِهَا" ، والتسليمُ لِمُتَشَابِهِهِ الَّذِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِهِ وَحَسَّبَ عِلْمَهُ عَنْ خَلْقِهِ وَالْإِقْرَارُ بِأَنْ كُلَّ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ رَبِّهِ ، باب سادسٌ "مِنْ أَبْوَابِهَا" ، والاعتبارُ بِأَمْنَالِهِ وَالْإِعْظَافُ بِعِظَاتِهِ ، باب سابعٌ مِنْ أَبْوَابِهَا . فجميع ما في القرآن — من حروفه السبعة ، وأبوابه السبعة التي نزل منها — جعله الله لعباده إلى رضوانه هادياً ، ولهم إلى الجنة قائداً . فذلك معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « نزل القرآن من سبعة أبواب الجنة » .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم في القرآن : « إن لكلَّ حرفٍ منه حدٌّ » ، يعني (١) لكل وجه من أوجه السبعة حدٌّ ، الله جل ثناؤه ، لا يجوز لأحد أن يتجاوزه . وقوله صلى الله عليه وسلم : « وإن لكل حرفٍ منها ظهراً وبطناً » ، فظهره : الظاهر في التلاوة ، وبطنه : ما بطن من تأويله (٢) .

وقوله : « وإن لكلَّ حدٍّ من ذلك مُطْلَعاً » ، فإنه يعني أن لكل حدٍّ من حدود الله التي حدّها فيه — من حلالٍ وحرامٍ ، وسائر شرائعه — مقداراً من ثواب الله وعقابه ، يُعَانِيهِ فِي الْآخِرَةِ ، وَيَطَّلِعُ عَلَيْهِ وَيَلَاقِيهِ فِي الْقِيَامَةِ . كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : « لو أنَّ لي ما في الأرض من صفراءٍ وبيضاءٍ لافتديتُ به من هَوْلِ الْمُطْلَعِ » ، يعني بذلك ما يَطَّلِعُ عَلَيْهِ وَيَهْبِجُهُ عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ .

(١) انظر ما مضى في خبر عبد الله بن مسعود . الحديث رقم : ١٠ والتعليق عليه .

(٢) الظاهر : هو ما تعرفه العرب من كلامها ، وما لا يعذر أحدٌ بجهلته من حلالٍ وحرامٍ . والباطن : هو التفسير الذي يعلمه العلماء بالاستنباط والنقح . ولم يرد الطبري ما تفعله طائفة الصوفية وأشباههم في التلعب بكتاب الله وسنة رسوله ، والعبث بدلالات ألفاظ القرآن ، وادعائهم أن لألفاظه « ظاهراً » هو الذي يعلمه علماء المسلمين ، و « باطناً » يعلمه أهل الحقيقة ، فيما يزعمون .

## ﴿ القول في الوجوه التي من قبلها يُوصل إلى معرفة تأويل القرآن ﴾

قال أبو جعفر : قد قلنا في الدلالة على أن القرآن كله عربي ، وأنه نزل باللسن بعض العرب دون ألسن جميعها ، وأن قراءة المسلمين اليوم — ومصاحفهم التي هي بين أظهرهم — ببعض الألسن التي نزل بها القرآن دون جميعها . وقلنا — في البيان عما يحويه القرآن من النور والبرهان ، والحكمة والتبيين<sup>(١)</sup> ، التي أودعها الله إياه : من أمره ونهيه ، وحلاله وحرامه ، ووعده ووعيده ، وعلمه ومتشابهه ، ولطائف حكمه — ما فيه الكفاية لمن وفق لفهمه .

ونحن قائلون في البيان عن وجوه مطالب تأويله :

قال الله جل ذكره وتقدس أسماءه ، لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [سورة النحل : ٤٤] ، وقال أيضاً جل ذكره : ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [سورة النحل : ٦٤] ، وقال : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ ، وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ، وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [سورة آل عمران : ٧] .

فقد تبين ببيان الله جل ذكره :

(١) في المطبوعة : « والبيان » .

أنّ ما أنزل الله من القرآن على نبيه صلى الله عليه وسلم ، ما لا يُوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم . وذلك تأويل جميع ما فيه : من وجوه أمره — واجبه وتدبيره وإرشاده — ، وصنوف نبيه ، ووظائف حقوقه وحدوده ، ومبالغ فرائضه ، ومقادير اللازم بعض خلقه لبعض ، وما أشبه ذلك من أحكام آية ، التي لم يُترك علمها إلا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لأُمَّته . وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه ، إلا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم له تأويله<sup>(١)</sup> ، بنص منه عليه ، أو بدلالة قد نصّبها ، دالّة أُمَّته على تأويله .

وأنّ منه مالا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار . وذلك ما فيه من الخبر عن آجال حادثة ، وأوقات آتية ، كوقت قيام الساعة ، والنفخ في الصور ، ونزول عيسى بن مريم ، وما أشبه ذلك : فإن تلك أوقات لا يعلم أحدٌ حدودها ، ولا يعرف أحدٌ من تأويلها إلا الخبر بأشراطها ، لاستئثار الله بعلم ذلك على خلقه . وبذلك أنزل ربنا بحكم كتابه<sup>(٢)</sup> ، فقال : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا ، قُلْ إِنَّمَا عَلَيْهَا بِنَاءٌ لِوَقْعَتِهَا إِلَّا هُوَ ، ثَقُلَتْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ، يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَافِيٌّ عَنْهَا ، قُلْ إِنَّمَا عَلَيْهَا بِنَاءٌ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف: ١٨٧] . وكان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم إذا ذكر شيئاً من ذلك ، لم يدلّ عليه إلا بأشراطه دون تحديده بوقته كالذي روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لأصحابه ، إذ ذكر الدجال : إن يخرج فيكم وأنا فيكم ، فأنّا حجيجه ، وإن يخرج بعدى ، فالله خليفتي عليكم<sup>(٣)</sup> ، وما أشبه

(١) في المطبوعة : « له بتأويله » .

(٢) في المطبوعة : « وكذلك أنزل ربنا في حكم كتابه » ، وهو تغيير وزيادة لغير فائدة .

(٣) قال ابن حجر في الفتح ١٣ : ٨٤ في شرح حديث ابن عمر الذي أخرجه البخاري ، وذكر الدجال فقال : « وما من نبي إلا أنذره قومه » ، قال : « في بعض طرقه : إن يخرج فيكم فأنّا حجيجه » . وهو إشارة إلى حديث النّوّاس بن سمعان ، مطولا ، في صحيح مسلم ٢ : ٣٧٦ ، وفيه : « إن يخرج وأنا فيكم فأنّا حجيجه دونكم ، وإن يخرج بغيري فأنّا حجيجه دونكم ، والله خليفتي عليكم » .

ذلك من الأخبار - التي يطول باستيعابها الكتاب - الدالة على أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن عنده علمٌ بأوقاتٍ شيء منه بمقادير السنين والأيام ، وأن الله جل ثناؤه إنما كان عرفه بحجته بأشراطه ، ووقته بأدلته .

وأن منه ما يعلم تأويله كلُّ ذى علم باللسان الذى نزل به القرآن . وذلك : إقامة لغريبه ، ومعرفةُ المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها ، والموصوفات بصفاتنا الخاصة دون ما سواها ، فإن ذلك لا يجمله أحدٌ منهم . وذلك كسامعٍ منهم لو سمع تالياً يتلو : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ، أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [سورة البقرة : ١١ ، ١٢] ، لم يجمل "أن" معنى الإفساد هو ما يبنى تركه مما هو مضرّة ، وأن الإصلاح هو ما يبنى فعله مما فعله مُنفعةٌ ، وإن جهل المعاني التي جعلها الله إفساداً ، والمعاني التي جعلها الله إصلاحاً . فالذى يعلمه ذو اللسان - الذى بلسانه نزل القرآن - من تأويل القرآن ، هو ما وصفتُ : من معرفة أعيان المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها ، والموصوفات بصفاتنا الخاصة ، دون الواجب من أحكامها وصفاتها وهيئاتها التي خص الله بعلمها نبيّه صلى الله عليه وسلم ، فلا يترك علمه إلا ببيانه ، دون ما استأثر الله بعلمه دون خلقه .

ومثل ما قلنا من ذلك روى الخبر عن ابن عباس :

٧١ - حدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا مؤمل ، قال : حدثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، قال : قال ابن عباس : التفسيرُ على أربعة أوجهٍ : وجهٌ تعرفه العربُ من كلامها ، وتفسير لا يُعَلَّر أحدٌ يجهلته ، وتفسير يعلمه العلماء ، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره .

قال أبو جعفر : وهذا الوجهُ الرابع الذى ذكره ابن عباس : من "أن" أحداً

لا يُعذر بجهالته ، معنى غيرُ الإبانة عن وجوه مطالب تأويله . وإنما هو خبرٌ عن أن من تأويله ما لا يجوز لأحد الجهل به . وقد روى بنحو ما قلنا في ذلك أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبرٌ في إسناده نظر .

٧٢ - حدثني يونس بن عبد الأعلى الصدّقي ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : سمعت عمرو بن الحارث يحدث ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، مولى أمّ هانئ ، عن عبد الله بن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أنزل القرآن على أربعة أحرفٍ : حلالٌ وحرامٌ لا يُعذر أحدٌ بالجهالة به ، وتفسيرٌ تفسره العرب ، وتفسيرٌ تفسره العلماء ، ومتشابهٌ لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره ، ومن ادّعى علمه سوى الله تعالى ذكره فهو كاذبٌ (١) .

---

(١) الحديث ٧٢ - إنما قال الطبري « فيه نظر » - : لأن الذي رواه هو الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس . وقد رد الطبري آنفاً خبراً روى بمثل هذا الإسناد فقال : إنه ليس من رواية من يجوز الاحتجاج بنقله . انظر ص : ٦٦ .

## ﴿ ذكر بعض الأخبار ﴾

﴿ التي رويت بالنهي عن القول في تأويل القرآن بالرأى ﴾ ٢٧/١

٧٣- حدثنا يحيى بن طلحة اليربوعي ، قال : حدثنا شريك ، عن عبد الأعلى ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار<sup>(١)</sup> .

٧٤- حدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا يحيى بن سعيد ، قال : حدثنا سفيان ، قال : حدثنا عبد الأعلى - هو ابن عامر الثعلبي - ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : من قال في القرآن برأيه - أو بما لا يعلم - فليتبوأ مقعده من النار .

٧٥- وحدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا محمد بن بشر ، وكبيصة ، عن سفيان ، عن عبد الأعلى ، قال : حدثنا سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله

---

(١) الأحاديث ٧٣-٧٦- تنور هذه الأحاديث كلها على عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، وقد تكلموا فيه . « قال أحمد : ضعيف الحديث . وقال أبو زرعة : ضعيف الحديث ، ربما رفع الحديث وربما وقفه . وقال ابن عدى : يحدث بأشياء لا يتابع عليها ، وقد حدث عنه الثقات . وقال يعقوب بن سفيان : في حديثه لين وهو ثقة . وقال الدارقطني : يعتبر به . وحسن له الترمذي ، وصح له الحاكم ، وهو من تساهله . وصحح الطبري حديثه في الكسوف » . تهذيب التهذيب ٦ : ٩٤-٩٥ . وقد روى أحمد هذا الحديث من طريق سفيان الثوري عن عبد الأعلى : ٢٠٦٩ ، ورواه أيضاً من طريق أبي عروبة عن عبد الأعلى رقم : ٣٠٢٥ ، بلفظ : « من كذب على القرآن بغير علم » . وقلنا في شرح المسند : « إسناده ضعيف لضعف عبد الأعلى الثعلبي » ورواه أحمد أيضاً من أوجه آخر ، كلها من رواية عبد الأعلى . وقال ابن كثير في التفسير ١ : ١١ : « هكذا أخرجه الترمذي والنسائي من طرق عن سفيان الثوري ، به . ورواه أبو داود عن مسدد عن أبي عروبة عن عبد الأعلى ، به ، مرفوعاً وقال الترمذي : هذا حديث حسن » . وأخشى أن يكون قول ابن جرير بعد : « وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا . . . » ، دالا على أنه يصحح حديثه هذا كما صحح حديثه في الكسوف .

صلى الله عليه وسلم : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار .

٧٦ — حدثنا محمد بن حميد ، قال : حدثنا الحكم بن بشير ، قال : حدثنا عمرو بن قيس السُّلَمي ، عن عبد الأعلى ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار .

٧٧ — حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا جرير ، عن ليث ، عن بكر ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس قال : من تكلم في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار .

٧٨ — وحدثني أبو السائب سلم بن جنادة السُّوَّائي ، قال : حدثنا حفص ابن غياث ، عن الحسن بن عبيد الله ، عن إبراهيم ، عن أبي معمر ، قال : قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : أيُّ أرضٍ تُقِلُّني ، وأيُّ سماءٍ تُظِلُّني ، إذا قلتُ في القرآن ما لا أعلم (١) !

٧٩ — حدثنا محمد بن المنثي ، قال : حدثنا ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن سليمان ، عن عبد الله بن مرة ، عن أبي معمر ، قال : قال أبو بكر الصديق : أيُّ أرضٍ تُقِلُّني ، وأيُّ سماءٍ تُظِلُّني ، إذا قلتُ في القرآن برأئي — أو : بما لا أعلم . قال أبو جعفر : وهذه الأخبار شاهدةٌ لنا على صحة ما قلنا : من أن ما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يُذكر علمه إلا بنص بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو بنصبه الدلالة عليه — فغير جائز لأحد القليل فيه برأيه . بل القائل في ذلك برأيه — وإن أصاب الحق فيه — فخطئ فيما كان من فعله ، بقبيله فيه برأيه ، لأن إصابته ليست لإصابة مؤقن أنه محق ، وإنما هو إصابة خارص وظان . والقائل

(١) انظر ٧٨ — في المخطوطة والمطبوعة : « سالم بن جنادة » ، وهو خطأ . وفي المخطوطة « أبي نعم » مكان « أبي معمر » ، وهو خطأ . وأبو معمر هو : عبد الله بن سحرة الأزدي ، تابعي ثقة ، أرسل الحديث عن أبي بكر . وإبراهيم الذي حدث عنه هو : إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي . وقوله « تقلى » : أي تحملى . أقل الشيء واستقله . رفقه وحمله . وانظر طرق هذا الخبر في تفسير ابن كثير ١ : ١٢ .



في دين الله بالظن" ، قائلٌ على الله ما لم يعلم . وقد حَرَّمَ الله جلَّ ثناؤه ذلك في كتابه على عباده ، فقال : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ - وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة الأعراف : ٣٣] . فالقائل في تأويل كتاب الله ، الذي لا يترك علمه إلا ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الذي جعل الله إليه بيانه — قائلٌ بما لا يعلمُ وإن وافق قيله ذلك في تأويله ، ما أراد الله به من معناه . لأن القائل فيه بغير علم ، قائلٌ على الله ما لا علم له به . وهذا هو معنى الخبر الذي : — ٨٠ — حدثنا به العباس بن عبد العظيم العمري ، قال : حدثنا حبان بن هلال ، قال : حدثنا سهيل أخو حزم ، قال : حدثنا أبو عمران الجوني<sup>(١)</sup> ، عن جندب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قال في القرآن برأيه فأصاب ، فقد أخطأ<sup>(٢)</sup> .

يعنى صلى الله عليه وسلم أنه أخطأ في فعله ، بقيله فيه برأيه ، وإن وافق قيله ذلك عين الصواب عند الله . لأن قيله فيه برأيه ، ليس بقيل عالم أن الذي قال فيه من قول حق وصواب . فهو قائل على الله ما لا يعلم ، ثم بفعله ما قد نهي عنه وحُظِر عليه .

(١) في المطبوعة «سهيل بن أبي حزم» ، وهو نفسه «سهيل أخو حزم» . وإنما قيل «سهيل أخو حزم» تمييزاً له بأخيه «حزم بن أبي حزم القطعي» ، إذ كان أوثق منه وأشهر . و «سهيل» هذا قال البخاري في التاريخ الكبير ٢ / ١٠٧ : «ليس بالقوي عندهم» ، وروى ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ١ / ٢٤٧ - ٢٤٨ عن أبيه ، قال : «سهيل بن أبي حزم : ليس بالقوي» ، يكتب حديثه ولا يحتج به ، وحزم أخوه أثقن منه . وفي المطبوعة أيضاً «أبو عمران الجوني» ، وهو خطأ ، وأبو عمران هو : عبد الملك بن حبيب الأزدي البصري .

(٢) الحديث ٨٠ — قال ابن كثير في التفسير ١ : ١١ - ١٢ ، ونقل الخبر عن الطبري : «وقد روى هذا الحديث أبو داود والترمذي والنسائي من حديث سهيل بن أبي حزم القطعي . وقال الترمذي : غريب . وقد تكلم بعض أهل العلم في سهيل» .

## ﴿ ذكر الأخبار التي رويت ﴾

﴿ في الحَضِّ على العلم بتفسير القرآن ، ومن كان يفسره من الصحابة ﴾

٨١- حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي ، قال سمعت أبي يقول : حدثنا الحسين بن واقد ، قال : حدثنا الأعمش ، عن شقيق ، عن ابن مسعود ، قال : كان الرجل مينا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن ، والعمل بهن<sup>(١)</sup> .

٢٨/١ ٨٢- حدثنا ابن حميد قال : حدثنا جرير ، عن عطاء ، عن أبي عبد الرحمن ، قال : حدثنا الذين كانوا يُقرئونا : أنهم كانوا يستقرئون من النبي صلى الله عليه وسلم ، فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلّفوها حتى يعملوا بما فيها من العمل ، فتعلمنا القرآن والعمل جميعاً<sup>(٢)</sup> .

٨٣- وحدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا جابر بن نوح ، قال : حدثنا الأعمش ، عن مسلم ، عن مسروق ، قال : قال عبد الله : والذي لا إله غيره ، ما نزلت آية في كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم نزلت ؟ وأين أنزلت ؟ ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تنالهُ المطايا لأتيته<sup>(٣)</sup> .

(١) الحديث ٨١- هذا إسناد صحيح . وهو موقوف على ابن مسعود ، ولكنه مرفوع معنى ، لأن ابن مسعود إنما تعلم القرآن من رسول الله صلى الله عليه وسلم . فهو يحكى ما كان في ذلك العهد النبوي المنبر .

(٢) الحديث ٨٢- هذا إسناد صحيح متصل . أبو عبد الرحمن : هو السلمي ، واسمه عبد الله ابن حبيب ، وهو من كبار التابعين . وقد صرح بأنه حدثه الذين كانوا يُقرئونه ، وأنهم « كانوا يستقرئون من النبي صلى الله عليه وسلم » ، فهم الصحابة . وإيهام الصحابي لا يضر ، بل يكون حديثه مستنداً متصلاً . (٣) الحديث ٨٣- أخرجه البخاري ، انظر فتح الباري ٩ : ٤٥ - ٤٦ ، ولفظه « تبلغه الإبل لركبت إليه » .

٨٤- وحديثي يحيى بن إبراهيم المسعودي، قال : حدثنا أبي ، عن أبيه ، عن جده ، عن الأعمش ، عن مسلم ، عن مسروق ، قال : كان عبدُ الله يقرأ علينا السُّورة ، ثم يحدثنا فيها ويفسرها عامَّةَ النهار <sup>(١)</sup>.

٨٥- حديثي أبو السائب سلم بن جُنادة <sup>(٢)</sup>، قال : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن شقيق ، قال : استعمل على ابن عباسٍ على الحج ، قال : فخطب الناسَ خطبةً لو سمعها الترك والرُّوم لأسلموا، ثم قرأ عليهم سورة النور ، فجعل يفسرها .

٨٦- وحديثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، قال : حدثنا سفيان ، عن الأعمش ، عن أبي وائل شقيق بن سلمة ، قال : قرأ ابنُ عباسٍ سورة البقرة ، فجعل يُفسرها ، فقال رجل : لو سمعتُ هذا الدليلُ لأسلمت <sup>(٣)</sup>.

٨٧- وحديثنا أبو كريب، قال : حدثنا أبو يمان : عن أشعث بن إسحق ، عن جعفر ، عن سعيان بن جبير ، قال : من قرأ القرآنَ ثم لم يُفسره ، كان كالأعمى أو كالأعرج <sup>(٤)</sup>.

(١) الحديث ٨٤- شيخ الطبري : هو يحيى بن إبراهيم بن محمد بن أبي عبيدة بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود . وترجم في التهذيب . وجده « محمد » ، وجد أبيه « أبو عبيدة » وأمه « عبد الملك بن معن » - مترجمان فيه أيضاً . ولم نجد ترجمة لأبيه « إبراهيم بن محمد » .

(٢) في المخطوط والمطبوع « سالم » ، وانظر ما سلف من : ٨٧ رقم : ١

(٣) الخبران ٨٥ - ٨٦ - ذكرهما الحافظ ابن حجر في الإصابة ٤ : ٩٣ : فذكر أولها « في رواية أبي العباس السراج من طريق أبي معاوية عن الأعمش . وذكر ثانيهما من رواية « يعقوب ابن سفيان عن قبيصة عن سفيان » ، وهو الثوري .

(٤) الأثران ٨٧ - أشعث بن إسحق بن سعد بن مالك بن عامر القمي : ثقة ، وثقه ابن معين وغيره . وله ترجمة في الكبير للبخاري ١ / ٢٨٤ ، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١ / ٢٦٩ . وشيخه « جعفر » : هو جعفر بن أبي المنيرة الخزازي القمي . وأما الراوي عن أشعث ، فقد ذكر هنا باسم « أبي يمان » ، و « أبو يمان » هو الحكم بن نافع ، وهو من هذه الطبقة ، ولكن لم يذكر أنه يروي عن « أشعث » . ولرايحه عندنا أن صحابه « حدثنا ابن يمان » . وابن يمان : هو يحيى بن يمان السجلي الكوفي ، وقد ذكر في الرواة عن أشعث ، وترجمه البخاري في الكبير ٤ / ٣١٣ وقال : « سمع سفيان الثوري وأشعث القمي » .

٨٨ - وحدثنا أبو كريب ، قال : ذكر أبو بكر بن عياش : الأعمش ، قال : قال أبو وائل : وثى ابن عباس الموسم ، فخطبهم ، فقرأ على المنبر سورة النور ، والله لو سمعها الترك لأسلموا . فقيل له : حدثنا به عن عاصم ؟ فسكت<sup>(١)</sup> .  
 ٨٩ - وحدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا ابن إدريس ، قال : سمعت الأعمش ، عن شقيق ، قال : شهدت ابن عباس ووثى الموسم ، فقرأ سورة النور على المنبر ، وفسرها ، لو سمعت الروم لأسلمت<sup>(٢)</sup> !

قال أبو جعفر : وفي حث الله عز وجل عباده على الاعتبار بما في آى القرآن من المواعظ والبيانات<sup>(٣)</sup> - بقوله جل ذكره لنبيه صلى الله عليه وسلم : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [سورة ص : ٢٩] وقوله : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ، قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴾ [سورة الزمر : ٢٧ ، ٢٨] وما أشبه ذلك من آى القرآن ، التى أمر الله عباده وحشهم فيها على الاعتبار بأمثال آى القرآن ، والاتعاظ بمواعظه - ما يدل على أن عليهم معرفة تأويل ما لم يحجب عنهم تأويله من آيه .

لأنه محال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له ولا يعقل تأويله : « اعتبر بما لافهم لك به ولا معرفة من القليل والبيان والكلام » - إلا على معنى الأمر بأن يفهمه ويفقهه ، ثم يتدبره ويعتبر به . فأما قبل ذلك ، فستحيل أمره بتدبره وهو بمعناه جاهل . كما يقال لبعض أصناف الأعم الذين لا يعقلون كلام العرب ولا يفهمونه ،

(١) الخبر ٨٨ - يريد : أن أبا بكر بن عياش قال : « الأعمش » ، ولم يقل : « حدثنا الأعمش » ولم يذكر من الذى حدثه . ففهم السامعون أنه دلس شيخه الذى رواه عنه عن الأعمش ، وظنوا أنه عاصم بن أبى النجود ، فقالوا له « حدثنا به عن عاصم » ، فأبى وسكت . فلعله سمعه من شيخ آخر ضعيف .

(٢) الخبر ٨٩ - ابن إدريس : هو عبد الله بن إدريس الأودى .

(٣) فى المطبوعة « المواعظ والبيانات » .

لو أنشيد قصيدة شعري من أشعار بعض العرب ذات أمثال ومواظ وحكم : « اعتبر بما فيها من الأمثال ، وادكر بما فيها من المواظ » — إلا بمعنى الأمر لها بفهم كلام العرب ومعرفته ، ثم الاعتبار بما نبهها عليه ما فيها من الحكم <sup>(١)</sup> . فأما وهي جاهلة بمعاني ما فيها من الكلام والمنطق ، فحال أمرها بما دلّت عليه معاني ما حوته من الأمثال والعبر . بل سواء أمرها بذلك وأمر بعض البهائم به ، إلا بعد العلم بمعاني المنطق والبيان الذي فيها .

فكذلك ما في آي كتاب الله من العبر والحكم والأمثال والمواظ ، لا يجوز أن يقال : « اعتبر بها » إلا لمن كان بمعاني بيانه عالماً ، وبكلام العرب عارفاً ، وإلا بمعنى الأمر — لمن كان بذلك منه جاهلاً — أن يعلم معاني كلام العرب ، ثم يتدبره بعد ، ويتعظ بحكمته وصنوف عيبره .

فإذ كان ذلك كذلك — وكان الله جل ثناؤه قد أمر عباده بتدبره وحشم على الاعتبار بأمثاله — كان معلوماً أنه لم يأمر بذلك من كان بما يدل عليه آية جاهلاً . ٢٩/١  
وإذ لم يميز أن يأمرهم بذلك إلا وهم بما يلزم عليه عالمون ، صح أنهم — بتأويل ما لم يحجب عنهم علمه من آية الذي استأثر الله بعلمه منه دون خلقه ، الذي قد قد منا صفتة آنفاً — عارفون . وإذ صحّ ذلك فسدّ قول من أنكر تفسير المفسرين — من كتاب الله وتنزيله — ما لم يحجب عن خلقه تأويله .

(١) في المخطوط والمطبوع : « نبه عليه » ، وهو لا يستقيم لاضطراب الضائير . وقد أعاد الطبري ضائير هذه الجملة مرة على « بعض » من قوله « بعض أصناف الأمم » فذكر وأفرد . وذلك قوله « أنشد ... واعتبر ... وادكر » . ثم أعاد التفسير في سائر الجمل على « أصناف الأمم ... » فأنت وجمع ، وذلك قوله « فبهما ... وهي جاهلة ... لمحال أمرها ... » .

## ﴿ ذكر الأخبار ﴾

### ﴿ التي غلطَ في تأويلها منكرو القول في تأويل القرآن ﴾

فإن قال لنا قائل : فما أنت قائلٌ فيما —

٩٠ — جلدتكم به العباس بن عبد العظيم ، قال : حدثنا محمد بن خالد ابن عثمة ، قال : حدثني جعفر بن محمد الزبيرى ، قال : حدثني هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يُفسر شيئاً من القرآن إلا آياً بعددٍ ، علمهن إياه جبريلُ .

٩١ — حدثنا أبو بكر محمد بن يزيد الطرسوسى ، قال : أخبرنا مَعْنُ ، عن جعفر بن خالد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم يفسر شيئاً من القرآن ، إلا آياً بعددٍ ، علمهن إياه جبريل عليه السلام (١) .

(١) الحديث ٩٠ ، ٩١ — هو بإسنادين ، ونقلهما ابن كثير في التفسير ١ : ١٤ — ١٥ عن الطبرى ، وقال : « حديث منكر غريب . وجعفر هذا : هو ابن محمد بن خالد بن الزبير المولى القرشى الزبيرى ، قال البخارى : لا يتابع في حديثه . وقال الحافظ أبو الفتح الأزدى : منكر الحديث . وذكره الهيثمى في مجمع الزوائد ٦ : ٣٠٣ ، وقال : « رواه أبو يعلى ، والبخاري بنحوه . وفيه راو لم يتحرر اسمه عند واحد منهما ، وبقيّة رجاله رجال الصحيح . أما البخاري فقال : عن صفصأ بن عبد الله عن هشام بن عروة . وقال أبو يعلى : عن فلان بن محمد بن خالد عن هشام . أما ما ذكر عن البخاري ، فإنه لم يقع له الراوى بنسبه ، ووقع له باسم « حفص » فظنه « ابن عبد الله » ، ولعله تصحّف عليه في نسخته عن « جعفر » أو تصحّف من التامخين ، فظنه « جعفر بن عبد الله بن زيد بن أسلم » . و« جعفر ابن عبد الله » هذا : مترجم في التهذيب ، وذكر أنه وقع اسمه في بعض نسخ مسند مالك للتأني « حفص ابن عبد الله » . وأما ما كان فقد بان خطأ البخاري في ظنه ، وأن الراوى هو « جعفر بن محمد بن خالد الزبيرى » .

و « جعفر الزبيرى » ، راوى هذا الحديث : ذكر في الإسناد الثاني منسوباً إلى جده ، وهو جعفر ابن محمد بن خالد ، كما بيته ابن كثير ، وكما ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتمديد ١ / ١ : ١٨٧ — ٤٨٨ ، وابن حجر في لسان الميزان ٢ : ١٢٤ . وترجمه البخارى في الكبير ١ / ٢ : ١٨٩

٩٢- وحدثنا أحمد بن عبدة الضبي ، قال : حدثنا حماد بن زيد ، قال : حدثنا عبيد الله بن عمر ، قال : لقد أدركت فقهاء المدينة ، وإنهم ليغلظون القول في التفسير<sup>(١)</sup> ، منهم : سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، ونافع .

٩٣- وحدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا بشر بن عمر ، قال : حدثنا مالك بن أنس ، عن يحيى بن سعيد ، قال : سمعت رجلاً يسأل سعيد بن المسيب عن آية من القرآن ، فقال : لا أقول في القرآن شيئاً .

٩٤- حدثنا يونس ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال : أخبرني مالك ، عن يحيى بن سعيد ، عن سعيد بن المسيب : أنه كان إذا سُئل عن تفسير آية من القرآن ، قال : أنا لا أقول في القرآن شيئاً .

---

منسوباً إليه ، ثم قال : « قال لي خالد بن مخلد : حدثنا جعفر بن محمد بن خالد بن الزبير بن العوام ... وقال ممن : عن جعفر بن خالد » .

والراجع على أنه « جعفر بن محمد بن خالد » ، لما ذكرنا ، ولأن ابن سعد ترجم إليه « خالد ابن الزبير » ٥ : ١٣٧ ، وذكر أولاده ، وفهم « محمد الأكبر » و « محمد الأصغر » ، ولم يذكر أن له ولداً اسمه « جعفر » .

وسأقي أن يمل الطبري نفسه هذين الإسنادين بأن جعفرًا راوياً « عن لا يعرف في أهل الآثار » . ص : ٨٩ وقد نقل ابن كثير أن البخاري قال فيه : « لا يتابع في حديثه » ، وكذلك نقل الذهبي عنه في الميزان ، وتبعه ابن حجر في لسان الميزان . ولكن البخاري ترجم له في التاريخ الكبير ، فلم يقل شيئاً من هذا ولم يذكر فيه جرحاً ، وكذلك ابن أبي حاتم لم يذكر فيه جرحاً ، ولم يذكره البخاري ولا النسائي في الضعفاء . ونقل ابن حجر أن ابن حبان ذكره في الثقات . وأن يذكره البخاري في التاريخ دون جرح أمارة وثوقه عنده . وهذا كافيان في الاحتجاج بروايته . ولئن لم يعرفه الطبري في أهل الآثار لقد عرفه غيره .

وفي الإسناد الأول من هذين « محمد بن خالد ابن عثمة » ، وقد ترجمه البخاري في الكبير ١/ ٧٣ - ٧٤ ، وقال : « محمد بن خالد ، ويقال : ابن عثمة ، وعثمة أمه » ، ونحو ذلك في الجرح والتعديل ٣/ ٢ : ٢٤٣ ، فينبغي أن ترسم « ابن » بالألف ، وهي مرقوعة تباعاً لرفع « محمد » وأمه « عثمة » بفتح العين المهملة وسكون اللام المثناة . ومحمد بن خالد هذا : ثقة .

وقوله في الراويين « إلا آياً يمدد » غيره مصححو المطبوعة « آياً تمد » . وفعلوا ذلك في حيث كرو لفظ الحديث بمد .

(١) في المطبوعة : « ليغلظون القول » ، وهما سواء .

٩٥ - حدثنا يونس ، قال : أخبرنا ابن وهب ، قال : سمعت الليث يحدث ، عن يحيى بن سعيد ، عن ابن المسيب : أنه كان لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن<sup>(١)</sup> .

٩٦ - حدثنا ابن حميد ، قال : حدثنا حكام ، قال : حدثنا سفيان ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، قال : سألت عبيدة السلماني عن آية ، قال : عليك بالسداد ، فقد ذهب الذين علموا فيم أنزل القرآن .

٩٧ - حدثني يعقوب ، قال : حدثنا ابن عُليّة ، عن أيوب وابن عون ، عن محمد ، قال : سألت عبيدة عن آية من القرآن فقال : ذهب الذين كانوا يعلمون فيم أنزل القرآن ، اتق الله وعليك بالسداد .

٩٨ - حدثني يعقوب ، قال : حدثنا ابن عليّة ، عن أيوب ، عن ابن أبي مُليكة : أن ابن عباس سئل عن آية لو سئل عنها بعضهم لقال فيها ، فأبى أن يقول فيها .

٩٩ - حدثني يعقوب ، قال : حدثنا ابن عليّة ، عن مهدي بن ميمون ، عن الوليد بن مسلم ، قال : جاء طلحة بن حبيب إلى جنذب بن عبد الله ، فسأله عن آية من القرآن ، فقال له : أخرج عليك إن كنت مسلماً ، لما قلت عني - أو قال : أن تجالسني .

١٠٠ - حدثني عباس بن الوليد ، قال : أخبرني أبي ، قال : حدثنا عبد الله ابن شوذب ، قال : حدثني يزيد بن أبي يزيد ، قال : كنا نسأل سعيد بن المسيب عن الحلال والحرام ، وكان أعلم الناس ، فإذا سألناه عن تفسير آية من القرآن سكّت كأن لم يسمع .

١٠١ - حدثنا محمد بن المنثري ، قال : حدثنا محمد بن جعفر ، قال : أخبرنا شعبة ، عن عمرو بن مرة ، قال : سألت رجل<sup>٢</sup> سعيد بن المسيب عن آية من القرآن ،

(١) في المخطوطة : « إلا في المعلوم من التفسير » ، والمثنى قريب .



فقال : لا تسألني عن القرآن ، وسئل من يزعم أنه لا يخفى عليه شيء منه - يعني حكمة .

١٠٢ - وحديثنا ابن المني ، قال : حدثنا سعيد بن عامر ، عن شعبة ، عن عبد الله بن أبي السَّكَّر ، قال : قال الشعبي : والله ما من آية إلا قد سألتُ عنها ، ولكنها الروايةُ عن الله <sup>(١)</sup> .

١٠٣ - حدثني يعقوب بن إبراهيم ، قال : حدثنا ابن علي ، عن صالح - يعني ابن مسلم - قال : حدثني رجل ، عن الشعبي ، قال : ثلاثٌ لا أقول فيهن حتى أموت : القرآن ، والروح ، والرأى <sup>(٢)</sup> .

٣٠/١

وما أشبه ذلك من الأخبار ؟ <sup>(٣)</sup>

قيل له : أما الخبر الذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يكن يفسر من القرآن شيئاً إلا آياً بعددٍ ، فإن ذلك مصحح ما قلنا من القول في الباب الماضي قبلاً ، وهو : أن من تأويل القرآن ما لا يلزمك علمه إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم . وذلك تفصيلٌ مجمل ما في آية من أمر الله ونهيهِ <sup>(٤)</sup> ، وحلاله وحرامه ، وحلوده وفرائضه ، وسائر معاني شرائع دينه ، الذي هو مجملٌ في ظاهر الترتيل ، وبالعباد إلى تفسيره الحاجة - لا يلزمك علمُ تأويله إلا ببيان من عند الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما أشبه ذلك مما تحويه آيُ القرآن ، من سائر حكمه الذي جعلَ الله بيانه لخلقه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلا يعلم أحدٌ من خلق الله تأويل ذلك إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولا يعلمه رسول الله

(١) الأخبار السالفة جميعاً نقلها ابن كثير عن الطبري في تفسيره ١ : ١٣ - ١٤ .

(٢) الأثر ١٠٢ - صالح بن مسلم : هو البكري ، وهو ثقة من الطبقة العليا ، كما قال يحيى بن سعيد القطان ، فيما نقل ابن حاتم في المخرج والتعديل ٢ / ١ : ٤١٣ . وترجمه البخاري في الكبير أيضاً ٢ / ٢ : ٢٩١ . وهو من الرواة عن الشعبي ، ولكنه روى عنه هنا بالواسطة . وستأتي رواية له عن الشعبي رقم ١١٤ .

(٣) هذا آخر السؤال الذي بدأ منه ص : ٨٤ .

(٤) في المطبوعة « وذلك يفصل » . والإشارة في قوله « وذلك » إلى بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم .

صلى الله عليه وسلم إلا بتعليم الله إياه ذلك بوحيه إليه ، إما مع جبريل ، أو مع من شاء من رُسله إليه . فذلك هو الآي التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسرها لأصحابه بتعليم جبريل إياه ، وهنَّ لاشك آي ذوات عدد .

ومن آي القرآن ما قد ذكرنا أن الله جل ثناؤه استأثر بعلم تأويله ، فلم يُطلع على علمه ملكاً مقرباً ولا نبياً مرسلًا ، ولكنهم يؤمنون بأنه من عنده ، وأنه لا يعلم تأويله إلا الله .

فأما ما لا بُدَّ للعباد من علم تأويله ، فقد بين لهم نبيهم صلى الله عليه وسلم ببيان الله ذلك له بوحيه مع جبريل . وذلك هو المعنى الذى أمره الله ببيانه لم فقال له جل ذكره : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [سورة النحل : ٤٤] .

ولو كان تأويل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم — أنه كان لا يفسر من القرآن شيئاً إلا آياً بعدد — هو ما يسبق إليه أوهام أهل الغباء ، من أنه لم يكن يفسر من القرآن إلا القليل من آيه واليسير من حروفه ، كان إنما أنزل إليه صلى الله عليه وسلم الذكر ليترك للناس بيان ما أنزل إليهم ، لا ليبين لهم ما أنزل إليهم . وفى أمر الله جل ثناؤه نبيه صلى الله عليه وسلم ببلاغ ما أنزل إليه ، وإعلامه إياه أنه إنما نزل إليه ما أنزل ليبين للناس ما أنزل إليهم ، وقيام الحجة على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغ وأدّى ما أمره الله ببلاغه وأدائه على ما أمره به ، وصحة الخبر عن عبد الله بن مسعود بقبيله <sup>(١)</sup> : كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعلم معانيهن والعمل بهن <sup>(٢)</sup> — ما ينبيء عن جهل من ظنَّ أو توهم أن معنى الخبر الذى ذكرنا عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه لم يكن

(١) فى المطبوعة « قد بلغ فأدى . . . » و « لقبيله » .

(٢) سياق عبارته من أول هذه الفقرة هو : « وفى أمر الله جل ثناؤه . . . وفى قيام الحجة . . . »

وفى صحة الخبر . . . ما ينبيء . . . »

يفسر من القرآن شيئاً إلا آياً بعددٍ ، هو أنه لم يكن يبين لأمته من تأويله إلا اليسير القليل منه .

هذا مع ما في الخبر الذي رُوي عن عائشة من العلة التي في إسنادها ، التي لا يجوز معها الاحتجاجُ به لأحدٍ ممن علم صحيحَ سندِ الآثارِ وفاسدَها في الدين . لأنَّ راويه ممن لا يُعرف في أهل الآثار ، وهو : جعفر بن محمد الزبيرى .

وأما الأخبارُ التي ذكرناها عن ذكرناها عنه من التابعين ، بإحجامه عن التأويل ، فإنَّ فعلَ من فعل ذلك منهم ، كفعل من أحجم منهم عن الفتيا في النوازل والحوادث ، مع إقراره بأنَّ الله جل ثناؤه لم يقبض نبيه إليه ، إلا بعد إكمال الدين به لعباده ، وعلمه بأنَّ الله في كل نازلة وحادثةٍ حكماً موجوداً بنصٍّ أو دلالة . فلم يكن لإحجامه عن القول في ذلك إحجاماً جاحداً أن يكون الله فيه حكمٌ موجود بين أظهرِ عباده ، ولكن إحجاماً خائفاً أن لا يبلغ في اجتهاده ما كلَّف الله العلماء من عباده فيه .

فكذلك معنى إحجام من أحجم عن القيل في تأويل القرآن وتفسيره من العلماء السلف ، إنما كان لإحجامه عنه حيناً أن لا يبلغ أداء ما كلَّف من إصابة صواب القول فيه ، لا على أن تأويل ذلك محجوبٌ عن علماء الأمة ، غير موجود بين أظهرهم .

## ﴿ ذكر الأخبار ﴾

٣١/١ ﴿ عن بعض السلف فيمن كان من قدماء المفسرين محموداً علمه بالتفسير ﴾

﴿ ومن كان منهم مذموماً علمه به ﴾

- ١٠٤ — حدثنا محمد بن بشار، قال : حدثنا وكيع ، قال : حدثنا سفيان ، عن سليمان ، عن مسلم ، قال : قال عبد الله : نعم تَرْجَمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ .
- ١٠٥ — حدثني يحيى بن داود الواسطي ، قال : حدثنا إسحق الأزرق ، عن سفيان ، عن الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عبد الله بن مسعود ، قال : نعم تَرْجَمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ .
- ١٠٦ — وحدثني محمد بن بشار ، قال : حدثنا جعفر بن عون ، قال : حدثنا الأعمش ، عن أبي الضحى ، عن مسروق عن عبد الله ، بنحوه .
- ١٠٧ — حدثنا أبو كريب قال : حدثنا طلق بن غنام ، عن عثمان المكي ، عن ابن أبي مأيكة قال : رأيت مجاهداً يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ، ومعه ألواحُه ، فيقول له ابن عباس : « اكتب » ، قال : حتى سأله عن التفسير كله <sup>(١)</sup> .
- ١٠٨ — حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا الحارثي ، ويونس بن بكير قالوا : حدثنا محمد بن إسحق ، عن أبان بن صالح ، عن مجاهد ، قال : عرضتُ المصحفَ على ابن عباس ثلاثَ عَرَضَاتٍ ، من فاتحته إلى خاتمته ، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها .

(١) الخبر ١٠٧ - في المطبوعة : « ومع الواحد » وهو تصحيف . وقد نقله ابن كثير في التفسير ١ : ١٠ .

١٠٩ - وحديثي عبيد الله بن يوسف الحبشيري، عن أبي بكر الحنفي، قال : سمعت صفيان الثوري يقول : إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به .

١١٠ - وحديثنا محمد بن المثني ، قال : حدثنا سليمان أبو داود ، عن شعبة ، عن عبد الملك بن ميسرة ، قال : لم يلق الضحاك ابن عباس ، وإنما لقي سعيد ابن جبير بالرّي ، وأخذ عنه التفسير .

١١١ - حدثنا ابن المثني ، قال : حدثنا أبو داود ، عن شعبة ، عن مشاش ، قال : قلت للضحك : سمعت من ابن عباس شيئاً ؟ قال : لا .

١١٢ - حدثنا أبو كريب ، قال : حدثنا ابن إدريس ، قال حدثنا زكريا ، قال : كان الشعبي يمرّ بأبي صالح باذان ، فيأخذ بأذنه فيعركها ويقول : تُفسّر القرآن وأنت لا تقرأ القرآن (١)

١١٣ - حدثني عبد الله بن أحمد بن شبيب ، قال : حدثنا علي بن الحسين ابن واقد ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثنا الأعمش ، قال : حدثني سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : ﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ ﴾ [سورة غافر : ٢٠] قال : قادر على أن يميز بالحسنة الحسنة (٢) ، وبالسّيئة السيئة ﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [سورة غافر : ٢٠] ، قال الحسين : فقلت للأعمش : حدثني به الكلبي ، إلا أنه قال : إنّ الله قادر أن يميز بالسّيئة السيئة وبالحسنة عسراً ، فقال الأعمش : لو أن الذي عند الكلبي عندي ما خرج مني إلا بخفير (٣) .

(١) الأثر ١١٢ - أبو صالح باذان ، ويقال « باذام » : هو مول أم هانئ بنت أبي طالب ، وهو تابعي ثقة ، ومن تكلم فيه فأما تكلم لكثرة كلامه في التفسير ، وفي رواية الكلبي عنه . انظر شرح المسند في الحديث ٢٠٣٠ ، وهذا الخبر الذي هنا نقله ابن حجر في التهذيب في ترجمته ١ : ١٧٧ عن زكريا ، وهو ابن أبي زائدة . وعرك الأديم والأذن : أخذها بين يديه أو إصبعيه ودلكهما دلكاً شديداً .

(٢) في المخطوطة : « قادر على أن لا يميز » وهو خطأ .

(٣) الخبر ١١٣ - يأتي هذا الخبر في تفسير سورة غافر : ٢٠ . ونصه هناك : « ما خرج مني إلا بخفير » ، والذي كان هنا في المطبوعة « ما خرج مني بخفير » ، والصواب ما أثبتناه . و « الخفير » :

١١٤ - حدثني سليمان عبد الجبار ، قال : حدثنا علي بن حكيم الأودي ، قال : حدثنا عبد الله بن بكير ، عن صالح بن مسلم ، قال : مرّ الشعبي على السدّي وهو يفسر ، فقال : لأنّ يُضرب على استكّ بالطبل ، خيرٌ لك من مجلسك هذا<sup>(١)</sup> .

١١٥ - حدثني سليمان بن عبد الجبار ، قال : حدثني علي بن حكيم ، قال : حدثنا شريك ، عن مسلم بن عبد الرحمن النخعي ، قال : كنت مع إبراهيم ، فرأى السدّي ، فقال : أمّا إنه يُفسّر تفسير القوم .

١١٦ - حدثنا ابن البرقي ، قال : حدثنا عمرو بن أبي سلمة ، قال : سمعتُ سعيد بن بشير ، يقول عن قتادة ، قال : ما أرى أحداً يجري مع الكلبيّ في التفسير في حِثان .

قال أبو جعفر : قد قلنا فيما مضى من كتابنا هذا في وجوه تأويل القرآن ، وأن تأويل جميع القرآن على أوجهٍ ثلاثة :

أحدها لا سبيل إلى الوصول إليه ، وهو الذي استأثر الله بعلمه ، وحسبَ علمه عن جميع خلقه ، وهو أوقاتُ ما كانَ من آجال الأمور الحادثة ، التي أخبر الله في كتابه أنها كائنة ، مثل : وقت قيام الساعة ، ووقت نزول عيسى بن مريم ، ووقت طلوع الشمس من مغربها ، والنفخ في الصور ، وما أشبه ذلك .

والوجه الثاني : ما خصّ الله بعلم تأويله نبيّه صلى الله عليه وسلم دون سائر أمته ، وهو ما فيه مما بعباده إلى علم تأويله الحاجة ، فلا سبيل لهم إلى علم ذلك إلا ببيان الرسول صلى الله عليه وسلم لهم تأويله .

والثالث منها : ما كان علمه عند أهل اللسان الذي نزل به القرآن ، وذلك

يجبر القوم الذي يكرهون في ضيائه ما داموا في بلاده . وراى هذا الخبر - على بن الحسين بن راقه : ضعفه أبو حاتم ، وقال البخاري : « كنت أمر عليه طرق النهار ، ولم أكتب عنه » . وأبوه حسين بن واقد : ثقة .

(١) الأثر ١١٤ - صالح بن مسلم : مضت ترجمته في الحديث ١٠٣ .

علم تأويل عربيته وإعرابه ، لا يُوصَل إلى علم ذلك إلا من قبلكم .  
 ٣٢/١ فإذا كان ذلك كذلك ، فأحقُّ المفسرين بإصابة الحق - في تأويل القرآن -  
 الذى إلى علم تأويله للعباد السبيلُ - أوضحهم حجة فيما تأوّل وفسّر ،  
 مما كان تأويله إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دون سائر أئمة<sup>(١)</sup> من أخبار رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم الثابتة عنه : إمّا من جهة النقل المستفيض ، فيما وُجِدَ فيه  
 من ذلك عنه النقلُ المستفيض ، وإمّا من جهة نقل العدول الأثبات ، فيما لم يكن  
 فيه عنه النقلُ المستفيض ، أو من جهة<sup>(٢)</sup> الدلالة المنصوبة على صحته ؛ وأصحهم  
 برهاناً<sup>(٣)</sup> - فيما ترجم وبين من ذلك - ممّا كان مُدرَكاً علمه من جهة اللسان :<sup>(٤)</sup>  
 إمّا بالشواهد من أشعارهم السائرة ، وإمّا من منطقهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة ،  
 كائناً من كان ذلك المتأوّل والمفسّر ، بعد أن لا يكون خارجاً تأويله وتفسيره ماتاً أوّل  
 وفسر من ذلك ، عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة ، والخلف من التابعين  
 وعلماء الأمة .

(١) سياق عبارته « أوضحهم حجة . . . من أخبار رسول الله . . . » وما بينهما فصل .

(٢) كل ما جاء في هذه العبارة من قوله « جهة » فكانه في المطبوعة « وجه » .

(٣) في المطبوعة : « وأوضحهم برهاناً » ، وليست بشيء . وقوله : « وأصحهم برهاناً » معطوف على  
 قوله آنفاً « أوضحهم حجة » .

(٤) ترجم : فسر وبين ، كما مضى آنفاً في ص : ٧٠ رقم ١ .

## ﴿ القول في تأويل أسماء القرآن وسوره وآيه ﴾

قال أبو جعفر : إن الله تعالى ذكره سَمَّى تنزيله الذي أنزله على عبده محمد صلى الله عليه وسلم أسماء أربعة :

منهن : « القرآن » ، فقال في تسميته إياه بذلك في تنزيله : ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ [سورة يوسف : ٣] ، وقال : ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَقُصُّ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [سورة النمل : ٧٦] .

ومنهن : « الفرقان » ، قال جل ثناؤه في وحيه إلى نبيه صلى الله عليه وسلم يُسَمِّيه بذلك : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [سورة الفرقان : ١] .

ومنهن : « الكتاب » : قال تبارك اسمه في تسميته إياه به : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ، قَيِّمًا ﴾ [سورة الكهف : ١] .  
ومنهن : « الذكر » ، قال تعالى ذكره في تسميته إياه به : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [سورة الحجر : ٩] .

ولكل اسم من أسمائه الأربعة في كلام العرب ، معنى ووجهٌ غيرُ معنى الآخر ووجهه .

• • •

فأما « القرآن » ، فإن المفسرين اختلفوا في تأويله . والواجبُ أن يكون تأويله على قول ابن عباس : من التلاوة والقراءة ، وأن يكون مصدراً من قول القائل :



قرأت ، كقولك « الحُسران » من « خسرت » ، و « الغُفران » من « غفر الله لك » ، و « الكُفران » من « كفرتك » ، « والفرقان » من « فَرَّقَ الله بين الحق والباطل » .

١١٧ - وذلك أن يحيى بن عثمان بن صالح السهمي حدثني ، قال : حدثنا عبد الله بن صالح ، قال : حدثني معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس في قوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ ﴾ ، يقول : بيناه ، ﴿ فَأَتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ [سورة القيامة : ١٨] يقول : اعمل به <sup>(١)</sup> .

ومعنى قول ابن عباس هذا : فإذا بيناه بالقراءة ، فاعمل بما بيناه لك بالقراءة .  
ومما يوضح صحة ما قلنا في تأويل حديث ابن عباس هذا ، ما :-

١١٨ - حدثني به محمد بن سعد ، قال : حدثني أبي ، قال : حدثني عمي ، قال : حدثني أبي ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عباس : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ [سورة القيامة : ١٧] قال : أن نُقرئك فلا تنسى ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ ﴾ عليك ﴿ فَأَتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ يقول : إذا تلى عليك فاتَّبِعْ ما فيه <sup>(٢)</sup> .

قال أبو جعفر : فقد صرح هذا الخبر عن ابن عباس : أن معنى « القرآن » عنده القراءة ، فإنه مصدر من قول القائل : قرأتُ ، على ما بيناه .

وأما على قول قتادة ، فإن الواجب أن يكون مصدراً ، من قول القائل : قرأتُ الشيء ، إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض ، كقولك : « ما قرأتُ هذه الناقة مسكًى قط » <sup>(٣)</sup> ، تريد بذلك أنها لم تَضْمَمْ رحماً على ولد ، كما قال عمرو بن كلثوم التغلبي :

(١) الأثر ١١٧ - سيأتي في تفسير سورة القيامة : ١٧ - ١٨ ، وفي إسناده هناك خطأ ، ذلك أنه قال : « حدثنا علي قال حدثنا أبو صالح . . . » وصوابه : « حدثنا يحيى قال حدثنا أبو صالح » . وأبو صالح هو : عبد الله بن صالح الميمني في إسناده هنا .

(٢) الأثر ١١٨ - سيأتي أيضاً في تفسير هذه الآية من سورة القيامة .

(٣) البطل : الجِلْدَةُ الرقيقة التي يكون الولد في بطن أمه ملفوفاً فيها ، وهو في اللهاة والإبل : للسل ، وفي الناس : المشيمة .

تُرِيكَ - إِذَا دَخَلْتَ عَلَى خَلَاءٍ ، وَقَدْ أَمِنْتَ عُيُونَ الْكَاشِحِينَ<sup>(١)</sup>

ذِرَاعِي عَيْطَلٍ ، أَدْمَاءٌ ، بَكْرٌ ، هِجَانِ اللَّوْنِ ، لَمْ تَقْرَأْ جَنِينًا<sup>(٢)</sup>

يعنى بقوله : « لم تقرأ جنيناً » ، لم تضممُ رحماً على ولد .

١١٩ - وذلك أن بشر بن معاذ العقدي حدثنا قال : حدثنا يزيد بن ٣٣/١

زُرَيْع قال : حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ ، يقول : حفظه وتأليفه ، ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ اتَّبِعْ حلاله ، واجتنب حرامه .

١٢٠ - حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ، قال : حدثنا محمد بن ثور ،

قال : حدثنا معمر ، عن قتادة بمثله .<sup>(٣)</sup>

فرأى قتادة أن تأويل « القرآن » : التأليفُ .

قال أبو جعفر : ولكلا القولين - أعنى قول ابن عباس وقول قتادة - اللذين حكبناهما وجهٌ صحيح في كلام العرب . غير أن أولى قوليهما بتأويل قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ، قول ابن عباس . لأن الله جل ثناؤه أمر نبيه في غير آيةٍ من تنزيله باتباع ما أوحى إليه ، ولم يرخّص له في ترك اتباع شيء من أمره إلى وقت تأليفه القرآن له . فكل ذلك قوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ ، نظير سائر ما في آي القرآن التي أمره الله فيها باتباع ما أوحى إليه في تنزيله .

(١) من مطلقته المشهورة . والتفسير في قوله : « تريك » إل أم عمرو صاحبه . والكاشح : العدو المفسر المداوة ، المعرض عنك بكشفه . وقوله : « على خلاء » ، أى على غرة وهي غالية متبذلة .

(٢) العيطل : الناقة الطويلة العنق في حسن منظر ومن . والأدماء : البيضاء مع سواد المقلتين ، وخير الإبل الأدم ، والعرب تقول : « قرّيش الإبل آدمها وصهبها » ، يمتنون أنها في الإبل كقرّيش في الناس فضلا . ووصفها بأنها بكر ، لأن ذلك أحسن لها ، وهي في عهدا ذلك ألين وأمن . وهيجان اللون : بيضاء كريمة . وسيأتى هذا البيت الثاني في تفسير الطبري ٢٩ : ١١٨ « بولاق » .

(٣) الأثر ١١٩ ، ١٢٠ - سيأتى بإسناده في تفسير سورة التوبة .

ولو وجب أن يكون معنى قوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ ، فإذا ألقناه فاتبع ما ألقنا لك فيه — لوجب أن لا يكون كان لزمه فرض ﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ولا فرض ﴿ يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ، قُمْ فَأَنْذِرْ ﴾ [سورة المدثر : ١ ، ٢] قبل أن يؤلف إلى ذلك غيره من القرآن . وذلك ، إن قاله قائل ، خروج من قول أهل الملة .

وإذ صح أن حكم كل آية من آي القرآن كان لازماً للنبي صلى الله عليه وسلم اتباعه والعمل به ، مؤلفة كانت إلى غيرها أو غير مؤلفة — صح ما قال ابن عباس في تأويل قوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ ، أنه يعنى به : فإذا بيناه لك بقراءتنا ، فاتبع ما بيناه لك بقراءتنا — دون قول من قال : معناه ، فإذا ألقناه فاتبع ما ألقناه .

وقد قيل إن قول الشاعر :

ضَحَوًا بِأَسْمَطَ عَنْوَانُ الشُّجُودِ بِهِ يُقَطِّعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا<sup>(١)</sup>  
يعنى به قائله : تسبيحاً وقراءةً .

فإن قال قائل : وكيف يجوز أن يسمى « قرآنًا » بمعنى القراءة ، وإنما هو

مقروء ؟

قيل : كما جاز أن يسمى المكتوب « كتاباً » ، بمعنى : كتاب الكاتب ، كما قال الشاعر في صفة كتاب طلاق كتبه لامرأته :

تُوِّمِّلُ رَجْعَةً مِنِّي ، وفيها كتابٌ مثل ما لصيق الفراء<sup>(٢)</sup>

(١) البيت لحسان بن ثابت ، ديوانه : ٤١٠ ، وضحي : ذبح شاته ضحى النحر ، وهي الأنسية . واستعاره حسان لمقتل عثمان في ذى الحجة سنة ٣٥ ، رضى الله عنهما . والعنوان : الأثر الذى يظهر فتستدل به على الشيء .

(٢) لم أجده هذا البيت في شيء من المراجع التى بين يدي . وتنصب « مثل » على أنه بيان لحال المفعول المطلق المخطف ، وتقديره : « كتاب لاصق لصوقاً مثل ما لصق الفراء »

يريد : طلاقاً مكتوباً ، فجعل « المكتوب » كتاباً .

وأما تأويل اسمه الذى هو « فَرْقَان » ، فإن تفسير أهل التفسير جاء فى ذلك بألفاظ مختلفة ، هى فى المعانى مؤتلفة .

١٢١ - فقال عكرمة ، فيما حدثنا به ابن حميد ، قال : حدثنا حَكَّام بن سَلَم ، عن عَنبَسَةَ ، عن جابر ، عن عكرمة : أنه كان يقول : هو النَّجَّاة . وكذلك كان السُّدِّيُّ يتأوله .

١٢٢ - حدثنا بذلك محمد بن الحسين ، قال : حدثنا أحمد بن المفضل ، قال : حدثنا أسباط ، عن السُّدِّيِّ - وهو قول جماعة غيرهما . وكان ابن عباس يقول : « الفرقان » : المخرج .

١٢٣ - حدثني بذلك يحيى بن عثمان بن صالح ، قال : حدثنا عبدالله بن صالح ، عن معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس . وكذلك كان مجاهد يقول فى تأويله بذلك .

١٢٤ - حدثنا بذلك ابن حميد ، قال : حدثنا حَكَّام ، عن عنبسة ، عن جابر ، عن مجاهد<sup>(١)</sup> .

وكان مجاهد يقول فى قول الله عز وجل : ﴿ يَوْمَ الْفُرْقَانِ ﴾ [سورة الأنفال : ٤١] يومٌ فَرَّقَ الله فيه بين الحق والباطل .

١٢٥ - حدثني بذلك محمد بن عمرو الباهلي ، قال : حدثني أبو عاصم ، عن عيسى بن ميمون ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد<sup>(٢)</sup> .

وكل هذه التأويلات فى معنى « الفرقان » - على اختلاف ألفاظها - متقاربات المعانى . وذلك أن من جُعِلَ له مخرجٌ من أركان فيه ، فقد جُعِلَ

(١) الآثار السالفة كلها مروية فى تفسير آية الأنفال : ٢٩ .

(٢) الآثار ١٢٥ - يأتى فى تفسير آية الأنفال : ٤١ .

له ذلك الخرجُ منه نَجاةً. وكذلك إذا نُجِّيَ منه، فقد نُصِرَ على من بَغَاه فيه سُوءًا، وفُتِّقَ بينه وبين باغيه السُّوءَ.

فجميع ما روينا — عن رويانا عنه — في معنى «الفرقان»، قولٌ صحيحٌ المعاني، لاتفاق معاني ألفاظهم في ذلك.

٣٤/١

وأصلُ «الفرقان» عندنا: الفرقُ بين الشَّيْثَيْنِ والفصل بينهما. وقد يكون ذلك بقضاءٍ، واستنقاذٍ، وإظهار حُجَّةٍ، ونَصْرِ<sup>(١)</sup>، وغير ذلك من المعاني المفرقة بين الحقِّ والمبطل. فقد تبين بذلك أن القرآنَ تُسمَّى «فرقاناً»، لفصله — بحججه وأدلته وحدود فرائضه وسائر معاني حُكْمِهِ — بين الحقِّ والمبطل. وفرقانه بينهما: بنصره الحقَّ، وتخليده المبطل، حُكماً وقضاءً.

\* \* \*

وأما تأويل اسمه الذي هو «كتابٌ»: فهو مصدر من قولك «كُتِبَ كتاباً» كما تقول: «قُتِمَ قياماً»، وحسبت الشيء حِسَاباً. والكتابُ: هو خطُّ الكاتب حروفَ المعجم مجموعةً ومفترقة. وتُسمى «كتاباً»، وإنما هو مكتوب، كما قال الشاعر في البيت الذي استشهدنا به:

\* وفيها كتابٌ مثل ما لصقَ النِّراه \*

يعنى به مكتوباً.

\* \* \*

وأما تأويل اسمه الذي هو «ذِكْرٌ»، فإنه محتمل معنيين: أحدهما: أنه ذِكْرٌ من الله جلَّ ذكره، ذِكْرٌ به عبادِهِ، فعرَّفهم فيه حدوده وفرائضه، وسائر ما أودعه من حُكْمِهِ. والآخر: أنه ذِكْرٌ وشرفٌ وفخرٌ لمن آمن به وصدق بما فيه، كما قال جل ثناؤه: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [سورة الزخرف: ٤٤]، يعنى به أنه شرفٌ له ولقومه.

\* \* \*

(١) في المطبوعة: «وتصرف» مكان «ونصر»، وهو خطأ محض.

ثم لسور القرآن أسماء سماها بها رسول الله صلى الله عليه وسلم :

١٢٦ — حدثنا محمد بن بشار ، قال : حدثنا أبو داود الطيالسي ، قال : حدثنا أبو العوام — وحدثني محمد بن خلف العسقلاني ، قال : حدثنا رواد بن الجراح ، قال : حدثنا سعيد بن بشير ، جميعاً — عن قتادة ، عن أبي المليح ، عن وائلة بن الأسقع : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أعطيتُ مكان التوراة السبع الطُول ، وأعطيت مكان الزبور المِثْنين ، وأعطيتُ مكان الإنجيل المِثْنَيْن ، وفُضِّلْتُ بالمفصل<sup>(١)</sup> .

١٢٧ — حدثني يعقوب بن إبراهيم ، قال : حدثنا ابن علية ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أعطيتُ السبع الطُول مكان التوراة ، وأعطيت المِثْنَيْن مكان الزبور ، وأعطيت المِثْن مكان الإنجيل ، وفُضِّلْتُ بالمفصل<sup>(٢)</sup> . قال خالد : كانوا يسمُّون المفصل العربي . قال خالد : قال بعضهم : ليس في العربي سجدة<sup>\*</sup> .

(١) الحديث ١٢٦ — رواه الطبري هنا بإسنادين ، أحدهما صحيح ، والآخر ضعيف : فرواه من طريق أبي داود الطيالسي عن أبي العوام ، وهذا إسناد صحيح . ورواه من طريق رواد بن الجراح عن سعيد بن بشير ، وهذا إسناد ضعيف — كلاهما عن قتادة .  
أما طريق الطيالسي ، فإنه في مسنده رقم ١٠١٢ ، ورواه أحمد في المسند رقم ١٧٠٤٩ ( ٤ : ١٠٧ : طبعة الحلبي ) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٧ : ١٥٨ ، ونسبه أيضاً الطبراني « بنحوه » . وأبو العوام ، في الإسناد الأول : هو « عمران بن داود » بفتح الدال وبعد الألف واو مفتوحة وآخره راء — « القطن » ، وهو ثقة .

وأما الطريق الثاني ، ففي إسناده « رواد بن الجراح العسقلاني » ، وهو صلوق ، إلا أنه تغير حفظه في آخر عمره ، كما قال أبو حاتم ، فبما نقله عنه ابنه في الجرح والتعديل ١ / ٢ : ٥٢٤ ، وقال البخاري في الكبير ١ / ٢ : ٣٠٧ : « كان قد اخلط ، لا يكاد أن يقوم حديثه » . و« رواد » بفتح الراء وتشديد الواو وآخره دال . ووقع في الأصول هنا « داود » ، وهو خطأ . وفي إسناده أيضاً « سعيد بن بشير » ، وهو صلوق يتكلمون في حفظه . ولكن لم ينفرد « رواد » بروايته عن سعيد ، فقد ذكره ابن كثير في التفسير ١ : ٦٤ من كتاب أبي عبيد : عن هشام بن إسماعيل الدمشقي عن محمد بن شعيب عن سعيد بن بشير ، وقال ابن كثير : « هذا حديث غريب ، وسعيد بن بشير : فيه لين » ، وهو تعليل غير محرز ! فإن سعيد بن بشير لم ينفرد به — كما هو ظاهر — بل تأيدت روايته برواية الطيالسي عن أبي العوام عمران بن داود ، وهو إسناد صحيح ، كما قلنا . وسيأتي بإسناد ثالث ، رقم ١٢٩ .  
(٢) الحديث ١٢٧ — هذا خبر مرسل عن أبي قلابة .

١٢٨ - وحدثننا محمد بن حيد، قال حدثنا حَكَّام بن سَلَم، عن عمرو بن أبي قيس، عن عاصم، عن المسيَّب، عن ابن مسعود قال: الطُّولُ كالنُّورِ، والمَثُونُ كالإِنْجِيلِ، والمَثَانِي كالزَّبُورِ، وسائر القرآن بعدُ فَضِّلٌ عَلَى الْكِتَابِ<sup>(١)</sup>.

١٢٩ - حدثني أَبُو عُبَيْدٍ الوَصَّابِيُّ، قال: حدثنا محمد بن حفص، قال: أنبأنا أَبُو حَيْد، حدثنا القَزَارِيُّ، عن لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، عن أَبِي بُرْدَةَ، عن أَبِي الْمَكَيْجِ، عن وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: قال أعطاني رَبِّي مَكَانَ التَّوْرَةِ السَّيِّئِ الطُّوْلِ، وَمَكَانَ الْإِنْجِيلِ الْمَثَانِي، وَمَكَانَ الزَّبُورِ الْمَثِينِ، وَفَضَّلَنِي رَبِّي بِالْفَصْلِ<sup>(٢)</sup>.

قال أبو جعفر: والسبع الطُّولُ: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة،

(١) الخبر ١٢٨ - لم نجد خبر ابن مسعود هذا. و«عاصم»: هو ابن أبي النجود، يفتح التَّوْنِ، وهو عاصم بن هذيل. و«المسيَّب»: هو ابن رافع الأسدي، وهو تابعي ثقة، ولكنه لم يلق ابن مسعود، إنما يروى عن مجاهد ونحوه، كما قال أبو حاتم. انظر التهذيب ١٠: ١٥٣، والمراسيل لابن أبي حاتم، وشرح المستدرك في الحديث: ٣٦٦٦.

(٢) الحديث ١٢٩ - هذا إسناد آخر للحديث الماضي ١٢٦، وهو إسناد مشكل، لم تستعن لنا حقيقته:

فأوله «أبو عبيد الوصابي حدثنا محمد بن حفص! كذا وقع في الأصول. وأغشى أن يكون خطأ، بل لعله الراجح عندي، فإن أبا عبيد الوصابي: هو محمد بن حفص نفسه، ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٣/ ٢: ٢٣٧، قال: «محمد بن حفص الوصابي الحمصي أبو عبيد، روى عن محمد بن حير وأبي حيوثة شريح بن يزيه. أدركته وأردت قصده والسباع منه، فقال لي بعض أهل حمص: ليس بصلوق، ولم يدرك محمد بن حير، فتركته». وترجمه الحافظ في لسان الميزان ٥: ١٤٦ بنحو هذا، وزاد أن ابن مندة ضعفه، وأن ابن حبان ذكره في الثقات. وكذلك ذكره اللؤلؤاني في الكنى ٢: ٧٥، و٧٦ باسمه وكنيته، وروى حديثاً عن عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبي عبيد هذا.

ثم «أبو حيد» الراوى عنه محمد بن حفص: لم أستطع أن أعرف من هو؟ وكذلك «القزاري» شيخ أبي حيد، وقد يكون هو أبا لمحق القزاري.

وأما أبو بردة: فهو أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، وهو يروى في هذا الإسناد عن أبي المليح بن أسامة الحلبي، وكلاهما تابعي، إلا أن أبا بردة أكبر من أبي المليح، فيكون من رواية الأكابر عن الأصاغر.

وفي جميع الزوائد ٧: ١٥٨ حديث نحو هذا من حديث أبي أسامة، قال الهيثمي: «رواه الطبراني، وفيه ليث بن أبي سليم، وقد ضعفه جماعة، ويعتبر بحديثه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

والأنعام، والأعراف، ويونس، في قول سعيد بن جبير <sup>(١)</sup>.  
 ١٣٠ - حدثني بذلك يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا هُشيم، عن أبي بشر،  
 عن سعيد بن جبير .

وقد روى عن ابن عباس قول "يدل" على موافقته قول سعيد هذا .

١٣١ - وذلك ما حدثنا به محمد بن بَشَّار، قال: حدثنا ابن أبي عَدَى،  
 ويحيى بن سعيد، ومحمد بن جعفر، وسهل بن يوسف، قالوا: حدثنا عَوْفٌ،  
 قال: حدثني يزيد الفارسي، قال: حدثني ابن عباس: قال: قلت لعُثْمَانُ بن  
 عفان: ما حلكم على أن تَعَدُّوْهُمُ إِلَى الْأَنْفَالِ، وهى من المائى، وإلى براءة وهى  
 من المئين، فقرنتم بينهما ولم تكتبوا سطرًا: «بسم الله الرحمن الرحيم»، ووضعتموها  
 فى السَّيْعِ الطُّوْلِ؟ ما حلكم على ذلك؟ قال عُثْمَانُ: «كان رسول الله صلى الله  
 الله عليه وسلم ممَّا بَأْنَى عَلَيْهِ الزَّمَانُ وَهُوَ تُتْرَلُ عَلَيْهِ السُّورُ ذَوَاتُ الْعَدَدِ، فكان إذا  
 نزل عليه الشَّيْءُ دعا ببعض من كان يكتبُ فيقول: ضَعُّوا هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ فى  
 السُّورَةِ الَّتِى يَذْكَرُ فِيهَا كَذَا وَكَذَا . وكانت الْأَنْفَالُ من أوائل ما نزل بالمدينة،  
 وكانت براءة من آخر القرآن نزولًا»، وكانت قِصَّتُهَا شَبِيهَةً بِقِصَّتِهَا، فظننت  
 أَنِّهَا مِنْهَا. فقُبِّضَ رَسُوْلُ اللهِ صلى الله عليه وسلم ولم يُبَيِّنْ لَنَا أَنَّهَا مِنْهَا، فن أَجَلَ  
 ذَلِكَ قَرْنَتُ بَيْنَهُمَا، ولم أَكْتُبْ بَيْنَهُمَا سَطْرًا: «بسم الله الرحمن الرحيم»، ووضعتهما  
 فى السَّيْعِ الطُّوْلِ» <sup>(٢)</sup> .

فهذا الخبر ينبئ عن عُثْمَانَ بن عفان رحمة الله عليه، أَنَّهُ لم يَكُنْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ

(١) انظر تفسير ابن كثير فى أول سورة البقرة ١ : ٦٤ . و «الطول»، بضم الطاء وفتح  
 اللام: جمع «الطول»، مثل «الكبر» و «الكبرى» .

(٢) الخبر ١٣١ - رواه أحمد بن حنبل فى المسند عن يحيى بن سعيد، وعن إسماعيل بن إبراهيم،  
 وعن محمد بن جعفر، كلهم عن عوف الأعرابي، بهذا الإسناد، مطولا، برفعى: ٣٩٩، ٤٩٩ وهو  
 حديث ضعيف جداً، فصلت طريقه، ووجه ضعفه، فى شرح المسند: ٣٩٩ .



الأنفال وبراءة من السبع الطُّوَل ، ويصرِّح عن ابن عباس أنه لم يكن يرى ذلك منها .

وإنما سميت هذه السور السبع الطُّوَل ، لطولها على سائر سُور القرآن .

وأما «المثنون» : فهي ما كان من سور القرآن عددُ آيه مئة آية ، أو تزيد عليها شيئاً أو تنقص منها شيئاً يسيراً .

وأما «المثنائي» : فإنها ما تُثْنِي المثنى فتلاها ، وكان المثنون لها أوائل ، وكان المثنائي لها ثواني . وقد قيل : إن المثنائي سميت مثنائي ، لتثنية الله جل ذكره فيها الأمثال والخبر والعبر ، وهو قول ابن عباس .

١٣٢ — حدثنا بذلك أبو كريب ، قال : حدثنا ابن يمان ، عن سفيان ، عن عبد الله بن عثمان ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس .

وروى عن سعيد بن جبير ، أنه كان يقول : إنما سميت مثنائي لأنها ثنيت فيها الفرائض والحدود .

١٣٣ — حدثنا بذلك محمد بن بشار ، قال : حدثنا محمد بن جعفر ، قال : حدثنا شعبة ، عن أبي بشر ، عن سعيد بن جبير .

وقد قال جماعة يكثر تعدادهم : القرآن كله مثنائي .

وقال جماعة أخرى : بل المثنائي فاتحة الكتاب ، لأنها تُثْنِي قراءتها في كل صلاة .

وسنذكر أسماء قائل ذلك وعلاهم ، والصواب من القول فيما اختلفوا فيه من ذلك ، إذا اتينا إلى تأويل قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي ﴾ [سورة الحجر : ٨٧] إن شاء الله ذلك .

ومثل ما جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسماء سور القرآن التي ذُكِرَتْ ، جاء شعرُ الشعراء . فقال بعضهم :

حَلَفْتُ بِالسَّعِ اللّوَانِي طُوَلْتُ<sup>(١)</sup> وَبِمِثْنٍ بَعْدَهَا قَدْ أَثْمِنْتُ<sup>(٢)</sup>  
وَبِمِثْنَيْنِ ثُنَيْتُ فَكُرَّرْتُ<sup>(٣)</sup> وَبِالطَّوَّاسِينِ الَّتِي قَدْ ثُلُثْتُ<sup>(٤)</sup>  
وَبِالْحَوَامِيمِ اللّوَانِي سُبَّعْتُ<sup>(٥)</sup> وَبِالْمَفْصَلِ اللّوَانِي فَصَّلْتُ<sup>(٦)</sup>  
قال أبو جعفر رحمة الله عليه : وهذه الأبيات تدل على صحة التأويل الذي  
تأولناه في هذه الأسماء .

وأما « المَفْصَل » : فلإنها سميت مفصلاً لكثرة الفصول التي بين سورها  
: « بسم الله الرحمن الرحيم » .

\*\*\*

قال أبو جعفر : ثم تسمى كل سورة من سور القرآن « سورة » ، وتجمع  
« سُوَرًا » ، على تقدير « خطبة وخطب » ، « وغُرْفَة وغُرَف » .  
والسورة ، بغير همز : المنزلة من منازل الارتفاع . ومن ذلك سُور المدينة ،  
سمى بذلك الحائِطُ الذي يحويها ، لارتفاعه على ما يحويه . غير أن السُورة من  
سُور المدينة لم يسمع في جمعها « سُوَر » ، كما سمع في جمع سورة من القرآن « سور » .  
قال العجاج في جمع السُورة من البناء :

فَرُبَّ ذِي سُرَادِقٍ مَحْجُورٍ سُرْتُ<sup>(٧)</sup> إِلَيْهِ فِي أَعَالَى السُّورِ<sup>(٨)</sup>  
فخرج تقدير جمعها على تقدير جمع بُرَّة وبُسرة ، لأن ذلك يجمع بُرًّا وبُسْرًا .  
وكذلك لم يسمع في جمع سورة من القرآن سُورٌ ، ولو جمعت كذلك لم يكن خطأ  
في القياس ، إذا أريد به جميع القرآن . وإنما تركوا — فيما نرى — جمعه كذلك ، لأن  
كل جمع كان بلفظ الواحد المذكَّر مثل : بُرٌّ وشعير وقَصَب وما أشبه ذلك ، فإن

(١) الأبيات في مجاز القرآن لأبي عبيدة : ٧ . أمأيت لك الشيء : أكملت لك عدته حتى يبلغ المئة .

(٢) الطَّوَّاسِينِ التي ثُلُثت ، يعني طسم الشعراء ، وطسم النمل ، وطسم القنصص .

(٣) الحواميم التي سُبَّعَتْ : سبع سور من سورة غافر إلى سورة الأحقاف .

(٤) ديوانه : ٢٧ . والسرادق : كل ما أحاط بالشيء واشتمل عليه ، من مضرب أو خباء أو بناء .  
ويعني حريم الملك . ومحجور : محرم ممنوع لا يوطأ إلا بإذن . وسار الحائط يسوره وتسوره : علاه  
وتسلقه . « سرتُ إليه » : تسلقته .

جِماعَه يجرى مجرى الواحد من الأشياء غيره<sup>(١)</sup>. لأن حكم الواحد منه منفرداً قَلْباً يُصَاب ، فجري جماعه مجرى الواحد من الأشياء غيره<sup>(٢)</sup> ، ثم جعلت الواحدة منه كالقطعة من جميعه ، فقليل : بُرَّة وشعيرة وقصبة ، يراد به قطعة منه<sup>(٣)</sup> . ولم تكن سور القرآن موجودةً مجتمعةً اجتماع البر والشعير وسور المدينة ، بل كل سورة ٣٦/١ منها موجودة منفردة بنفسها ، انفراد كل عُرفة من العُرف وخُطبة من الخطب ، فجعل جمعها جمع العُرف والخطب ، المبني جمعها من واحدتها .

ومن الدلالة على أن معنى السورة : المنزلة من الارتفاع ، قول نافع بن ذبيان :  
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً تَرَى كُلَّ مَلَكٍ دُونَهَا يَتَذَبَّبُ<sup>(٤)</sup>  
يعنى بذلك : أن الله أعطاه منزلة من منازل الشرف التي قصرت عنها منازل الملوك .

وقد هز بعضهم السورة من القرآن . وتأويلها ، في لغة من هزها ، القطعة التي قد أفضلت من القرآن عما سواها وأبقيت . وذلك أن سور كل شيء : البقية منه تبقى بعد الذي يُؤخذ منه ، ولذلك سميت الفضلة من شراب الرجل - يشربه ثم يفضلها فيبقيها في الإناء - سُوراً . ومن ذلك قول أعشى بني ثعلبة ، يصف امرأةً فارقت فأبقت في قلبه من وجدها بقية :

فَبَانتْ ، وَقَدْ أَسَارَتْ فِي الْقَوَا دِرْ صَدْعًا ، عَلَى نَائِيهَا ، مُسْتَطِيرًا<sup>(٥)</sup>

(١) في المطبوعة : « فإن جماعه كالواحد » . وفي المخطوطة « فإن جماعه مجرى الواحد » ، سقط من النسخ قوله « مجرى » . . . . .

(٢) في المطبوعة « مفرداً » مكان « منفرداً » .

(٣) يمين أنه اسم جنس ، سبق الجمع الواحد . لأنه لم يوضع للاتحاد ، وإنما وضع لجملة مجتمعة ، وهو الذي يفرق بينه وبين واحدته بالتاء .

(٤) ديوانه : ٥٧ ، ويأتى في تفسير الطبرى : ٢١٥ (بولاق) . يتذبذب : يضطرب ويحار . والذبذبة : تردد الشيء المعلق في الهواء يمنة ويسرة . يقول : أعطاك الله من المنزل الرفيعة ، ما لو راحه ملك وتسامى إليه ، بقى معلقاً دونها حائرًا يضطرب ويتردد ، لا يطيق أن يلينها .

(٥) ديوانه : ٦٧ ، ويأتى في تفسير الطبرى : ٢٩ : ١٢٩ (بولاق) . استطار الصدع في الزجاجة وشيها : تبين فيها من أولها إلى آخرها ، وقشا وامتد .

وقال الأعشى في مثل ذلك :

بَأَنْتَ، وَقَدْ سَأَرْتُ فِي النَّفْسِ حَاجَتَهَا ، بَعْدَ انْتِلَافٍ ؛ وَخَيْرُ الْوُدِّ مَا نَفَعَا<sup>(١)</sup>

• • •

وأما الآية من آي القرآن ، فلإنها تحتل وجهين في كلام العرب :  
أحدهما : أن تكون مميّية آية ، لأنها علامة يُعرف بها تمام ما قبلها وابتدائها ،  
كالآية التي تكون دلالة على الشيء يُستدل بها عليه ، كقول الشاعر :

أَلِكْنِي إِلَيْهَا ، عَمْرُكَ اللَّهُ يَا قَتِي ، بَايَةَ مَا سَجَاثُ إِلَيْنَا تَهَادِيَا<sup>(٢)</sup>

يعنى : بعلامة ذلك<sup>(٣)</sup> . ومنه قوله جل ذكره : ﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً  
مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ ﴾ [سورة المائدة : ١١٤]  
أي علامة منك لإجابتك دُعائنا وإعطائك إِيَّانَا سُؤْلَنَا .

والآخر منهما : القصة ، كما قال كعب بن زهير بن أبي سلمى :

أَلَا أَبْلَسَا هَذَا الْمَرْصُ آيَةً : أَيْظَانُ قَالَ الْقَوْلَ إِذْ قَالَ ، أَمْ حَلَمَ<sup>(٤)</sup>

يعنى بقوله « آية » : رسالة منى وخبراً عنى .

فيكون معنى الآيات : القصص ، قصة تتلو قصة ، بفصول ووفصول .

(١) ديوانه : ٧٣ . « بعد انتلاف » : أى بعد ما كنا فيه من سجع وألفة .

(٢) الشعر لسيم عبد بنى الحساس ، ديوانه : ١٩ ، ويأتى في تفسير الطبرى ١ : ١٥٦ ( بلاق )  
الكنى إليها : أبلغها رسالة منى ، والرسالة : الألوكة والمألكة . وتهاوى في مشيه : تمایل دلالة أو ضعفاً .

(٣) في المخطوطة : « بعلامة دلت » ، وهو خطأ .

(٤) ديوانه : ٦٤ ، وروايته : « أنه أيقظان » . وقد استظهرت في شرح كتاب طبقات  
فحول الشعراء لابن سلام : ٨٩ ، أن الصواب « آية » ، كما جاء في مخطوطة الطبقات ، وشرح الطبرى  
دال على صواب ما استظهرت . وأهملت كتب اللغة تفسير هذا الحرف على وجهه ، مع مجيئه في شعر كعب  
وغيره ، كقول حبل بن نضلة :

أَبْلَغُ مَعَاوِيَةَ الْمَمْزُقِ آيَةً عَنِّي ، فَلَسْتُ كِبَعَصَ مِنْ يَتَقَوَّلُ

## ﴿القول في تأويل أسماء فاتحة الكتاب﴾

قال أبو جعفر : صحَّ الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما :-  
 ١٣٤ - حدثني به يونس بن عبد الأعلى ، قال : حدثنا ابن وهب ، قال :  
 أخبرني ابن أبي ذئب ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ، قال : هي أم القرآن ، وهي فاتحة الكتاب ، وهي السبع المثاني <sup>(١)</sup> .  
 فهذه أسماء فاتحة الكتاب .

وسميت «فاتحة الكتاب» ، لأنها يُفتح بكتابها المصاحف ، ويُقرأ بها في  
 الصلوات ، فهي قَوَاتِح لما يتلوها من سور القرآن في الكتابة والقراءة .  
 وسميت «أم القرآن» ، لتقدمها على سائر سور القرآن غيرها ، وتأخرها سواها  
 خلفها في القراءة والكتابة . وذلك من معناها شبيهة بمعنى فاتحة الكتاب . وإنما قيل لها  
 - بكونها كذلك - أم القرآن ، لتسمية العرب كل جامع أمراً - أو مقدّم - لأمر إذا  
 كانت له توابع تتبعه ، هو لها إمام جامع - «أمّاً» . فتقول للجلدة التي تجمع الدُمَاغ :  
 «أم الرأس» <sup>(٢)</sup> . وتسمى لواء الجيش ورايتهم التي يجتمعون تحتها للجيش - «أمّاً» . ومن  
 ذلك قول ذي الرُّمة ، يصف راية معقودة على قناة يجتمع تحتها هو وصحبُه :

(١) الحديث ١٣٤ - رواه أحمد في المسند : ٩٧٨٧ (٢ : ٤٤٨ طبعه الحلبي) . والبخاري  
 ٨ : ٢٨٩ فتح الباري - كلاهما من طريق ابن أبي ذئب ، بهذا الإسناد . ولفظ أحمد : «قال في أم  
 القرآن : هي أم القرآن ، وهي السبع المثاني ، وهي القرآن العظيم» . ولفظ البخاري : «أم القرآن : هي  
 السبع المثاني ، والقرآن العظيم» . وذكره ابن كثير في التفسير ١ : ٢١ - من روايتي المسند والطبري .  
 وذكره السيوطي في الدر المنثور ١ : ٣ ، ونسبه أيضاً للداري وأبي داود والترمذي وابن المنذر وغيرهم .  
 وسذكره الطبري مرة أخرى ، في تفسير الآية ٨٧ من سورة الحجر (١٤ : ٤٠ - ٤١ من طبعة  
 بولاق) ، بهذا الإسناد .

(٢) في المخطوطة : «قل للماخ» ، وهذه أجيود .

٣٧/١ وَأَسْمَرَ، قَوَامٌ إِذَا نَامَ صُحْبَتِي ، خَفِيفَ الثِّيَابِ لَا تُوَارِي لَهُ أَرْزًا<sup>(١)</sup>  
 عَلَى رَأْسِهِ أَمْ لَنَا نَفْتَسِدِي بِهَا ، جَمَاعُ أُمُورٍ لَا تُعَاصِي لَهَا أَمْرًا<sup>(٢)</sup>  
 إِذَا نَزَلْتُ قِيلَ: انْزِلُوا، وَإِذَا غَدَتْ غَدَتِ ذَاتِ بَرْزِيقٍ نَنَالُ بِهَا فَخْرًا<sup>(٣)</sup>

يعنى بقوله : « على رأسه أم لنا » ، أى على رأس الرمح رايةٌ يجتمعون لها فى النزول والرحيل وعند لقاء العدو . وقد قيل إن مكة سميت « أم القرى » ، لتقدمها أمام جميعها ، وجميعها ما سواها . وقيل : إنما سميت بذلك ، لأن الأرض دُحِيت منها فصارت لجميعها أمًا . ومن ذلك قولُ حميد بن ثور الهلالي :

إِذَا كَانَتْ الْحُسُونُ أُمَّكَ ، لَمْ يَكُنْ لِدَائِكَ ، إِلَّا أَنْ تَمُوتَ ، طَلِيبُ<sup>(٤)</sup>  
 لأن الخمسين جامعةٌ ما دونها من العدد ، فسيهاها أمًا للذى قد بلغها .

(١) ديوانه : ١٨٣ ، مع اختلاف فى بعض الرواية ، ورواية الطبري أجودهما . أمر : يعنى ربحاً أمر القنات . قوام : يظل الليل قائماً ساهراً . خفيف الثياب : يعنى القواء . والأرز : الظهر . يقول :

ربح أسمر عارى الثياب ، لا يوارى القواء ظهره كما يوارى الثوب ظهر اللابس .  
 (٢) فى الديوان : « يهتدى » ، والصواب « نهتلى » . وأمه التى ذكر ، هى القواء ، ويقال للقواء وما لف على الرمح منه : أم الرمح . وجماع أمور : أى تجمعها فتجتمع عليها ، وفى الحديث : « حدثنى بكلمة تكون جماعاً . قال : اتق الله فيما تعلم » . والأمور جمع أمر : يعنى شؤناً عظيماً . وأما قوله : لا تعاصى لها أمراً . فهو من الأمر ققيض النهى .

(٣) « نزلت » يعنى الراية . و « غدت » : سارت غدوة . وفى المطبوعة « ذات قرزريق » وهو خطأ . والبرزريق : المركب الضخم فيه جماعات الناس . وقوله : « نال بها فخرًا » أى تغزو فى ظلها ، فنظهر على عتونها ونظفر وننغم . وذلك هو الفخر . وفى الديوان : « تحال بها فخرًا » وفى المخطوطة : « تحال لها » ، كأنه من صفة الراية نفسها ، تهز وتميل فخرًا وتبها لكثرة أتباعها من الفزاة والفرسان .

(٤) الشعر ليس لحميد بن ثور ، ولا هو فى ديوانه ، بل هو لأبى محمد التميمى عبد الله بن أيوب ، مولى بنى تيم ثم من بنى سليم ، من أهل الكوفة ، من شعراء النحلة العباسية . أحد الخلفاء المجان الرصافين للشمس ، كان صديقاً لإبراهيم الموصلى وأبنة إسماعيل ، وتديماً لها . ثم اتصل بالبرامكة ومندهم ، واتصل بيزيد بن يزيد ، فلم يزل متقطلاً إليه حتى مات يزيد . الأغاني ١٨ : ١١٥ . وهذا البيت من قصيدة له ، روى بعض أبياتها الجاحظ فى البيان ٣ : ١٩٥ ، وأبن قتيبة فى عيون الأخبار ٢ : ٣٢٢ ، والراغب فى محاضرات الأدباء ٢ : ١٩٨ ، وجمجمة المعاني ١٣٤ ، والشعر فيها جيماً منسوب لأبى محمد التميمى ، وهو :

إِذَا كَانَتْ السَّبْعُونَ سَنَتَكَ ، لَمْ يَكُنْ لِدَائِكَ ، إِلَّا أَنْ تَمُوتَ ، طَلِيبُ

وأما تأويل اسمها أنها «السَّبْعُ»، فإنها سبعُ آيات، لا خلاف بين الجميع من القراء والعلماء في ذلك .

وإنما اختلفوا في الآي التي صارت بها سبعُ آيات . فقال عَظُمُ أهل الكوفة: صارت سبعُ آيات : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾، ورُوى ذلك عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين . وقال آخرون: هي سبعُ آيات، وليس منهن ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾، ولكن السابعة «أنعمت عليهم» . وذلك قول عَظُمُ قِرَاءَةُ أهل المدينة ومُتَقَنِّيهِمْ<sup>(١)</sup> .

قال أبو جعفر: وقد بينّا الصواب من القول عندنا في ذلك في كتابنا: (اللطيف في أحكام شرائع الإسلام) بوجيز من القول، ونستقصي بيان ذلك بحكاية أقوال المختلفين فيه من الصحابة والتابعين والمتقدمين والمتأخرين في كتابنا: (الأكبر في أحكام شرائع الإسلام) إن شاء الله ذلك .

وأما وصف النبي صلى الله عليه وسلم آياتها السبع بأنهن مَثَان، فلأنها تُثَنَّى قراءتها في كل صلاة تطوُّع ومكتوبة . وكذلك كان الحسن البصري يتأول ذلك . ١٣٥- حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن عُليَّة، عن أبي رَجَاء، قال سألت الحسن عن قوله: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِ وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾

وإن أمراً قد سار سَبْعِينَ حِجَّةً إِلَى مَهْلٍ، مِنْ وَرْدِهِ لَقَرِيبُ  
إِذَا مَا خَلَوْتَ الدَّهْرَ يَوْمًا، فَلَا تَقُلْ خَلَوْتُ، وَلَكِنْ قُلْ عَلَى رَقِيبُ  
إِذَا مَا أَقْضَى الْقَرْنَ الَّذِي أَنْتَ مِنْهُمْ وَخُلُفْتُ فِي قَرْنٍ فَأَنْتَ غَرِيبُ

ولبيت الثاني قصة في أمالي القالي ٣ : ١ ، وانظر زهر الآداب ٣ : ٢٢١ ، وذكر البيت الثاني والرابع وقال : « قال دجيل : وتزعم الرواية أنه لأعرابي من بني أسد . » واختلفوا في رواية قوله : « السبعون سنك » ، ففيها « الخمسون » ، و « الستون » . ولم أجد روايته « أمك » مكان « سنك » إلا في كتاب الطبري وسده .

(١) في المطبوعة : « أعظم أهل الكوفة . . . » ثم « أعظم قراء أهل المدينة » . وهو تفسير . وعظم الشيء أو الناس : معظمهم وأكثرهم . و « قراءة » جمع قارىء . وانظر ما سلف : ٥١ - ٥٢ التعليق رقم ٣ : ص ٦٤ تعليق رقم ٤ . وفي المطبوعة « ومتفهمهم » ، غير أنه أيضاً .

[سورة الحجر : ٨٧] قال : هي فاتحة الكتاب . ثم سئل عنها وأنا أسمع فقرأها : ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ حتى أتى على آخرها ، فقال : تُثْنِي في كل قراءة - أو قال - في كل صلاة . الشك من أبي جعفر الطبري <sup>(١)</sup> .

والمعنى الذي قلنا في ذلك قصد أبو النجم العجلي بقوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي وَكُلَّ خَيْرٍ بَعْدَهُ أُعْطَانِي  
مِنَ الْقُرْآنِ وَمِنَ الْمَنَانِ <sup>(٢)</sup>

وكذلك قول الراجز الآخر :

نَشَدْنُكَ بِمَنْزِلِ الْقُرْآنِ أُمَّ الْكِتَابِ السَّبْعِ مِنْ مَثَانِي <sup>(٣)</sup>  
ثُنَيْنَ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ وَالسَّبْعِ سَبْعِ الطُّوْلِ الدَّوَانِي <sup>(٤)</sup>

وليس في وجوب اسم « السبع المثاني » لفاتحة الكتاب ، ما يدفع صحة وجوب اسم « المثاني » للقرآن كله ، ولما ثُنِيَ المثنى من السور <sup>(٥)</sup> . لأن لكل وجهاً ومعنى مفهوماً ، لا يفسد - بتسميته بعض ذلك بالمثاني - تسمية غيره بها .

فأما وجه تسمية ما ثُنِيَ المثنى من سور القرآن بالمثاني ، فقد بينا صحته ، وسندُ على صحة وجه تسمية جميع القرآن به عند انتهائنا إليه في سورة الزمر ، إن شاء الله .

(١) الأثر ١٣٥ - سيأتي في تفسير الآية : ٨٧ سورة الحجر : ١٤ : ٣٨ - ٣٩ (بولاق) ، بهذا الإسناد ، بلفظ « في كل قراءة » ، ولم يشك الطبري هناك . و « أبو رباح » ، في هذا الإسناد : هو « محمد بن سيف الأزدي الحلبي البصري » ، وهو ثقة ، وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي وغيرهم .  
(٢) اللسان (ثي) : ومجاز القرآن لأبي عبيدة : ٧ . وقوله « بعده » التفسير عائد بالتذكير إلى معنى العافية في البيت السالف . ورواية اللسان وأبي عبيدة « وكل خير صالح » ، ثم روى الأخير :  
\* « رب مثاني الآي والقرآن » \*

(٣) مجاز القرآن لأبي عبيدة : ٧ « أم الكتاب » يدل من « الفرقان » .  
(٤) في المطبوعة « تبين » ، ولا معنى لها ، ومكان هذه الكلمة بياض في المخطوطة . و « ثنين » : كرر مرة بعد مرة . وقوله « الدواني » مكانها بياض في المخطوطة . وكأنه أراد جمع دائية ، ووصفها بأنها « دواني » ، أي قطوفها دائية .

(٥) في المطبوعة : « وجيد » مكان « وجوب » في الموضعين السالفين . وفي المخطوطة « ولما يثنى من السور » ، وهي في المخطوطة : « ولما هي المثنى .. » وكلتاها خطأ . وقد سلف في ص : ١٠٣ قوله : « وأما المثاني ، فإنها ما ثني المثنى فتلاها ، وكان المثنى لها أوائل ، وكان المثاني لها ثواني » وثني : أتى ثانياً له .





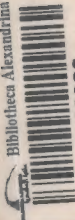




bl.  
22

2

Bibliotheca Alexandrina



0408026